سلسلة علم المنطق

ابن رُشد

نصّ تلخيص منطق أرسطو

دراسة وتحقيق
د. جيرار جهامي

المجلّد الثاني و الثالث

كِتَابُ
قاطيغورياس وباري أرمينياس
أو
كتَاب
المَقُولات وَالعِبَارة



دار الفكر اللبناني

سلسلة علم المنطق

ابن رشد

نصّ تلخيص منطق أرسطو

المجلّد الثاني

كتاب قاطيغورياس

أو

كتاب المقولات

دراسة وتحقيق
د. جيرار جهامي

دار الفكر اللبناني
بيروت

مطابع يوسف بيضون
بيروت - هاتف: ٨٣٣٦٢٧ - ٨٣٩٤٤٩ - ٨٣٩٧٢٨ - ٤٦٠٧٤٢

دار الفكر اللبناني
للطباعة والنشر
كورنيش المزرعة - تجاه قلوب بنك
هاتف: ٣١١٥٧٨ - ٨٦٢٢٩٢
ص.ب: ٤٦٩٩ أو ٥٤٩٠/١٤
تلكس: DAFELB 23648 LE - بيروت، لبنان

الطبعة الأولى ١٩٩٢

تلخيص كتاب قاطيغورياس
أو
كتاب المقولات

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وسلّم تسليمًا[١]

قال الفقيه الاجلّ العالم المحصّل ابو الوليد بن رشد رضي الله عنه[٢] : الغرض في هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب ارسطو في صناعة المنطق وتحصيلها بحسب طاقتنا وذلك على عادتنا في سائر كتبه. ولنبدأ[٣] بأوّل كتاب[٤] من كتبه في هذه الصناعة وهو «كتاب المقولات».

فنقول : ان هذا الكتاب بالجملة ينقسم الى ثلاثة[٥] اجزاء :

الجزء الأوّل : بمنزلة الصدر لما يريد ان يقوله في هذا الكتاب وذلك انه يشتمل على الأمور التي تجري مما يريد ان يقوله في هذا الكتاب مجرى[٦] الاصول الموضوعة والحدود.

والجزء الثاني : يذكر فيه المقولات العشر[٧] مقولة[٨] مقولة ويرسم كل واحدة[٩] منها برسمها الخاص بها ويقسمها الى أنواعها المشهورة. ويعطي خواصها المشهورة.

والجزء الثالث : يعرّف فيه اللواحق العامة والأعراض المشتركة التي تلحق جميع المقولات وأكثرها بما هي مقولات.

الجزء الأوّل

هذا الجزء فيه فصول خمسة[1]

الأوّل : يخبر فيه بأحوال ما للموجودات من جهة دلالات الألفاظ عليها.

الثاني : يخبر فيه ما هو الجوهر و[2] العرض بحسب نظر هذه الصناعة فيه اعني كلي الجوهر وشخصه وكلي العرض وشخصه.

الثالث : يعرّف فيه ان المحمول متى حمل على الموضوع حملاً يعرّف جوهره وحمل على ذلك المحمول محمول آخر يعرّف جوهره فان ذلك المحمول الآخر يعرّف أيضًا جوهر ذلك[3] الموضوع الأول.

الرابع : يخبر فيه أي الأجناس يمكن ان تشترك في الفصول القاسمة وايّها لا يمكن ذلك فيها.

الخامس : يأتي فيه بقسمة الموجودات المفردة الى المقولات العشر على جهة المقال ويعرّف فيه ان الايجاب والسلب ليس يلحق الموجودات المفردة التي يدلّ عليها بالفاظ مفردة وانما يلحق المركّبة من جهة ما يدلّ عليها بالفاظ مركّبة.

— ١ —

[القول في الأشياء التي اسماؤها مشتركة ومتواطئة ومشتقة]

الفصل الأوّل[١]

القول في اسماء المشتركة

قال: ان الأشياء التي اسماؤها[٢] متفقة أي مشتركة هي الأشياء التي ليس يوجد لها شيء واحد عام ومشترك الا الاسم فقط. فأمّا حدّ كل واحد منها المفهم جوهره بحسب ما يدلّ عليه ذلك الاسم المشترك فمخالف لحدّ الآخر و[٤] خاص بمحدوده. و[٤] مثال ذلك اسم[٥] الحيوان المقول على الانسان المصور و[٦] الانسان الناطق، فان حدّيهما مختلفان، وليس يلفى[٧] لهما شيء عام ومشترك الا الاسم فقط وهو قولنا فيهما جميعًا حيوان.

القول في اسماء المتواطئة

وامّا الأشياء التي اسماؤها متواطئة فهي التي الاسم لها أيضًا واحد بعينه ومشترك. والحدّ المعطي جوهرها بحسب دلالة الاسم واحد ايضًا بعينه. و[٨] مثال ذلك اسم الحيوان المقول على الانسان وعلى الفرس، فان اسم الحيوان عام لهما ويدلّ منهما على جوهر واحد وهو قولنا: جسم متغذّ حسّاس الذي هو حدّ الحيوان.

[القول في اسماء المشتقة]

وامّا المشتقة اسماؤها[٩] فهي التي سميت بأسم معنى موجود فيها[١٠]، غير ان اسماءها مخالفة لاسم المعنى في التصريف لتضمنها لموضوع[١١] ذلك المعنى مع المعنى[١٢]، مثل تسمية الشجاع من اسم الشجاعة، والفصيح من اسم الفصاحة.

[الالفاظ المفردة والألفاظ المركبة] 2 –

والمعاني المدلول عليها بالألفاظ : منها مفردة يدلّ عليها بالفاظ مفردة مثل انسان وفرس، ومنها مركبة يدل عليها بالفاظ مركبة مثل قولنا: الانسان حيوان والفرس يجري.

— ٢ — 2 –

الثاني[1]

القول في تقسيم المحمولات

قال: والموجودات منها ما يحمل على موضوع وليست في موضوع، أي منها ما 20
يعرّف من جميع ما يحمل عليه جوهره وماهيته[2]، ولا يعرّف من موضوع اصلاً شيئًا خارجًا عن جوهره، وهذا هو الجوهر العام، مثل الحيوان والانسان فانهما اذا حملا على شيء عرّفا منه جوهره وذاته لا شيئًا خارجًا عن ذاته.

ومنها ما هو موضوع، اي ليس جزءًا[3] ولا يمكن ان يكون قوامه من غير للموضوع، وليس يحمل على موضوع البتة، اي من طريق ما هو، وهذا هو شخص
العرض المشار اليه، مثل هذا السواد المشار اليه، وهذا البياض المشار اليه الموجود في 25
الجسم المشار اليه، اذ كل لون في جسم.

ومنها ما يحمل على موضوع وهو أيضًا في موضوع، أي يحمل على شيئين يعرّف من احدهما ماهيته[4] ولا يعرّف من الآخر ماهيته[5]، من جهة انه جزء جوهر من الذي يعرّف ماهيته[6] وليس يجزء جوهر من الذي لا يعرّف ماهيته[7]، بل قوامه بالموضوع.
وهذا هو العرض العام، مثل حملنا العلم على النفس وعلى الكتابة[8]، فانّا نقول ان 1b
الكتابة علم والعلم في النفس، فاذا حملناه على الكتابة عرّف جوهرها اذ كان جنسًا لها يليق ان يعطي في جواب ما هي الكتابة، واذا حمل على النفس فقيل: في النفس علم[9] عرّف[10] شيئًا خارجًا عن ذاتها.

ومنها ما ليس يحمل على موضوع اصلاً، اي حملاً يعرّف جوهره، ولا هو في موضوع، أي ليس[11] يحمل على موضوع يعرّف منه شيئًا خارجًا عن جوهره. وهذا

هو شخص الجوهر المشار اليه، مثل زيد وعمرو، فانه ليس يحمل على شيء على المجرى الطبيعي لا حملاً معرّفًا جوهر الموضوع، ولا حملاً غير معرّف له.

فالجوهر بالجملة سواء[12] كان عامًا أو شخصًا هو الذي ليس في موضوع اصلاً. والعرض بالجملة سواء كان عامًا أو شخصًا هو الذي يقال في موضوع. والعام بالجملة سواء كان جوهرًا أو عرضًا هو الذي يقال على موضوع[13]. والشخص بالجملة سواء كان عرضًا أو جوهرًا هو الذي لا[14] يقال على موضوع، ثم ينفصل كلي الجوهر من شخصه بأن كليه[15] يقال على موضوع وشخصه لا يقال على موضوع، وينفصل شخص العرض من كليه بأن الكلي يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع.

– 3 – — ٣ —

[في محمول المحمول – في الاجناس والأنواع]

الثالث[1]

قال: ومتى حمل شيء على موضوع حملاً يعرّف جوهره، وحمل[2] على ذلك المحمول محمول آخر يعرّف أيضًا جوهره، فانه ايضًا يعرّف[3] جوهر ذلك الموضوع الذي عرّفه المحمول الأول. مثال ذلك ان الانسان اذا حمل على زيد أو[4] عمرو وعرّف جوهرهما، واذا حمل على الانسان محمول ثان يعرّف جوهره[5] مثل الحيوان، لزم ضرورة ان يعرّف هو جوهر زيد وعمرو الذي يعرّفها الانسان.

الرابع[6]

القول في ان اجناس المختلفة فصولها مختلفة والأجناس المتفقة فصولها متفقة

قال: والأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتبًا تحت بعض، اي ليس بعضها داخلاً تحت بعض، فان فصولها مختلفة في النوع. مثال ذلك ان الفصول التي بها ينقسم الحيوان، مثل المشاء والطائر والسابح، غير الفصول التي ينقسم بها العلم، اذ

كان الحيوان داخلاً تحت جنس الجوهر، والعلم داخلاً تحت جنس الكيفية، والكيفية والجوهر جنسان عاليان ليس بعضها[٧] داخلاً تحت بعض.

وأمّا الأجناس التي[٨] بعضها داخل[٩] تحت بعض فليس يمتنع ان يظن انه قد تكون فصولها من نوع واحد. مثال ذلك ان الحيوان قد ينقسم بالمائي[١٠] والبرّي، وينقسم بها المتغذّى، والحيوان مرتّب تحت المتغذّى، والسبب في ذلك ان الفصول التي ينقسم بها الجنس الأعلى هي محمولة ولا بد على الاجناس التي تحت الجنس الأعلى، لأنه يحمل على كل واحد من تلك الأجناس التي تحته. فاذا كانت تلك الفصول التي انقسم بها الجنس الأعلى غير مقوّمة للاجناس التي تحته، انقسمت بها تلك الاجناس كما ينقسم الجنس الأعلى، لأنها اذا حملت ولم تكن مقومة كانت مقسمة[١١].

— ٤ —

[القول في المقولات العشرة]

الخامس[١]

قال: والألفاظ المفردة التي تدلّ على معانٍ مفردة[٢] هي ضرورة دالة على واحد من عشرة اشياء: امّا على جوهر، وأمّا على كم، وامّا على كيف، وامّا على اضافة، وامّا على اين، وامّا على متى، وامّا على وضع، وامّا على له، وامّا على يفعل، وامّا على ينفعل.

فالجوهر على طريق المثال هو مثل انسان وفرس.

والكم مثل قولك: ذراعان[٣] وثلاثة اذرع.

والكيف مثل قولك: ابيض وكاتب.

2a والاضافة مثل الضعف والنصف.

واين مثل قولك: زيد في البيت.

ومتى مثل قولك: عام اول وأمس.

والوضع مثل متكئ وجالس.

وله مثل قولك: متنعل* ومتسلّح.

ويفعل كقولك: يحرق ويقطع.

وينفعل كقولك: ينحرق وينقطع.

وكل واحدة من هذه العشر[٦] اذا أُخذت مفردة لم[٧] يدلّ عليها بايجاب ولا بسلب[٨]، فاذا ركبت بعضها الى بعض حينئذٍ[٩] تحدث الموجبة والسالبة، كقولنا: هذا كم، هذا ليس بكم[١٠]. واذا حدثت الموجبة والسالبة دخلها الصدق والكذب، فان المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب، مثل قولنا[١١]: انسان على حدة، وأبيض على حدة، الا اذا ركّبت فقيل: انسان ابيض، فانه قد يمكن ان يكون هذا القول صادقًا وقد يمكن ان يكون كاذبًا؛ فعند التركيب يحدث الأمران جميعًا، اعني الايجاب والسلب والصدق والكذب.

الجزء الثاني

ابتداء القول في مقولات العشرة

وهذا الجزء[1] ينقسم الى ستة أقسام: القسم[2]

الأول : يذكر فيه مقولة الجوهر.
الثاني : مقولة الكم.
الثالث : مقولة المضاف.
الرابع : مقولة الكيف.
الخامس : مقولة ان يفعل وان ينفعل.
السادس : مقولة الوضع ومتى واين وله.

القسم الأوّل[١]

[في الجوهر]

وهذا القسم فيه اربعة عشر فصلاً:

الأول: يعرّف فيه ان الجواهر[٢] صنفان أول وثوان ويخبر عن كل واحد منهما.

الثاني: يعرّف فيه[٣] ما هي الجواهر الثواني.

الثالث: يعرّف فيه ان الجواهر الثواني وهي التي تقال على موضوع يخصها انه يحمل اسمها وحدّها على موضوعها وانه ليس يوجد ذلك في التي تقال في موضوع وهي الاعراض.

الرابع: يعرّف فيه ان كل ما سوى[٤] الجواهر الأول فانه مضطر في وجوده الى الجواهر الأول.

الخامس: يعرّف فيه ان النوع من الجواهر الثواني اولى بأن يكون جوهرًا من الجنس والجواهر الأول وهي[٥] اشخاص الجوهر[٦] اولى بذلك من النوع وان العلة في ذلك متشابهة اعني في ان كان الشخص احق باسم الجوهر من النوع والنوع من الجنس.

السادس: يعرّف فيه ان الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس بعضها اولى بأن يكون جوهرًا من بعض وكذلك الأول.

السابع: يعرّف فيه بالجهة[٧] التي بها استحقت الأنواع الموجودة في هذه المقولة دون المحمولة في موضوع وهي الاعراض والجهة التي بها استحقت الاشخاص ان تسمّى جواهر اول.

الثامن: يرسم فيه الجوهر على الاطلاق سواء كان شخصًا أو كليًا ويأتي فيه بالخواص المفرّقة بين الجواهر الثواني وبين العرض باطلاق[٩].

التاسع : يعرّف فيه ان هذه الخواص التي تفارق بها الجواهر الثواني الاعراض تشاركها فيها الفصول.

العاشر : يعرّف فيه ان جميع الجواهر الثواني والفصول هي من المتواطئة اسماؤها[١٠].

الحادي عشر : يزيل فيه الشبهة التي توهم التباس الجواهر الثواني بالأول وانها من نوع واحد.

الثاني عشر: يعرّف فيه ان من خواص هذه المقولة انه لا مضاد لها وانها خاصة قد[١١] يشاركها فيها غيرها من المقولات.

الثالث عشر: يعرّف فيه ان من خواص هذه المقولة انها لا تقبل الأقل والأكثر وان سائر المقولات تقبلها[١٢].

الرابع عشر: يعرّف فيه ان اولى[١٣] الخواص بمقولة الجوهر انها القابلة للمتضادات ويحتج لذلك ويحل شبهة تعرض في ذلك.

— ٥ — – 5

الفصل الأوّل[1]

القول في الجوهر[2]

القول في الجواهر وقسمتها الى الأول والثواني

قال: والجواهر[3] صنفان: اول وثوان.

فأمّا الجوهر الموصوف[4] بأنه اول وهو المقول جوهرًا بالتحقيق والتقديم فهو شخص الجوهر الذي تقدم رسمه، اعني الذي لا يقال على موضوع ولا هو في موضوع، مثل هذا الانسان المشار اليه والفرس المشار اليه.

الثاني[5]

وأمّا التي يقال فيها انها جواهر ثوانٍ فهي الأنواع التي توجد فيها الأشخاص على جهة شبيهة بوجود الجزء في الكل، وأجناس هذه الأنواع أيضًا. مثال ذلك ان 15 زيدًا المشار اليه هو في نوعه، أي في الانسان، والانسان في جنسه الذي هو الحيوان، فزيد المشار اليه هو الجوهر الأول، والانسان المحمول عليه والحيوان هما الجواهر الثواني.

الثالث[٦]

القول في الفرق بين المحمولات التي تحمل لموضوعاتها باسمها وحدّها وما لا تحمل اصلاً يعني تحمل على ما تحمل باسمها ولا تحمل بحدّها وتحمل منها اقسام ثلثة.

وبيّن مما قيل في صدر هذا الكتاب ان التي تقال على موضوع وهي الجواهر الثواني
فقد يجب ضرورة ان يحمل اسمها وحدّها على ذلك الموضوع. مثال ذلك ان اسم الانسان 20
يصدق على زيد المشار اليه وكذلك حدّه، فانّا نقول في زيد انه انسان، ونقول فيه انه
حيوان ناطق الذي هو حدّ الانسان. فاما التي تقال في موضوع، وهي الأعراض ففي 25
الأكثر[٧] لا تعطي الموضوع لا اسمه ولا حدّه. مثل قولنا زيد ابيض، اذا دللنا بقولنا
ابيض على الكيفية التي في زيد، وهي الدلالة الغالبة، فان الأبيض ليس باسم زيد ولا
حدّ له. فاما اذا دللنا بالاسم المشتق على موضوع الكيفية على جهة التعريف له فانه قد 30
يكون اسمًا له، وحينئذٍ نقول ان المحمول يعطي اسم الموضوع. فأمّا الحدّ فلا يمكن في
حال من الأحوال، فانه لا يمكن ان يكون حدّ البياض حدّ زيد.

هذا هو حقيقة تفسير هذا الفصل، وليس كما ظن ابو نصر مما اظنه حكاه عن
المفسرين[٨].

الرابع[٩]

وكل ما سوى[١٠] الجواهر الأول، التي هي الأشخاص الأول[١١]: فأمّا ان تكون
مما يقال على موضوع، وأما ان تكون مما يقال في موضوع، وذلك ظاهر بالتصفح 35
والاستقراء، اعني حاجتها الى الموضوع. مثال[١٢] ذلك ان الحي انما يصدق حمله
على الانسان من اجل صدقه على انسان ما مشار اليه، فانه لو لم يصدق على احد[١٣]
من اشخاص الناس لما صدق في حمله على الانسان الذي هو النوع؛ وكذلك اللون 2b
انما يصدق حمله على الجسم من اجل وجوده في جسم ما مشار اليه. فيجب
اذن[١٤] ان يكون ما سوى[١٥] الجواهر الأول: اما ان يكون يقال عليها، أو فيها، أي 5

على الجواهر الأول أو فيها. واذا كان ذلك كذلك فلو لم توجد الجواهر الأول لم يكن سبيل الى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الاعراض.

الخامس[١٦]

[الأنواع احق باسم الجوهر من الأجناس]

والأنواع من الجواهر الثواني اولى بأن تسمى جوهرًا من الأجناس لأنها اقرب الى الجواهر الأول من الاجناس، وذلك انه متى أجيب بكل واحد منهما في جواب ما هو[١٧] الشخص الذي هو الجوهر الأول كان جوابًا ملائمًا من جهة السؤال بما هو، الاّ ان الجواب بالنوع عند السؤال بما هو اكمل تعريفًا للشخص المشار اليه وأشدّ ملائمة له من الجواب بجنسه. مثال ذلك انه ان اجاب مجيب عند السؤال[١٨] ما هو سقراط بانه انسان، كان اكمل تعريفًا لسقراط من ان يجيب فيه بانه حيوان، لأن الانسانية لسقراط اخصّ من الحيوانيّة. وكذلك حال الاعم مع الأخص. فهذا احد ما يظهر فيه ان النوع[١٩] احق باسم الجوهرية من الأجناس.

ودليل آخر أيضًا، وذلك انه لما كانت الجواهر الأول انما صارت باسم الجوهر[٢٠] وباسم الموجود احق من الجواهر الثواني والأعراض لكون سائر الاشياء امّا محمولة عليها أو فيها، وكانت حال الاجناس عند الأنواع هي حال جميع الأشياء عند الجواهر الأول، اعني ان الجواهر الأول موضوعة لسائر الأمور كما[٢١] الأنواع موضوعة للاجناس، فان الأجناس تحمل على الأنواع كما تحمل سائر الأمور على الجواهر[٢٢] وليس ينعكس الأمر فتحمل الأنواع على الأجناس؛ كما ليس ينعكس الأمر في سائر الأشياء في الحمل مع الجواهر الأول، اعني انه لا يحمل الجوهر[٢٣] عليها؛ فلما كان الأمر كذلك[٢٤] وجب ضرورة ان تكون الأنواع احق باسم الجوهر من الأجناس.

السادس[٢٥]

القول في عدم اولوية اشخاص الجوهر بعضها من بعض

وأمّا انواع الجواهر التي ليست اجناسًا فليس بعضها احق باسم الجوهر من بعض اذ كان ليس جوابك في زيد انه انسان اشد تعريفًا من جوابك في هذا الفرس المشار اليه انه فرس.

وكذلك الجواهر الأول ليس بعضها احق باسم الجوهرية من بعض، فانه ليس هذا الانسان المشار اليه احق باسم الجوهرية من هذا الفرس المشار اليه.

السابع[٢٦]

وانما صارت انواع الجواهر الأول وأجناسها يقال لها جواهر ثوانٍ من بين سائر الأشياء التي تحمل عليها من جهة انه متى اجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر الأول كان معرِّفًا له وان كان الجواب بالنوع أشدّ تعريفًا ؛ وأما متى أُجيب في ذلك بما عدا هذه كان جوابًا غير لائق ولا مناسب للسؤال. مثال ذلك انه ان اجاب انسان في جواب ما هو زيد انه انسان كان اشد تعريفًا من انه حي، وان كان كلاهما معرِّفًا لماهيته[٢٧]، فأمّا ان اجاب انه ابيض أو انه ذو ذراعين فقد أجاب بشيء غريب عنه وشيء خارج عن طبيعته. فبالواجب قيل لهذه جواهر ثوانٍ دون غيرها من سائر المقولات.

فهذا احد ما يظهر منه لم خصّت انواع الجواهر[٢٨] الأول وأجناسها باسم الجوهر دون سائر الأشياء المحمولة عليها. وقد يظهر بهذه الجهة أيضًا، وذلك ان قياس الجواهر الأول الى سائر الأمور هو قياس انواع الجواهر واجناسها الى ما عداها من 3a
سائر كليات المقولات. وذلك انه كما ان سائر الأمور كلها اما محمولة على الجواهر الأول أو موجودة فيها على ما قلنا، كذلك سائر كليات المقولات كلها هي موجودة في الجواهر الثواني، اعني ان كلياتها موجودة في كلياتها، كما ان اشخاصها موجودة في اشخاص الجواهر الأول[٢٩]. مثال ذلك ان النمو موجود[٣٠] في الانسان ، وذا الذراعين في[٣١] الجسم[٣٢].

الثامن[٣٣]

القول في رفع الشبهة التي مثل ان الفصول تقال في موضوع اي تحمل بحمل في وبيان معنى حمل في وحمل على

والذي يعمّ كل جوهر شخصًا كان أو كليًا انه ليس يوجد في موضوع، وذلك ان الجواهر صنفان اول وثوان. فاما الأول كما[٣٤] قيل فليس في موضوع ولا على موضوع، وأما الثواني فهي على موضوع وليس في موضوع. فاذن[٣٥] الذي يعمّ الصنفين[٣٦] انهما ليسا في موضوع.

التاسع[٣٧]

وقد كنا قلنا ان الذي يخصّ الجواهر الثواني ان تقال على موضوع لا في موضوع ولذلك قد يحمل اسمها وحدّها على الموضوع من جهة ما هي مقولة على موضوع؛ وان التي في موضوع قد يتفق في بعضها ان يقال اسمها على الموضوع، فأمّا حدّها فلا. الا ان هذا الذي يوجد من ذلك للجواهر الثواني ليس خاصًا بها، فان الفصل ايضًا هو مما يقال على موضوع وليس في موضوع. مثال ذلك الناطق فانه يقال على الانسان لا فيه اذ كان ليس موجودًا فيه على جهة ما يوجد البياض في الجسم. ولذلك قد يوجد للفصل ايضًا ان يصدق اسمه وحدّه على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر الثواني، فان النطق[٣٨] وحدّه، الذي هو مدرك بفكر ورويّة، يحملان على الانسان من طريق ما هو. وليس لقائل ان يغلّطنا فيقول ان النطق وبالجملة الفصول موجودات في موضوع، وهي الاشياء التي هي فصول لها مثل وجود النطق في الانسان، كما ان الاعراض موجودات في موضوع مثل وجود البياض في الجسم، فان النطق انما يوجد في موضوع، اعني في الانسان على انه جزء منه، وليس الأمر كذلك في البياض مع الجسم. ولذلك ليس ينبغي ان يفهم من قولنا في رسم الاعراض انها التي تقال في موضوع انها فيه كجزء منه، بل على ان الموضوع موجود دونها.

العاشر[٣٩]

القول في خاصة الجواهر الثواني والفصول

ومما يخصّ الجواهر الثواني والفصول ان جميع ما يحمل منها فانما يحمل على نحو حمل الأشياء المتواطئة اسماؤها، وذلك ان كل شيء يحمل منها فاما ان يحمل على الأشخاص، واما على الأنواع، اذ كان ليس تحمل الجواهر الأول على شيء البتة. فاما النوع فيحمل على الشخص مثل الانسان على زيد، واما الأجناس فتحمل على الأنواع والأشخاص، والجواهر الأول فقد يجب ان تحمل عليها حدود انواعها 3b واجناسها كما تحمل عليها اسماؤها؛ اما انواعها فذلك ظاهر فيها[٤٠]، واما اجناسها فمن ما[٤١] تقدم. وذلك ان الجنس يقال على النوع، والنوع على الجوهر الأول الذي هو الشخص. وقد قيل ان كل ما يقال على المحمول المقول على موضوع فهو مقول أيضًا على ذلك الموضوع، وهذه حال الجنس مع النوع والشخص. وكذلك تحمل حدود الفصول على الأشخاص والأنواع كما تحمل الاسماء. واذا كان هذا هكذا، وكان قد قيل ان الأشياء التي اسماؤها متواطئة هي التي الاسم لها والحدّ عام وواحد بعينه، فواجب ان يكون مما يخص الفصول والأشياء التي في هذه المقولة، ان حملها على جميع ما تحمل عليه هو على طريق حمل الأشياء المتواطئة اسماؤها، لا على طريق المشتقة[٤٢] اسماؤها[٤٣].

الحادي عشر[٤٤]

القول في بيان دلالة اسماء الجواهر الأول والثواني على مدلولاتها ورفع الوهم الذي مثل انهما يدلان على الشخص الواحد بالعدد ببيان الفرق بين مدلولاتهما

وقد يظن ان كل جوهر فانه انما يدلّ على الجوهر المشار اليه وهو الشخص. فأمّا الجواهر الأول فالأمر فيها بيّن[٤٥] انها انما تدلّ على الأشخاص المشار اليها، لأن ما يستدل من اسمائها عليها هو شيء واحد بالعدد. واما الجواهر الثواني فقد توهم الاسماء الدالة عليها لاشتباهها باسماء الاشخاص او لاستعمالها مواضع اسماء اشخاص،

انها تدل على المشار اليه وليس الأمر كذلك، بل انما تدل على اي مشار اتفق اذ كان الموضوع لذلك الاسم ليس واحدًا بعينه، كالاسم الدال بشكله على الجوهر الأول. وذلك ان زيدًا وعمرًا انما يدل به[٤٦] على مشار اليه فقط، واما الانسان والحيوان وبالجملة النوع والجنس فانما يدل به على كثيرين، وهي مع ذلك تميّز اولئك[٤٧] الكثيرين من غيرهم لا تمييزًا[٤٨] يكون علاقة فقط بمنزلة ما يميّز الأبيض الشيء المتصف به، بل تمييزًا[٤٩] في جوهر الشيء. والنوع والجنس انما وضعا ليفرزا 20 الشيء في جوهره عن غيره، الا ان الجنس اكثر حصرًا من النوع، وذلك ان اسم الحيوان يحصر ما يدل عليه اسم الانسان[٥٠] اذ[٥١] كان الحيوان جنس الانسان.

الثاني عشر[٥٢]

القول في بيان خواص الجوهر

وممّا يخصّ مقولة الجوهر[٥٣] انه لا مضاد لها[٥٤]، فانه ليس يوجد للانسان ولا للحيوان مضاد؛ لكن[٥٥] هذه الخاصة قد يشاركها[٥٦] فيها غيرها من المقولات. مثال 25-30 ذلك في الكم فانه ليس يوجد لذي الذراعين ولا للعشرة ولا لشيء مما يجري هذا المجرى[٥٧] مضاد، الا ان تقول[٥٨] ان القليل في الكم ضد الكثير، والكبير ضد الصغير؛ لكن[٥٩] انواع الكم المنفصل بيّن من امرها انها غير متضادة[٦٠] مثل الخمسة والثلاثة[٦١] والأربعة.

الثالث عشر[٦٢]

وممّا يخصّ الجوهر انه لا يقبل الأقل والأكثر. 35 ولست اعني انه ليس يكون جوهر احق باسم الجوهر من جوهر، فان ذلك شيء قد وضعناه[٦٣] حين قلنا ان اشخاص الجواهر اولى بالجوهرية من كلياتها، بل انما اعني انه لا يحمل النوع منها ولا الجنس على شخص اكثر من حمله على شخص، ولا يحمل عليه في وقت اكثر منه في وقت[٦٤]، فان زيدًا ليس اكثر حيوانًا من عمرو، ولا زيد[٦٥] اليوم اكثر حيوانًا من 4a

غد، واما هذا الشيء الأبيض فقد يكون اشدّ بياضًا من هذا الشيء الأبيض، وقد يكون اليوم أشد بياضًا منه امس.

الرابع عشر[٦٦]

القول في خاصة المساوية للجوهر

وقد يظن ان اولى[٦٧] الخواص بالجواهر هو ان الواحد منها بالعدد هو[٦٨] بعينه القابل للمتضادات. وذلك بيّن من قبل الاستقراء، فانه ليس يمكن ان يوجد شيء مشار اليه بالعدد مما عدا الجوهر هو قابل للمتضادات، فانه لا اللون الواحد بالعدد يوجد قابلاً للأبيض والأسود، ولا الفعل الواحد بعينه يقبل الحمد[٦٩] والذم، وكذلك يجري الأمر في سائر المقولات مما ليس بجوهر. فاما[٧٠] في الجوهر فان الواحد بعينه يوجد قابلاً للمتضادات، مثال ذلك ان زيدًا المشار اليه يكون حينًا صالحًا وحينًا طالحًا، وحينًا حارًا وحينًا باردًا.

القول في رفع الشبهة التي تقبل التضاد كما تقبل الجواهر

وقد يلحق في هذا الاستقراء شك من قبل القول والظن، وذلك انه قد يظن انهما يقبلان الاضداد. وذلك ان القول أو الظن بأن زيدًا قائم اذا كان زيد قائمًا هو صدق، واذا كان قاعدًا هو[٧١] كذب فقد يوجد القول الواحد بعينه يقبل الصدق والكذب وهما اضداد؛ وهذا ان سلّم انه قبول[٧٢] للاضداد فبين القبولين[٧٣] اختلاف، وذلك ان القابل للاضداد في الجواهر[٧٤] انما يقبلها بأن يتغيّر هو نفسه فيخلع احد الضدين ويقبل الآخر. وأما القول والظن فليس انما يقبلان الصدق والكذب بأن يتغيرا في أنفسهما لكن[٧٥] بأن يتغيّر الشيء الذي تعلق به الظن خارج الذهن في نفسه. مثال ذلك ان الظن بأن زيدًا جالس انما يقبل الصدق اذا جلس زيد، والكذب اذا قام زيد. فتكون خاصة الجوهر ان سلّمنا ان هذا قبول للمتضادات انه الذي يقبل المتضادات بأن يتغيّر في نفسه، والأولى ان نقول ان هذا ليس هو قبولاً للاضداد؛ وذلك ان القول والظن اذا اتصفا بالصدق حينًا والكذب حينًا فليس

يتصفان بذلك على ان الصدق شيء حدث فيهما بذاته في وقت والكذب في وقت آخر كما يحدث البياض في زيد[٧٦] في وقت بذاته والسواد في وقت، وانما الصدق والكذب في القول والظن[٧٧] اضافة ما ونسبة تابعة لتغيّر الشيء الذي فيه الظن والقول لا حدوث شيء بذاته. واذا كان ذلك كذلك فقد وجب ان تكون خاصة الجوهر ان الواحد بالعدد منه قابل للمتضادات.

فهذا مبلغ ما قاله في الجوهر.

القسم الثاني[١]

القول في الكم

وما يقوله في هذه المقولة ينحصر في فصول سبعة :

الأوّل : يعرّف فيه فصول الكم العظمى وانها الانفصال والاتصال[٢] والوضع وعدم الوضع .

الثاني : يعرّف فيه أي اجناس الكم المشهورة هي داخلة تحت الانفصال وأيّها داخلة تحت الاتصال .

الثالث : يعرّف اي هذه الاجناس هو أيضًا داخل تحت الوضع وأيّها ليس بداخل تحته .

الرابع : يعرّف[٣] ان السبعة التي عددت من اجناس الكم هي الاجناس المشهورة الموجودة كمًّا بذاتها وان سائر ما يظن به انه كم فذلك أمر لا حق له من جهة وجوده في هذه الأجناس[٤] مثل الحركة والخفة والثقل[٥] .

الخامس: يعرّف فيه ان من خواص الكم ايضًا انه ليس ضد ويحلّ الشكوك التي يظن من اجلها انه[٦] توجد فيه الاضداد .

السادس : يعرّف فيه ان من خواص الكم أيضًا الا[٧] يقبل الأقل والأكثر كالحال في الجوهر .

السابع : يعرّف فيه ان خاصة الكم الحقيقية التي لا يشركه[٨] فيها غيره هي التساوي واللاتساوي[٩] .

- 6 -

— ٦ —

[الكم المنفصل والكم المتصل]

الفصل الأول[١]

قال: واما الكم فنه منفصل ومنه متصل، ومنه ما اجزاؤه[٢] لها وضع بعضها عند بعض ومنه ما ليس لها وضع.

الثاني[٣]

والمنفصل اثنان: العدد والقول. والمتصل خمسة: الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الأجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان.

وانما كان العدد من الكم المنفصل لأن الكم المنفصل هو الذي ليس يمكن فيه ان نأخذ[٤] له حدًّا مشتركًا تتصل عنده أجزاؤه[٥] بعضها ببعض. مثال ذلك ان العشرة ليس يتصل جزؤها[٦] الذي هو الخمسة بالخمسة الثانية التي هي جزؤها[٧] الآخر بحدّ[٨] مشترك ولا الثلاثة[٩] التي فيها بالسبعة لكن[١٠] جميع اجزائها[١١] منفصلة بعضها عن بعض.

وأمّا القول فظاهر[١٢] من امره انه كم لأنه يقدّر بجزء فيه، وهو أقلّ ما يمكن ان ينطق به، وذلك اما مقطع ممدود مثل لآ واما مقصور مثل لَ وهو أيضًا من المنفصل اذ ليس يوجد لاجزائه حدّ مشترك يصل بعضها ببعض، وذلك ان المقاطع منفصلة بعضها عن بعض.

وأمّا الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان فمن المتصل[١٣] لأن كل واحد منها[١٤] 5a
يمكن ان يوجد له حدّ مشترك أو حدود مشتركة[١٥] يصل بعض اجزائه ببعض. وهذا

الحدّ اما في الخط فهو[١٦] النقطة، وأما في البسيط فالخط، واما في الجسم فالبسيط، وأما في الزمان فالآن، وذلك ان بالنقطة[١٧] تتصل اجزاء الخط، وبالخط تتصل اجزاء البسيط[١٨] وبالسطح تتصل اجزاء الجسم، وبالآن يتصل جزءا[١٩] الزمان الذي هو الماضي والمستقبل.

وأمّا المكان فلما كانت اجزاء الجسم تشغله وكانت تتصل بحد مشترك، فواجب ان تكون اجزاء المكان تتصل بحدّ مشترك أيضًا. واذا كان ذلك كذلك فهو من الكم المتصل.

الثالث[٢٠]

وأمّا الكم الذي هو متقوّم من اجزاء لها وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان. ومعنى ان يكون للاجزاء بعضها وضع عند بعض ان تكون[٢١] جميع اجزائه موجودة معًا لأنها اذا لم تكن معًا لم يكن لجزء منها وضع بعضها عند بعض، وان يكون ايّ جزء منها اخذته وجدته في جهة محدودة من ذلك الكم اما فوق واما اسفل، ويتصل[٢٢] بجزء محدود منه. مثال ذلك ان[٢٣] اجزاء الخط[٢٤] موجودة معًا[٢٥]، وكل واحد منها في جهة محدودة ويتصل بجزء محدود وهو الجزء الذي يليه. وكذلك الحال في اجزاء السطح واجزاء الجسم وأجزاء المكان، لأن اجزاء المكان موجودة على مثال ما هي عليه اجزاء الجسم الذي يشغل المكان، سواء كان المكان هو الخلاء أو السطح المحيط بالجسم من خارج على ما يراه ارسطو.

وأما العدد فليس نجد في اجزائه واحدًا من هذه الأحوال الثلاثة[٢٦] فضلاً عن ان تجتمع فيه[٢٧]، اعني ان تكون معًا وان يكون كل واحد منها في جهة محدودة ويتصل[٢٨] بجزء محدود. وكذلك الحال في الزمان والقول، اعني انه ليس توجد اجزاؤهما معًا اذ كانت اجزاء الزمان واجزاء القول ليس لها ثبات[٢٩] ولا يلحق المتأخر منها المتقدم، بل انما يوجد لاجزاء العدد واجزاء الزمان ترتيب ما، فان[٣٠] بعض[٣١] الزمان متقدم وبعضه متأخر، وكذلك في العدد فان الاثنين قبل الثلاثة[٣٢]، فاما ان فيه وضعًا فلا.

الرابع[٣٣]

وهذه الأجناس الأول من أجناس الكم هي التي هي بالحقيقة وأولا كم وما عداها مما تلحقه الكمية فانما يقال فيه انه كم بالعرض وثانيًا ، اعني بوساطة واحد من 5b هذه التي قلنا انها كم بالحقيقة. مثال ذلك انّا نقول في هذا البياض المشار اليه انه كبير من أجل انه في بسيط كبير، وكذلك انما نقول في العمل انه طويل من اجل انه يكون في زمان طويل. وذلك يظهر من انه لو سأل احدكم هذا العمل لكان الجواب في ذلك انه عمل سنة ولو سأل كم هذا الأبيض لقيل ثلاثة[٣٤] اذرع أو اربعة ، فيكون العمل انما حدّ وقدّر بالزمان والأبيض انما قدّر بمبلغ السطح الذي هو ثلاثة[٣٥] اذرع أو اربعة ولو كانت كمًا بذاتها لقدّرت بانفسها.

الخامس[٣٦]

القول في خواص الكم

ومن خواص الكم انه لا مضاد له اصلاً ، و[٣٧] سواء كان متصلاً أو منفصلاً فان الخمسة والثلاثة[٣٨] ليس لها ضد، وكذلك الخط والسطح. وليس لقائل ان يقول ان الكثير والقليل من الكم والمنفصل وهما ضدان، وكذلك الكبير والصغير من الكم المتصل وهما ضدان، لأمرين اثنين: احدهما انه ليس القليل والكثير ولا الكبير والصغير من الكم بل هما من المضاف ؛ وذلك ان الكم موجود بذاته والكبير والصغير والقليل والكثير[٣٩] انما يقالان بالقياس[٤٠]. ولذلك امكن في الشيء الواحد بعينه ان يكون كبيرًا وصغيرًا وقليلاً وكثيرًا، كبيرًا بالاضافة الى شيء وصغيرًا بالاضافة الى شيء، حتى انّا قد[٤١] نقول في الجبل انه صغير وفي السمكة انها كبيرة مع صغر السمكة وعظم الجبل، فلو كان الشيء صغيرًا أو[٤٢] كبيرًا بنفسه وعلى انها صفة قائمة 20-30 فيه بذاتها مثل البياض الذي يقوم بالجسم، لما وصف الجبل في حال من الأحوال بالصغر والسمكة بالكبر.

فهذا احد ما يظهر منه ان الكم ليس له ضد، اعني من جهة ان هذين من مقولة غير مقولة الكم.

القول في ان الصغير والكبير ليسا من المتضادات وانهما يجتمعان في موضوع واحد من جهتين ولا من جهة واحدة

وقد يظهر[43] ان الكبير والصغير ليسا بضدين، سواء[44] وضعناهما من مقولة 35
الكم أو لم نضعها[45]. وذلك ان الشيء الذي ليس يعقل بذاته وانما يعقل بالقياس
الى غيره ليس يمكن ان يكون له مضاد؛ وذلك ان المتضادين هما اللذان الوجود
لكل واحد منهما من صاحبه في غاية البعد. والذي يقال بالقياس الى غيره ليس[46]
يوجد له شيء هو منه في غاية البعد اذ كان يقال بالقياس الى اشياء غير متناهية.
ودليل ثالث ايضًا وذلك انه لو كان الكبير ضد الصغير لوجد الشيء الواحد بعينه
قابلاً للمتضادات معًا، فان الشيء الواحد بعينه قد يوصف بأنه كبير وصغير[47]
لكن[48] بالاضافة الى شيئين اثنين. فلو[49] وصف بذلك[50] على طريق التضاد، اعني 6a
بذاته وعلى جهة ما يوصف الجسم بأنه ابيض واسود، لوجد الضدان معًا في موضوع
واحد فكان يمكن ان يكون الشيء ابيض وأسود معًا وذلك محال[51]. ولذلك ليس
يمكن في الضدين ان يجتمعا معًا في موضوع واحد من جهة[52] ولا من جهتين كما 5
يمكن ذلك في سائر المتقابلات.

وأيضًا لو كان الكبير ضد الصغير[53] لكان الشيء[54] يضاد نفسه لأن الشيء
يوصف بأنه كبير وصغير[55] معًا؛ واذا[56] وضعنا انهما اضداد لزم ان تكون هاتان
الصفتان صفتين قائمتين بذات الشيء الواحد بعينه، فيكون الشيء الواحد بعينه كبيرًا
وصغيرًا معًا فيجب ان يكون الشيء يضاد نفسه وذلك في غاية الاستحالة. فقد تبيّن
من هذا انه ليس الكبير و[57] الصغير ولا القليل ولا[58] الكثير من المضاد[59]، و[60]
سواء سلّمنا انها كم أو لم نسلّم ذلك. 10

قال: وأكثر ما يظن ان التضاد يلحق الكم في الجنس منه الذي هو المكان
لأن المكان الأعلى الذي هو مقعّر الفلك[61] يظن انه مضاد للمكان الأسفل الذي
هو وسط العالم، اعني مكان الأرض الذي هو مقعّر الماء ومقعّر بعض الهواء. وانما 15
ذهبوا الى ان هذين المكانين متضادان لما كان كل واحد منهما في غاية البعد عن
صاحبه حتى لا يوجد بعد[62] ابعد منه. ولظهور هذا المعنى فيهما[63] اجتلبوا[64] الحد
لسائر المتضادات من هذا الاسم فقالوا في حدّهما انهما اللذان البعد بينهما في الوجود

غاية البعد وهما في جنس واحد الا انهم[٦٥] يعنون ها هنا[٦٦] البعد في الوجود لا البعد في المسافة.

قلت: ويشبه ان يكون التضاد ها هنا[٦٧] انما لحق الكم بما هو اين لا بما هو كم ولا أيضًا بما هو مضاف اعني فوق وأسفل[٦٨] بل ذلك شيء عرض للمضاف كما عرض للكم ولذلك ليس ينبغي من هذا ان يعتقد انه يلحق المضاف تضاد.

السادس[٦٩]

قال: ومن خواص الكم انه ليس يقبل الأقل ولا الأكثر، فانه ليس هذا الكم 20
المشار اليه ذا ذراعين اكثر من هذا الآخر الذي هو أيضًا ذو ذراعين ولا ثلاثة[٧٠]
اكثر من ثلاثة[٧١]. ولا يقال ايضًا في زمان ما انه زمان اكثر[٧٢] من زمان آخر. الا ان
هاتين الخاصيتين[٧٣] يشارك الكم فيهما الجوهر اعني في انه ليس له ضد وفي انه لا 25
يقبل الأقل والأكثر.

السابع[٧٤]

القول في خاصة مساوية للكم

والشيء الذي هو اخص الخواص بالكم هو المساوي وغير المساوي، فان ما عدا
الكم لا يوصف بهذا. مثال ذلك ان الكيف لا يقال فيه[٧٥] مساوٍ ولا[٧٦] غير مساوٍ
بل يقال[٧٧] شبيه و[٧٨] غير شبيه؛ وذلك انّا نقول ان هذا البياض شبيه بهذا البياض 30-35
أو غير شبيه، ولا نقول مساوٍ أو غير مساوٍ الا بالعرض. فيكون على هذا اخص
الخواص بالكم انه[٧٩] مساوٍ أو[٨٠] غير مساوٍ.

القسم الثالث[١]

[٢]في مقولة الاضافة

والذي يتكلم فيه في هذه المقولة منحصر في فصول ثمانية :

الأوّل : في رسم الأشياء المضافة وتعديدها على جهة التمثيل.

الثاني : في انه قد توجد المضادة[٣] في المضاف.

الثالث : في ان بعض المضاف يقبل الأقل والأكثر.

الرابع : في ان من خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع[٤] بالتكافؤ[٥] اذا اخذا باسميهما الدالين عليهما من حيث هما مضافان ان كان لهما اسم[٦] أو اخترع لهما اسم متى لم يكن لهما اسم.

الخامس : في ان المضافين اذا اخذا باسميهما الدالين عليهما من حيث هما مضافان ومتكافئان فان الصفة التي بها صار كل واحد منهما مضافًا لصاحبه تتميّز من سائر الصفات الموجودة في المضافين بأنه[٧] متى ارتفعت سائر الصفات وبقيت تلك الصفة لم ترتفع بالنسبة التي بين المضافين ومتى ارتفعت تلك الصفة ارتفعت النسبة وأما اذا اخذا لا من حيث هما متكافئان لم يلزم اذا ارتفعت سائر الأشياء التي في المضافين وبقيت تلك الصفة التي ينسب بها الى قرينه ان تبقى النسبة.

السادس : في ان من خواص المضافين انهما يوجدان معًا بالطبع ومتى ارتفع احدهما ان يرتفع الآخر ويحلّ ما يعرض في ذلك من شك.

السابع : في تقرير ما يمكن ان يشك فيه من أمر الجواهر هل يوجد فيها شيء من المضاف وحل ذلك الشك بتعقب الرسم المتقدم للمضاف واصلاحه باشتراط الشيء الذي يتناول المضافين بالحقيقة اذ كان انما

رسمه أولاً بحسب بادئ الرأي والمشهور قصدًا منه للاسهل في التعلم فان نقل المتعلم من المشهور للأمر[٨] اليقيني اسهل من ان يهجم به أولاً على الأمر اليقيني وقيل انه رسم افلاطون[٩].

الثامن : في انه متى اشترط في رسم المضافين الشرط الذي به يكون رسمًا خاصًا بهما ومعرّفًا[١٠] لجوهريهما[١١] وجد ان من خواصهما انه متى عرف احدهما عرف الآخر ضرورة وان بذلك يتبيّن[١٢] انه ليس من الجوهر شيء يعدّ من المضاف ويعرف مع هذا صعوبة حل هذه الشكوك في هذا[١٣] الوضع[١٤] مع سهولة التشكيك فيها في هذا الموضع والسبب في ذلك ان نظره ها هنا[١٥] فيها انما هو بحسب المشهور[١٦].

[القول في الاضافة]

الاول[١]

القول في رسم المضافين على المشهور

قال : والاشياء[٢] المضافة هي التي تقال ماهياتها[٣] وذواتها بالقياس الى شيء آخر ، اما بذاتها[٤] مثل القليل والكثير[٥] ، واما بحرف من حروف النسبة مثل الى وما اشبه. مثال ذلك ان الأكبر ماهيته[٦] انما تقال بالقياس الى غيره، فانه انما هو أكبر من شيء، 6b وكذلك الضعف هو ضعف لشيء. والملكة والحال والحس والعلم من المضاف، فان جميع هذه ماهياتها[٧] تقال بالقياس الى شيء آخر بحرف من حروف النسبة[٨]، وذلك ان الملكة هي ملكة لشيء، والعلم لمعلوم، والحس لمحسوس وكذلك الكبير والصغير فانهما انما يقالان بالاضافة ؛ وكذلك الشبيه فانه انما هو شبيه لشيء. والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع ، والوضع من المضاف بجهة ما ؛ فامّا يضطجع ويقوم ويجلس فليست هي من الوضع بل من الاشياء المشتق لها الاسم من الوضع يعني التي[٩] في[١٠] مقولة الوضع[١١] وهي في الحقيقة من مقولة ان يفعل وان ينفعل[١٢].

الثاني[١٣]

وقد يلحق الأمور المضافة ان تكون متضادة. و[١٤] مثال ذلك[١٥] الفضيلة والرذيلة من المضاف وكلاهما متضادان، وكذلك العلم والجهل كل واحد منهما من المضاف

وهما متضادان؛ الا انه ليس يوجد هذا لكل الأشياء المضافة فان الضعف ليس له ضد ولا لثلاثة[١٦] الاضعاف[١٧] ضد.

الثالث[١٨]

وكذلك قد يقبل بعض المضافات[١٩] الأقل والأكثر، فان الشبيه وغير الشبيه والمساوي وغير المساوي كل واحد منهما من المضاف؛ وقد يكون شبيه اقل من شبيه وأكثر[٢٠] وكذلك غير المساوي. وبعضها ليس يقبل ذلك فانه ليس ضعف اقل ولا أكثر من ضعف ولا مساوٍ أكثر من مساوٍ[٢١].

الرابع[٢٢]

القول في خواص المضافين

ومن خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه في النسبة بالتكافؤ. مثال ذلك العبد وهو عبد للمولى والمولى مولى للعبد والضعف ضعف للنصف والنصف نصف للضعف وكذلك في سائرها. وسواء كان اسم المضافين متغايرين مثل الضعف والنصف، أو كان احدهما مشتقًا من الثاني[٢٣] مثل العلم والمعلوم والحس والمحسوس، فان كل واحد من هذه يقال بالقياس الى قرينه. وقد يظهر ان هذه الخاصة غير موجودة لكثير من الأشياء المضافة متى[٢٤] لم يضف الشيء الى قرينه اضافة معادلة، اي لا يؤخذ كل واحد منهما مضافًا الى صاحبه من طريق ما هو مضاف[٢٥] بل تكون اضافة احدهما الى الآخر من طريق ما هو مضاف[٢٦] والآخر بالعرض، أو يكون كل واحد منهما قد اخذ[٢٧] لا من طريق ما هو مضاف[٢٨]. مثال ذلك ان اضيف الجناح الى ذي الريش فقيل الجناح جناح لذي 7a الريش[٢٩] لم يصدق رجوع[٣٠] هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذي الريش[٣١] فانه ليس نسبة الجناح الى ذي الريش من طريق ما هو ذو ريش اذ كان قد يوجد ما له جناح وليس له ريش، فنسبة الجناح ليست له من جهة ما هو ذو ريش ونسبة[٣٢]

ذي الريش[٣٣] الى الجناح هي له من جهة ما هو ذو ريش ولذلك لم تكن هذه الاضافة معادلة.

فاذا غيّر هذا واخذت النسبة معادلة فقيل ذو الجناح هو ذو جناح بالجناح رجع هذا[٣٤] بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذي الجناح، أو نقول: ذو الريش هو ذو جناح بريش، والجناح بالريش هو جناح لذي الريش. ولذلك اذا لم تكن الاضافة المعادلة لها اسم يدل عليها من حيث هي معادلة، وذلك اما لكلي[٣٥] المضافين أو لاحدهما، فقد يضطر المضيف ان يضع لكليهما اسما أو لاحدهما من حيث يستعملها مضافين. مثال ذلك ان السكان ان اضيف الى الزورق لم تكن اضافته معادلة لأنه ليس من جهة ان الزورق زورق اضيف اليه السكان اذ كان قد توجد زوارق لا سكان لها، كما ان السكان انما اضيف الى الزورق من جهة ما هو سكان ولذلك لا يرجع بالتكافؤ، فيقال ان الزورق زورق للسكان كما يقال ان السكان سكان للزورق. ولكن[٣٦] اذا أُريد في مثل هذا ان تكون الاضافة معادلة من الطرفين ومأخوذة بحال واحدة منها، فينبغي ان يقال السكان سكان للزورق ذي السكان وحينئذٍ يصدق ان الزورق ذا السكان زورق بالسكان، فانه كما ان السكان انما هو سكان بالزورق كذلك الزورق الذي من شأنه ان يكون له سكان هو زورق بالسكان. ومثال ذلك أيضًا انه اذا أُضيف الرأس الى ذي الرأس كانت اضافة معادلة، ومتى أُضيف الى الحي لم تكن معادلة، فان الحي ليس له رأس من طريق ما هو حي اذ كان يوجد من الحيوان ما لا رأس له. فهذا هو الطريق الذي ينبغي للمضيف أن يسلكها فيما ليس له اسم من المضاف، أعني ان يضع لها[٣٧] اسمًا يدلّ على المضافين من حيث تكون اضافتها معادلة مثل ما قلنا في الجناح والسكان.

واذا كان هذا هكذا فكل المضافات اذا أخذت على التعادل، أي من طريق ما هي مضافات لا من طريق ما هي تحت مقولة أخرى، وجدت لها هذه الخاصة دائمًا وهو ان كل واحد منها يرجع على[٣٨] صاحبه بالتكافؤ. وأما اذا أُضيف احدهما الى الآخر، وأُخذ كل واحد منهما جزافًا[٣٩] أو بأي صفة اتفقت من الصفات الموجودة في المضافين اللازمة للاضافة، ولم يؤخذا بالصفة التي هما بها مضافان ومنسوب كل واحد منهما الى الآخر، فليس يرجعان بالتكافؤ وان كان لها اسماء موضوعة من حيث هما مضافان فضلاً عمّا ليس لهما اسماء تدل عليها من حيث

هما مضافان. مثال ذلك ان العبد ان لم يضف الى المولى، الذي هو اسم الاضافة، لكن[٤٠] اضيف الى الانسان أو الى ذي الرجلين وما اشبه ذلك من الأشياء الموجودة فيه، لم يرجع بالتكافؤ لأن الانسان ليس هو انسان بما له عبد وانما هو مولى بما له عبد، فان اخذ المولى بدل الانسان رجعا بالتكافؤ.

الخامس[٤١]

ويخصّ هذه الصفة التي من قبلها لحقت النسبة المضافين[٤٢] انه اذا رفعنا سائر 30
الصفات العارضة للمضافين التي بها تكون الاضافة غير معادلة، لم ترتفع النسبة بين
المضافين وان رفعنا تلك الصفة ارتفعت النسبة. مثال ذلك ان العبد اذا قيل
بالاضافة الى المولى ورفعنا من المولى سائر الصفات التي يمكن ان ينسب العبد اليها، 35
مثل انه انسان أو ذو رجلين أو غير ذلك، ولم يرفع منه المولى، فان نسبة العبد اليه
لا ترتفع؛ ومتى اضفنا العبد الى الانسان أو الى ذي الرجلين ورفعنا انه مولى 7b-5
ارتفعت هذه النسبة، فانه لا يكون عبد ليس له مولى. فاذن النسبة المعادلة هي
للصفة التي ترتفع النسبة بارتفاعها ولا ترتفع بارتفاع غيرها. وهذا الذي ذكره هو
كالقانون لتميّز[٤٣] الصفة التي تكون لها النسبة المعادلة.

قال: ووجود هذه النسبة التي بها تكون الاضافة معادلة متى كان للمضافين اسم 10
يدلّ عليهما من حيث لهما هذه النسبة هو سهل. وأما متى لم يكن لهما اسم فقد يصعب ذلك، لكن[٤٤] حينئذٍ ينبغي[٤٥] ان تستنبط تلك الصفة بهذا القانون ويخترع للمضافين اسم يدل عليهما من حيث توجد لهما تلك النسبة.

السادس[٤٦]

قال: وقد يظن ان من خواص المضافين انهما يوجدان معًا بالطبع وذلك ظاهر 15-20
في أكثرها، فأن الضعف والنصف موجودان معًا لأنه متى وُجد احدهما وُجد الآخر
ومتى ارتفع احدهما ارتفع الآخر. الاّ انه قد يلحق في ذلك شك من قبل بعض
الأشياء المضافة، فانه قد يظن ان المعلوم اقدم من العلم لأن العلم انما يقع بالشيء في
أكثر الأشياء بعد تقدّم وجوده، وأمّا مع وجوده فأقل ذلك؛ وان كان ذلك كذلك 25

فلا معلوم واحد البتة يكون وجوده والعلم به معًا بالطبع. وأيضًا فان المعلوم يظهر انه متقدّم بالطبع على العلم، وذلك انه اذا ارتفع المعلوم ارتفع العلم، وليس اذا ارتفع العلم ارتفع المعلوم. وهذا هو رسم المتقدّم بالطبع على ما سيقال بعد. ومثال ذلك تربيع الدائرة الذي فحص عنه من تقدّم من المهندسين فلم يلفوه[٤٧] بعد، فانه ان كان معلومًا فعلمه لم يوجد بعد، وان كان غير معلوم فليس يمكن ان يوجد علمه بعد. وأيضًا فان الانسان اذا ارتفع ارتفع العلم، وقد يوجد المعلوم والانسان غير موجود. وهذا الشك بعينه يلحق بالحس والمحسوس، فانه قد يظن ان المحسوس اقدم من الحس لأن المحسوس اذا فُقد فقد معه الحس، فأما[٤٨] الحس فليس يفقد معه المحسوس وانما يلزم اذا فقد المحسوس ان يفقد الحس من جهة ان المحسوس والحس لا يوجدان الاّ في جسم[٤٩] فاذا ارتفع المحسوس ارتفع الجسم، واذا ارتفع الجسم ارتفع الحاس والحس؛ فاما[٥٠] الحس فليس بارتفاعه يرتفع المحسوس لأنه قد يمكن ان يفقده[٥١] الحيوان ويكون الجسم المحسوس موجودًا مثل الجسم الحار والبارد. وأيضًا فان الحس يوجد مع وجود الحي، فأما المحسوس فوجود قبل وجوده، فان الماء والنار وسائر الاسطقسات منها قوام الحيوان وهي موجودة من[٥٢] قبل ان يوجد الحيوان. فلهذا كله قد يظن ان[٥٣] المحسوس اقدم من وجود الحس. والمفسرون يحلّون هذا الشك بأنه اذا اخذ الحس والمحسوس والعلم والمعلوم، اما بالقوة واما بالفعل، وجدا معًا وصدقت فيهما تلك الخاصة؛ وانما يلحق هذا الشك اذا اخذ احدهما بالقوة والآخر بالفعل، ولكن[٥٤] لما كان الوجود الذي بالقوة غير مشهور ارجأ[٥٥] حل هذا الشك الى موضع آخر، لأنه انما يتكلّم هنا[٥٦] في هذه الأشياء من جهة الشهرة.

السابع[٥٧]

قال: ومما فيه موضع شك هل في الجواهر شيء مضاف من جهة ما هو جوهر؟ وهذا الشك انما يعرض في بعض الجواهر الثواني، فاما[٥٨] في الأول فليس يعرض. وذلك انه[٥٩] يظهر انه ليس يقال في شيء منها انه من المضاف لا الكل ولا الجزء، فانه ليس يقال في هذا الانسان المشار اليه انه انسان لشيء ما، وكذلك الحال في

اجزاء المشار اليه، فانه ليس يقال في يد ما مشار اليها انها يد انسان ما أو فرس ما، لكن[٦٠] يقال يد انسان أو فرس. وبالجملة انما يضاف الى النوع لا الى الشخص. وكذلك يظهر الأمر في أكثر الجواهر الثواني، فانه ليس يقال ان الانسان انسان لشيء ولا الثور ثور لشيء بما هو ثور، اعني جوهرًا؛ بل ان كان فمن جهة ما هو ملك لمالك. وأما في بعضها فقد يلحق في ذلك هذا الشك، وذلك ان الرأس يقال فيه انه رأس لشيء واليد يد لشيء وكذلك ما اشبه هذا؛ والرأس واليد[٦١] انما يدلاّن[٦٢] على الجوهر فيكون على هذا قد يظن ان كثيرًا من الجواهر داخلة في المضاف.

القول في تحديد المضافين على التحقيق

قال: الاّ انه ان قد وفى[٦٣] تحديد الأشياء التي من المضاف حين قلنا ان المضافات هي الأشياء التي ماهياتها[٦٤] تقال بالقياس الى غيرها، فقد يصعب حلّ هذا الشك أو يكون حلّه ممتنعًا، وذلك انه قد ظهر من أمر هذه الجواهر ان ماهياتها[٦٥] تقال بالقياس[٦٦]. وان كان الرسم الحقيقي للأشياء التي من المضاف[٦٧] انهما الشيئان اللذان ماهية[٦٨] كل واحد منهما تقال بالقياس الى صاحبه من حيث الوجود لتلك الماهية[٦٩] انها مضافة الى قرينتها بأي نوع اتفق من انواع الاضافة، فحلّ الشك مما[٧٠] يسهل. فان التحديد الأول يلحق كل ما حدّ في بادئ الرأي مضافًا، واما هذا التحديد فانما يلحق ما هو مضاف بالحقيقة لا في بادئ الرأي[٧١]. وانما فيما احسب ان الرأس ان كان يدلّ على الجوهر فانما هو مضاف الى الانسان، لا من قبل الاضافة الحقيقية بل من قبل الاضافة العرضية، اعني التي ليست في جوهر الشيء للمضاف وهي التي تضمنها الرسم الأول اعني العرضي. وأما الذي[٧٢] الاضافة في جوهر كل واحد منها فهي مثل القليل والكثير فان كل واحد منها في جوهر صاحبه، وهي التي تضمنها الرسم الثاني اعني الحقيقي.

الثامن[٧٣]

قال: وبيّن من هذا الحدّ الحقيقي للمضافين ان من خاصتها انه متى عرف

الانسان احدهما على التحصيل عرف الآخر ضرورة. فان الانسان متى علم ان هذا
الشيء من المضاف، وكانت ماهية[٧٤] احد المضافين انما الوجود لها في النسبة[٧٥] الى
المضاف الثاني، فبيّن انه اذا عرف ماهية[٧٦] احد المضافين فقد عرف ماهية[٧٧] 8b
الآخر، والاّ كانت معرفته بماهية[٧٨] احد المضافين لا على ما هي عليه بل ظنًّا أو
غلطًا. وذلك أيضًا بيّن من قبل الاستقراء. مثال ذلك ان من علم ان هذا ضعف 5-10
على التحصيل فقد علم الشيء الذي هو له ضعف على التحصيل، وكذلك من
عرف ان هذا احسن فقد عرف الشيء الذي هو احسن منه، الاّ ان تكون المعرفة
توهمًا لا يقينًا، فانه ان لم يعرف الشيء الذي به قيل فيه انه احسن فقد[٧٩] يمكن ان
لا[٨٠] يكون شيء دونه في الحسن، فيكون قوله فيه انه احسن كذبًا. ومن هذا يظهر
ان الرأس واليد ليست[٨١] من المضاف الحقيقي، فانه قد تعرّف ماهية[٨٢] كل واحدة[٨٣] 15
منهما من حيث هما في الجوهر على التحصيل من غير ان يعرف الشيء الذي هو له
رأس، ولا الشيء الذي هو له يد.

قال: الا ان بالجملة الحكم بالحقيقة على ما هو من المضاف من سائر المقولات 20
وما ليس من المضاف هو مما يصعب ما لم يتدبّر مرارًا كثيرة، فأمّا التشكك[٨٤] فيها
فليس فيه صعوبة.

القسم الرابع[١]

القول في الكيفية[٢]

وما يقوله[٣] في هذا الباب منحصر في احد عشر فصلاً :

الأوّل : يحدّد فيه هذه المقولة ويعرّف انها تنقسم الى اجناس اول.

الثاني : يعرّف فيه الجنس المسمى من هذه الأجناس باسم الملكة والحال ويعرّف ما منها يختص باسم الملكة وهو الذي يقال عليه الكيف في المشهور وما منها يختص باسم الحال وانه ان قيل عليهما[٤] كيف فلكونهما[٥] من طبيعة واحدة.

الثالث : يعرّف الجنس الثاني من اجناس هذه المقولة وهو الذي يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية.

الرابع يعرّف فيه الجنس الثالث من أجناس هذه المقولة وهي الكيفية الانفعالية والانفعالات ويعرّف لمَ سميت كيفية انفعالية ويُعطي الفرق بين التي تسمّى منها انفعالية والتي تسمّى انفعالات وان اسم الكيف في المشهور انما ينطلق[٦] على الانفعالية للمعنى الذي من قبله ينطلق على الملكة اكثر ذلك من انطلاقه على الحال.

الخامس : يعرّف فيه الجنس الرابع من أجناس هذه المقولة وهي الكيفية الموجودة في الكم بما هو كم.

السادس : يتشكّك فيه في المتخلخل والمتكاثف والخشن والأملس هل هما داخلان تحت هذه المقولة ام تحت مقولة الوضع.

السابع : يعرّف فيه ان الأشياء المتصفة بالكيفية هي التي يدلّ عليها باسماء مشتقة من المثل الأول الدالّة على تلك الكيفية.

الثامن : يعرّف فيه انه قد يوجد التضاد في الكيف لكن[٧] في بعضها وانه اذا كان احد المتضادين في الكيف لزم ان يكون الضد الآخر في الكيف.

التاسع : يعرّف فيه ان الكيف قد يقبل الأقل والأكثر وان ذلك ليس في كله.

العاشر : يعرّف فيه ان الشبيه وغير الشبيه هي الخاصة التي تخصّ هذه المقولة.

الحادي عشر: يتشكّك فيه في اشياء كثيرة ذُكرت في هذا الباب وذُكرت أيضًا في الاضافة ويُعطي من أين يعرض ذلك لها وان ذلك لها بجهتين.

- 8 - — ٨ —

[القول في تحديد الكيفية وأنواعها]

الفصل الأوّل[1]

قال: واسمي الكيفية الهيئات التي بها يُسئل في الأشخاص كيف هي. وهذه الكيفيات تقال على اجناس اول مختلفة.

الثاني[2]

فأحدها[3] الجنس من الكيفية التي تسمّى ملكة وحالاً. والملكة منها تخالف الحال في ان الملكة تقال من هذا الجنس على ما هو أبقى وأطول زمانًا، والحال على ما هو وشيك الزوال. ومثال ذلك العلوم والفضائل، فان العلم بالشيء اذا حصل صناعة كان[4] من الأشياء الثابتة العسيرة الزوال، وذلك ما لم يطرأ على الانسان تغيير[5] فادح من مرض أو غير ذلك من الاشتغال بالأمور الطارئة التي تكون سببًا مع طول الزمان لذهول الانسان عن العلم ونسيانه. فاما الحال فانها تقال من هذا الجنس على الأشياء السريعة الحركة السهلة التغيّر مثل الصحة والمرض والحرارة والبرودة التي هي اسباب الصحة[6] والمرض؛ فان الصحيح يعود بسرعة مريضًا والمريض صحيحًا ما لم تتمكن 9a هذه فيعسر زوالها. فانه اذا كان الأمر كذلك كان للانسان ان يسميها ملكة.

قال: ومن البيّن ان اسم الملكة انما يدلّ به في اللسان اليوناني على الأشياء التي هي اطول زمانًا في الثبوت وأعسر حركة. فانهم لا يقولون فيمن كان غير متمسّك بالعلم تمسكًا يعتد به ان له ملكة، على ان من كان بهذه الصفة فله حال في العلم اما

شريفة وأما خسيسة. والملكات هي أيضًا بجهة من الجهات حالات وليست الحالات ملكات ؛ وأيضًا فان الملكات انما هي أولاً حالات ثم تصير بالآخرة[٧] ملكات. وهذا الجنس كما قيل هو الهيئات الموجودة في النفس وفي المتنفس من جهة ما هو متنفس.

الثالث[٨]

قال : وجنس ثانٍ من الكيفية وهو الذي به تقول في الشيء ان له قوة طبيعية أو لا قوة له طبيعية[٩] مثل قولنا مصحح[١٠] وممراض؛ وذلك انه ليس يقال في الشيء انه مصحح[١١] أو ممراض أو ما[١٢] اشبه ذلك من قبل ان له حالاً ما في النفس أو في المتنفس بما هو متنفس بل من قبل ما له قوة طبيعية أو لا قوة طبيعية، أعني[١٣] بلا قوة طبيعية ان يفعل بعسر وينفعل بسهولة وبقوة طبيعية ان يفعل شيئًا[١٤] بسهولة ولا ينفعل الاّ بعسر[١٥]. مثال ذلك انه يقال مصحح من قبل ان له قوة على ان لا ينفعل عن الأمراض[١٦] والآفات، ونقول[١٧] محاضر[١٨] ومصارع من جهة ان له قوة يفعل بها بسهولة وينفعل بعسر، ونقول[١٩] ممراض من قبل ان لا قوة له طبيعية على ان لا ينفعل عن الأمراض. وكذلك الأمر في الصلب واللين فانه يقال صلب من جهة ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة، ويُقال لين من قبل انه[٢٠] لا قوة له على ان لا ينفعل بسهولة.

الرابع[٢١]

قال : وجنس ثالث من الكيفية وهي التي يقال لها كيفيات انفعالية وانفعالات، وأنواع ذلك الطعوم مثل الحلاوة والمرارة، والألوان مثل السواد والبياض، والملموسات مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، فان[٢٢] هذه كلها ظاهر من أمرها انها كيفيات اذ كان كل ما اتصف بشيء من هذه يُسئل عنه بحرف «كيف». مثال ذلك انّا نقول : كيف هذا العسل في حلاوته؟ وكيف هذا الثوب في بياضه؟ فيجاب بأنه شديد الحلاوة والبياض أو غير شديدهما. وانما قيل في امثال هذه كيفيات انفعاليات[٢٣] لا من قبل انها حدثت في الأشياء المتصفة بها عن انفعال بل من قبل

9b انها تحدث في حواسنا انفعالاً. مثال ذلك ان الحلاوة في العسل والمرارة في الصبر انما قيل فيهما[٢٤] كيفيات انفعالية لا من قبل انفعال[٢٥] حدث في العسل عن الحلاوة ولا عن انفعال[٢٦] في الصبر حدث عنه[٢٧] المرارة[٢٨]، بل من قبل انهما يحدّثان انفعالاً في اللسان؛ وكذلك الأمر في الحرارة والبرودة مع حس اللمس. واما النوع الثالث الذي هو الألوان فليس يقال فيها كيفيات انفعالية بهذه الجهة اذ كانت الألوان لا تحدث انفعالاً في البصر، وانما يقال في هذه كيفية انفعالية من قبل ان وجودها في الشيء المتصف بها انما حدث عن انفعال. وذلك انه لما كان من البيّن ان حمرة الخجل وصفرة الفزع[٢٩] انما يحدثان عن انفعال نال الدم والروح، وجب من ذلك[٣٠] ان نعتقد[٣١] ان من فطر من اول امره وبالطبع محمرًّا أو مصفرًّا، ان السبب في ذلك ان مزاجه في أول الخلقة قد انفعل هذا النحو من الانفعال الذي تتبعه[٣٢] الحمرة في الخجل والصفرة في الفزع. وما كان من هذه العوارض ثابتًا عسير الزوال فهو الذي يسمّى «كيفية انفعالية» وهو الذي يُسئل عنه بحرف «كيف» في المعتاد، وما كان سريع الحركة من هذه فليس يسمّى انفعاليًا ولا جرت العادة ان يُسئل عنه بحرف «كيف»، وذلك يجب ان يخص هذا الجنس باسم الانفعال فقط لا باسم الكيفية[٣٣] الانفعالية. ومثال ذلك ان الصفرة والحمرة اذا كانت لنا بالطبع والجبلة قيل فينا بها في الشخص كيف هو، وان كانت الحمرة عرضت من خجل والصفرة من فزع[٣٤] ولم يقل في الشخص بها كيف هو، وذلك انه ليس يقال في من[٣٥] هذه حاله محمرٌ ولا مصفرٌ[٣٦] وانما يقال احمر وأصفر فقط. وبالجملة انفعل فقط، فيجب ان يسمّى[٣٧] مثل هذا انفعالاً فقط وان كانت انما تختلف بطول البقاء وقصره. وعلى هذا المثال يقال في عوارض النفس كيفيات انفعالية لما كان منها بالطبع وثابتًا، وانفعالات لما كان عارضًا ولم يكن للانسان بالطبع والمزاج. مثال[٣٨]

10a ذلك تيه العقل والغضب، فانه من كان له هذان الأمران بالطبع قيل فيه انه غضوب وانه تائه العقل، ولذلك تسمّى هذه كيفيات انفعالية؛ ومن عرض له الغضب عن أمر محرج طرأ[٣٩] عليه لم يقل فيه غضوب ولا تائه العقل وانما يقال فيه انه غضب وتاه عقله. فيجب ان يقال في امثال هذه انفعالاً لا انفعاليًا، وذلك ان صيغة[٤٠] هذه اللفظة تليق ابدًا بالشيء الثابت.

الخامس[٤١]

قال : وجنس رابع وهو الشكل والخلقة الموجودان في واحد واحد من الأشياء والاستقامة والانحناء وما يشبه هذا. فانه يقال في الشيء اذا اتصف بواحد من هذه كيف هو، وذلك انه قد يقال في الشيء انه مثلّث أو مربّع[٤٢] في جواب كيف هو، وانه مستقيم و[٤٣] منحن وكذلك الخلقة.

السادس[٤٤]

فأمّا المتخلخل والمتكاثف والخشن والأملس فقد يظن ان هذين داخلان تحت هذا الجنس، الا ان الأشبه ان يعتقد في هذين الجنسين انهما خارجان عن هذا[٤٥] الجنس ؛ وذلك انه[٤٦] يظهر ان كل واحد منهما هو أحرى ان يكون داخلاً في مقولة الوضع منه في هذه المقولة. وذلك ان المتخلخل والمتكاثف انما يدلان على وضع ما للاجزاء، فانه انما يقال كثيف لما اجزاؤه متقاربة بعضها من بعض، ومتخلخل لما اجزاؤه متباعدة بعضها عن بعض؛ وكذلك الأملس. انما يقال فيما اجزاؤه مستوية في سطحه ليس يفضل بعضها على[٤٧] بعض، ويقال خشن فيما اجزاؤه غير مستوية بل يفضل بعضها على[٤٨] بعض.

قال : ولعله قد يظهر ان ها هنا[٤٩] كيفيات أُخر لكن[٥٠] هذه التي عددناها[٥١] ها هنا[٥٢] من هذا الجنس مبلغ عددها هو هذا العدد. يريد ان تلك الكيفيات هي الكيفيات التي يسأل[٥٣] عنها بحرف «كيف» في الأنواع وهي الأشياء التي هي صور نوعية أو تابعة للصور النوعية. وهذه الكيفيات هي التي يُسئل عنها[٥٤] في الأشخاص وهي الاحوال اللاحقة للصور من قبل الهيولى والأشياء الهيولانية، وذلك بيّن من الفرق بين هذين النوعين من الكيفية.

السابع[٥٥]

قال : وذوات الكيفيات هي المدلول عليها بالاسماء الدالة على الكيفيات انفسها وهي المثل الأول، وذلك على طريق الاشتقاق في اكثرها بحسب اللسان اليوناني،

مثل الأبيض المشتق من اسم البياض والبليغ المشتق من البلاغة والعادل المشتق من
اسم العدالة. واما الشاذ منها فانه ليس يوجد في اللسان اليوناني للكيفيات[٥٦] المأخوذة
مجردة من الموضوع اسماء فيشتق منها اسماء لتلك الكيفيات من حيث هي في موضوع.
35 مثال ذلك ان الأسماء الموضوعة عندهم للأشياء الداخلة فيما يقال بقوة طبيعية ولا
10b قوة طبيعية لم تكن مشتقة من شيء مثل المحاضر[٥٧] والملاكز، فان الاسماء الدالة على
هذه المعاني عندهم لم تكن مشتقة لا من الحضر[٥٨] ولا من اللكز كما هي[٥٩] في كلام
5-10 العرب. وليس يبعد ان يوجد في اللسان العربي افعال ليس لها مصادر، وربما اتفق
في اللسان اليوناني ان يكون للكيفية من حيث هي مجردة عن الموضوع اسم ويكون
اسم تلك الكيفية من حيث هي في موضوع مشتق من اسم آخر. مثال ذلك انهم
كانوا[٦٠] يقولون من الفضيلة مجتهد لا فاضل.

[القول في خواص الكيف]

الثامن[٦١]

قال: وقد يوجد في الكيف تضاد، مثال ذلك العدل ضد الجور والبياض ضد
15 السواد؛ وكذلك يوجد أيضًا في الأشياء ذوات الكيفية، مثال ذلك ان العادل ضد
للجائر[٦٢] والأبيض ضد للأسود[٦٣]، ولكن[٦٤] ليس يوجد التضاد في جميع الكيفيات
ولا في جميع ذوات الكيفيات فانه ليس للأشقر ولا للأصفر ضد وبالجملة
للكيفيات[٦٥] المتوسطة. وأيضًا فمتى كان احد المتضادين كيفا فان الضد الثاني يكون
20 كيفا وذلك ظاهر بالاستقراء. مثال ذلك ان العادل لما كان ضد الجائر، وكان
العادل في الكيفية، كان الجائر في الكيفية اذ لا يصحّ ان نقول ان الجائر في الكم
25 ولا في المضاف ولا في مقولة أخرى. وكذلك يظهر الأمر في سائر التضاد الموجود في
الكيف.

التاسع[٦٦]

قال: وقد يقبل الكيف[٦٧] الأقل والأكثر، فانه يكون عادل اكثر من عادل

وأبيض اشد من ابيض اذ موضوعات هذه الأشياء تقبل الأقل والأكثر لكن[٦٨] ليس 30
هذا في جميعها بل في بعضها. ومما يشك فيه[٦٩] اذا اخذت هذه الكيفيات مجردة
عن[٧٠] موضوعاتها هل تقبل الأكثر والأقل[٧١]، فان قومًا يمارون في هذا[٧٢] ويرون انه[٧٣] 35
ليست تكون عدالة اكثر من عدالة ولا صحة اكثر من صحة. وانما الذي يمكن ان
يكون عادل اكثر من عادل وصحيح اكثر من صحيح وكذلك في سائر هذا 11a
الجنس الذي هو الحال. واما المثلث والمربع وسائر الأشكال فليس يقبلان الأكثر 5
والأقل[٧٤]، فانه ليس مثلث اكثر من مثلث ولا مربّع بأكثر[٧٥] من مربّع فان ما
دخل تحت حدّ المثلّث فهو مثلّث على حد سواء، وكذلك ما دخل تحت حد المربّع
وقبله فهو مربّع على شرع سواء؛ وما لم يدخل تحت حدّ الشيء فليس يقال بالمقايسة 10
اليه، فانه ليس لأحد ان يقول المربّع اكثر دائرة من المستطيل. وبالجملة انما تصحّ
المقايسة في الأشياء الداخلة تحت حدّ واحد. واذا كان هذا هكذا، فليس كل
الكيفية يقبل الأكثر والأقل[٧٦]، ولا شيء من هذه التي ذكرنا بخاصية حقيقية
للكيفية.

العاشر[٧٧]

وأمّا خاصتها[٧٨] الحقيقية التي لا تقال على غيرها فهي الشبيه وغير الشبيه. 15

الحادي عشر[٧٩]

قال: وليس ينبغي ان يتشكك على هذا القول فيقال انه قد[٨٠] قصد ها هنا[٨١] 20
الى تعديد الكيفيات فعدّدت اشياء كثيرة من المضاف مثل الملكة والحال الذي عدّد
في الجنس الأول من هذه المقولة[٨٢] هو داخل في المضاف. فان الملكة انما هي ملكة
للشيء، وكذلك الحال، فانه انما يمكن ان تعدّ هذه من المضاف باجناسها لا
بأنواعها. فان العلم وهو جنس للنحو[٨٣] والفقه يقال بالاضافة الى المعلوم، وأما النحو 25
فليس يقال بالاضافة الى شيء وكذلك الفقه، الا ان يقال بالاضافة من طريق
جنسه، اعني ان النحو هو علم للمعلوم الذي هو علم اواخر الكلم. واذا كانت هذه الأنواع 30

ليست من المضاف وانما هي من الكيفية، وهي انما صارت انواع[٨٤] كيفية من قبل جنسها، فهو بيّن ان جنسها هو من الكيف. وذلك ان النحو والفقه انما صار كل واحد منهما موجوداً من حيث العلم كيفية، لكن[٨٥] عرض لجنسها الذي هو العلم ان كان له اسم من حيث هو مضاف ولم يكن له اسم من حيث هو كيفية بضد ما 35
عرض للأنواع التي تحته، اعني ان لها اسماء من حيث هي كيفيات مثل النحو والفقه وليس لها اسماً من حيث هي مضافة. وليس يبعد ان يكون الشيء الواحد معدوداً في مقولتين وجنسين لكن[٨٦] بجهتين لا بجهة واحدة، فان ذلك هو المستحيل.

هذا هو معنى ما تأول هذا الموضع عليه ابو نصر، وظاهر كلام ارسطو انها ليست من المضاف الا بجنسها، اذ ليس يفهم من النحو والموسيقى اضافة خاصة بها الا من قبل جنسها. ولذلك ما يقول ارسطو في هذه الأشياء انها ليست من المضافة بذاتها وانها انما صارت من المضاف من قبل ان أُضيف اليها ما هو مضاف بذاته، فهي مضافة بالعرض؛ ولا يبعد ان يكون شيء واحد تحت جنسين احدهما بالذات والآخر بالعرض، وانما الذي يبعد كما يقول ارسطو ان يكون شيء واحد هو موجوداً في جنسين مختلفين بالذات[٨٧].

— ٩ — - 9 -

القسم الخامس[١]

القول في يفعل وينفعل

قال: وقد يقبل يفعل وينفعل التضاد والأكثر والأقل، فان يسخن[٢] مضاد لأن يبرد[٣]، ويبرد مضاد ليسخن، ويلتذّ مضاد لأن يتأذّى[٤]، فيكون هذا الجنس يقبل التضاد ويقبل الأقل والأكثر، فان قولنا في الشيء يسخن قد يكون اكثر وأقل، فان الشيء قد يسخن اكثر وأقل وكذلك قد يتأذّى أكثر وأقل. 11b

قال: فهذا مبلغ ما نقوله في هذه المقولة في هذا الموضع.

القسم السادس[٥]

القول في مقولة الوضع[٦]

قال: وقد ذكرت الأشياء ذوات الوضع في باب[٧] المضاف وقيل انها الأشياء التي اسماؤها[٨] مشتقة من مقولة الاضافة[٩]، مثل المضطجع والمتكئ، فان الاضطجاع والاتكاء من مقولة المضاف والمضطجع والمتكئ هو[١٠] من هذه المقولة.

قال: واما سائر المقولات التي عددناها وهي مقولة «متى»، ومقولة «اين»، ومقولة «له»، فليس يقال[١١] فيها ها هنا[١٢] شيء اكثر مما تمثلنا[١٣] به في هذا الكتاب في اوله اذ كانت واضحة. مثل قولنا ان «له» يدل على المتنعل والمتسلّح، و «أين»[١٤] مثل قولنا: فلان في السوق، و «متى» مثل قولنا: فلان في ذلك الزمان[١٥]، وسائر ما تمثلنا[١٦] به فيها. فان هذا القول في هذه الأجناس كاف بحسب المقصود ها هنا[١٧].

الجزء الثالث

وهذا الجزء ينقسم الى خمسة اقسام :

القسم الأول[1]

القول في المتقابلات

وما يتكلم فيه في هذا الباب ينحصر في احد عشر فصلاً :

الأول : يعدّد فيه اصناف المتقابلات ويعرّف واحدًا واحدًا منها على طريق المثال.

الثاني : يعطي الفرق بين المتقابلة على جهة المضاف والمتقابلة على طريق المضادة.

الثالث : يعرّف فيه ان الأشياء المتضادة[2] نوعان.

الرابع يعرّف فيه طبيعة الأشياء التي تتقابل على جهة العدم والملكة ويعرّف فيه ان الأشياء ذوات العدم والملكة ليست هي العدم نفسه والملكة وان هذه تتقابل ايضًا كما يتقابل العدم والملكة.

الخامس: يعرّف فيه ان الأشياء الموجبة والمسلوبة ليست هي القضية الموجبة والسالبة وان هذه ايضًا تتقابل كما تتقابل الموجبة والسالبة.

السادس : يعرّف فيه الفرق بين الملكة والعدم[3] والمضافين.

السابع : يعرّف فيه الفرق بين العدم والملكة والضدين.

الثامن : يعرّف فيه الفرق بين الموجبة والسالبة والثلاثة الباقية اعني العدم والملكة والمضافين والمضادين[4] ويحلّ في ذلك شكًا يعرض في المتضادات في الفرق الذي اعطي في ذلك.

التاسع : يعرّف فيه انه قد يضاد واحد لواحد وقد يضاد واحد لاثنين.

العاشر: يعرّف فيه انه ليس يلزم في المضادين[٥] متى وجد احدهما ان يكون الآخر موجودًا وهي الخاصية[٦] التي وُجدت في المضاف.

الحادي عشر: يعرّف فيه ان كل متضادين اما ان يكونا[٧] في جنس واحد واما ان يكونا في جنسين متضادين واما ان يكونا انفسها جنسين متضادين لا داخلين تحت جنس.

– 10 – — ١٠ —

[القول في المتقابلات]

الأول[1]

قال : و[2] المتقابلات اربعة اصناف : المضافان، والمتضادان، والعدم، والملكة، 15-20
والموجبة والسالبة. فمثال المضاف الضعف والنصف، ومثال المتضادين الخير والشر،
ومثال العدم والملكة العمى والبصر، ومثال الموجبة والسالبة قولك : «زيد جالس»،
«زيد[3] ليس بجالس».

الثاني[4]

والفرق بين المضافين والمتضادين ان احد المضافين اي اتفق منهما تقال ماهيته[5]
بالقياس الى صاحبه: اما بذاته، وأما بأيّ حرف اتفق من حروف النسب، مثل 25-30
الضعف الذي يقال بالقياس الى النصف. واما المتضادان فليس تقال ماهية[6] احدهما
بالقياس الى الثاني، بل انما يقال ان ماهية[7] احدهما تضاد ماهية[8] الثاني؛ فانه ليس
يقال ان الخير خير للشر بل مضاد له، ولا الأبيض ابيض للأسود بل مضاد له. 35
فهذان[9] الصنفان من المتقابلات مختلفان ضرورة[10].

الثالث[11]

وما كان من المتضادات ليس يخلو[12] الموضوع المتصف بهما من احدهما، 12a
فهما المتضادان اللذان ليس بينهما متوسط، مثل الصحة والمرض الذي لا يخلو

جسم المتنفس من احدهما، ومثل الزوج والفرد الذي لا يخلو عدد من ان يتصف باحدهما؛ فان امثال هذه من المتضادات هي التي ليس بينهما متوسط. وأما ما ليس واجبًا ان يوجد احد المتضادين في الموضوع لها فهي المتضادات التي بينهما متوسط. مثال ذلك السواد والبياض الموجودان في الجسم، فانه لما كان ليس واجبًا ان يكون كل جسم ملون اما ابيض واما اسود بل قد يخلو الجسم من كليهما اذ كان بينهما متوسطات وهي الأصفر والأدكن وسائر الألوان التي بين الأبيض والأسود؛ وكذلك المحمود والمذموم ليس واجبًا ان يكون كل شيء اما محمودًا واما مذمومًا، وجدت بينهما ايضًا متوسطات وهو ما ليس بمحمود ولا مذموم. فان المتوسطات في بعض الأمور لها[13] اسماء مثل الأدكن والأصفر، وفي بعضها ليس لها اسماء فيعبّر عن الأوساط بسلب الطرفين مثل قولنا: لا جيد ولا رديء، ولا عدل ولا جور.

الرابع[14]

فأمّا العدم والملكة فانما يوجدان في شيء واحد بعينه، مثال ذلك البصر والعمى[15] انما يوجدان في العين. وهذا الجنس من العدم بالجملة هو ان يفقد الموضوع الملكة التي[16] شأنها ان تكون فيه في الوقت التي[17] شأنها ان تكون فيه من غير ان يمكن وجودها له في المستقبل. فانه انما يقال ادرد لمن لم تكن له اسنان في الوقت الذي من شأنه أن تكون[18] له اسنان، وأعمى لمن لم يكن له بصر في الوقت الذي من شأنه ان يكون له بصر، ولذلك لا يقال فيما يولد من الحيوان لا باسنان ولا ببصر[19] مثل اجراء الكلب انه ادرد وأعمى.

قال: وليس الذي يعدم الملكة وتوجد فيه الملكة هو العدم والملكة. مثال ذلك ان البصر ملكة والعمى عدمها وليس ذو البصر هو البصر ولا ذو العمى هو العمى. ولو كان الموضوع للبصر والبصر شيئًا واحدًا، والموضوع للعمى والعمى شيئًا واحدًا، لصدق ان يحمل البصر على البصر[20] والعمى على العمى، فيقال الأعمى عمى والمبصر[21] بصر. ولكن[22] كما ان العدم والملكة متقابلان كذلك المتصف بهما ايضًا متقابلان. فانه ان كان العمى يقابل البصر فالأعمى يقابل المبصر[23]، وذلك ان[24] جهة التقابل فيهما واحدة.

الخامس[٢٥]

قال: وكذلك ليس الشيء الذي يسلب ويوجب هو الموجبة والسالبة، فان الموجبة قول موجب والسالبة[٢٦] قول سالب، وليس الشيء الذي يوجب أو يسلب قول بل هو معنى يدل عليه لفظ مفرد أو ما قوة دلالته دلالة[٢٧] المفرد. والشيء الذي يوجب ويسلب هو أيضًا متقابل[٢٨] كتقابل الموجبة والسالبة؛ مثال ذلك انه كما يقابل[٢٩] قولنا: «زيد جالس»، «زيد ليس بجالس»، كذلك يقابل الجلوس لغير[٣٠] الجلوس.

السادس[٣١]

[٣٢]و[٣٣] يظهر ان تقابل العدم والملكة ليس على نحو تقابل المضاف من ان الأشياء التي تتقابل على طريق الملكة والعدم ليس تقال ماهية[٣٤] احدهما بالقياس الى الثاني كما تقال ماهية[٣٥] الأشياء التي تتقابل على طريق الاضافة؛ فانه ليس يقال ان البصر بصر للعمى ولا العمى عمى للبصر، فيقال عمى البصر. وفرق آخر أيضًا وذلك ان كل مضافين كما قيل يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ، والأشياء التي تقابل على جهة العدم والملكة ليس يرجع كل[٣٦] واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ؛ وذلك انه ليس البصر بصر للعمى ولا العمى عمى للبصر الذي هو الملكة.

السابع[٣٧]

القول في الفرق بين المفهومات المتقابلة على طريق العدم والملكة والمتضادات. بيان المتضادات التي بينهما وسط والتي ليس بينهما وسط وان التي بينهما وسط قد يكون لازمًا للموضوع وبالطبع له فلا يفارق الموضوع اصلاً.

ويظهر أيضًا ان المتقابلة على طريق العدم والملكة ليست هي المتقابلة على طريق التضاد من هذه الأشياء. وذلك ان كل متقابلين على طريق التضاد فاما ان يكونا من

المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط، وهذا الصنف من المتضادات يخصه انه لا 30-40
يخلو للموضوع المنعوت بهما من احدهما كما قيل، مثل الصحة والمرض الذي[٣٨] لا
يخلو من احدهما بدن الحيوان، واما ان يكونا من المتضادات التي بينهما متوسط[٣٩]
ويخصّ هذا الصنف من المتضادات انه قد يخلو الموضوع من كليهما ما لم يكن
احدهما موجودًا له بالطبع، مثل الحرارة الموجودة في النار والبرودة[٤٠] في الثلج فان
النار لا تخلو عن الحرارة ولا الثلج عن البرودة. واذا كان ذلك كذلك فلا تخلو
المتضادات التي بينهما[٤١] وسط من احد أمرين: اما ان يوجد احدهما للموضوع 13a
محصّلاً اي لا يفارقه اصلاً، وأما انه قد يخلو الموضوع من كليهما. فاما العدم
والملكة فليس يوجد فيهما شيء من هذه الخواص التي وُجدت لاصناف
المتضادات، وذلك ان[٤٢] المتقابلة على طريق العدم والملكة ليس يجب دائمًا ان
يوجد احدهما في القابل، وانما يجب ذلك في الوقت الذي من شأن القابل ان يقبل
احدهما. مثال ذلك ان الذي[٤٣] من شأنه أن يبصر قد يخلو من كليهما، مثل الجرو 5-10
فانه ليس يقال فيه انه اعمى ولا بصير. والمتضادات التي ليس بينها وسط فليس
يخلو الموضوع من احدهما ولا في وقت من الأوقات. فاذن ليس العدم والملكة من
المتضادات التي ليس بينها وسط، ولا هما أيضًا من المتضادات التي بينهما وسط،
وذلك انه يجب ان يكون احد المتقابلين على طريق الملكة والعدم في موضوعها في
الوقت الذي من شأنه ان توجد له الملكة. وليس يوجد هذا في الصنف من
المتوسطات التي ليس احد الضدين فيها موجود للموضوع دائمًا اذ كان يخلو
الموضوع من كليهما. ولا أيضًا يمكن ان نقول في العدم والملكة انهما من التي بينهما
متوسط[٤٤] واحدهما موجود للموضوع دائمًا فانه ليس يوجد في العدم والملكة ما
احدهما دائمًا للموضوع. واذا كان كذلك فقد تبيّن ان المتقابلات على جهة العدم 15
والملكة ليست واحدة من اصناف المتقابلات[٤٥] على جهة المضادة[٤٦].

وقد يفارق أيضًا هذا الصنف من العدم الذي رسمناه قبل المتقابلات على جهة
التضاد، فان المتضادين يمكن ان يقع من كل واحد منهما تغيّر[٤٧] الى صاحبه ما لم
يكن احدهما للموضوع بالطبع ودائمًا مثل الحرارة للنار. وذلك ان الأبيض قد يصير 20
اسود والأسود قد يصير أبيض، والمرء الصالح قد يمكن ان يكون طالحًا والطالح قد
يمكن ان يكون[٤٨] صالحًا وذلك اذا نقل، كما يقول ارسطو، الى معاشرة من هو على

مذاهب فاضلة وسيرة جميلة، فان معاشرة الفضلاء قد تأخذ بالمرء في طريق الفضيلة 25-30
ولو اخذا يسيرًا، واذا اخذ في الحركة الى الفضيلة فكلما طال به[٤٩] الزمان سهلت عليه
الحركة، فهو: اما ان يصل من الفضيلة الى حدّ كبير[٥٠]، واما ان يصل منها الى التمام
ان لم يعقه الزمان. واما هذا الصنف من العدم والملكة فالملكة هي التي تتغيّر الى
العدم وليس يمكن ان يتغيّر العدم الى الملكة، اذ قد قلنا في تحديده من غير ان 35
يمكن وجوده له في المستقبل، فان الأعمى لا يمكن ان يعود بصيرًا ولا الأصلع
ذات جمّة.

الثامن[٥١]

القول في بيان خاصة المتقابلة على جهة الايجاب والسلب[٥٢] والفرق بينها وبين المتضادين والملكة والعدم

قال: ومن البيّن ان التي تتقابل على جهة السلب والايجاب[٥٣] ليست واحدة من 13b
اصناف المتقابلات الثلاث[٥٤]، فان الموجبة والسالبة يخصها[٥٥] من بين سائرها انه
يجب ضرورة ان يكون احدهما صادقًا والآخر كاذبًا وليس يلزم هذا في واحد
منها[٥٦]. مثال ذلك في المتضادات الصحة والمرض[٥٧] وليس يقال في واحد منهما انه 5
صادق ولا كاذب؛ وكذلك الحال في المتقابلات على طريق المضاف مثل الضعف
والنصف، والتي على طريق الملكة والعدم مثل العمى والبصر. وبالجملة لما كانت هذه 10
الثلاث[٥٨] انما يدل عليها بالفاظ مفردة أو ما قوة دلالتها قوة اللفظ المفرد، لم يتصف
شيء منها بالصدق ولا الكذب[٥٩]؛ فان قولنا حيوان ليس يصدق ولا يكذب حتى
نركبه مع ثانٍ فنقول: «الانسان حيوان» أو «ليس بحيوان».

وقد يظن بالمتقابلات على جهة التضاد والعدم والملكة انها تشارك الموجبة والسالبة
اذا قيلت على غيرها، اعني اذا دل عليها بلفظ مركّب تركيبًا خبريًا، مثل قولنا في 15
المتضادات: «سقراط مريض» «سقراط صحيح»، فان هذين قولان متضادان،
ومثل قولنا: «زيد اعمى» «زيد بصير». لكن[٦٠] الفرق بين هذين القولين وبين
الموجبة والسالبة ان الأشياء التي تتقابل بهذه الجهة على طريق المتضادة[٦١] ليس يكون
احدهما ابدًا صادقًا أو كاذبًا الاّ متى كان الموضوع المتصف بأحدهما موجودًا. مثال

ذلك ان قولنا : «سقراط مريض» «سقراط صحيح» انما يكون احد هذين القولين صادقًا والآخر كاذبًا متى كان سقراط موجودًا، واما متى لم يكن موجودًا كان القولان جميعًا كاذبين. والأشياء التي تتقابل على طريق العدم والملكة مثل قولنا : «زيد اعمى»[٦٢] «زيد بصير» انما يكون احدهما صادقًا ابدًا والآخر كاذبًا بشرطين : احدهما ان يكون زيد موجودًا، ويكون في الوقت الذي من شأنه ان يوجد له البصر؛ فان زيدًا ان لم يكن موجودًا كذب فيه انه اعمى وانه[٦٣] بصير، وكذلك يكذب عليه الأمران في الوقت الذي يوجد في الرحم. فأمّا الموجبة والسالبة فان احدهما يكون ابدًا صادقًا والآخر كاذبًا، كان الموضوع موجودًا او لم يكن ؛ فان قولنا: «سقراط مريض» «سقراط ليس بمريض» احدهما صادق ضرورة والآخر كاذب، كان سقراط موجودًا أو معدومًا.

فهذه الخاصة تفارق المتقابلة على طريق الايجاب والسلب سائر القضايا المركبة من المتقابلات الأُخر.

— ١١ — 11

[القول في المتضادات]

التاسع[١]

قال : والشر ضرورة مضاد للخير وذلك بيّن باستقراء جزئيات الشر والخير[٢]، فان الصحة تضاد المرض، والجور يضاد العدل، والجبن يضاد الشجاعة، وكذلك في سائرها. فأمّا المضاد للشر فربما كان شيئين[٣] : احدهما الخير والآخر الشر، فان الجبن وهو شر يضاد التهور وهو شر، والشجاعة وهي خير تضاد الأمرين جميعًا. وهذه هي حال الخيرات المتوسطة بين الأطراف التي هي شر، الا ان هذا انما يوجد في هذا الجنس في اليسير من الأمور، واما في الأكثر فان الخير هو المضاد[٤] للشر. 14a

العاشر[٥]

قال: ومما يلزم[٦] المتضادين انه ليس واجباً ضرورة متى كان احدهما موجوداً ان يكون الآخر موجوداً. وذلك انه ان[٧] كان الحيوان كلّه صحيحاً فان المرض ليس يكون موجوداً، وان كانت الأشياء كلها بيضاء فان السواد يكون غير موجود، وأيضاً متى كان سقراط مريضاً فليس يلزم ان يكون افلاطون صحيحاً ولا يمكن ان يكون سقراط صحيحاً ومريضاً[٨] معاً.

قال: وكل متضادين فمن شأنهما ان يكونا في موضوع واحد، مثل الصحة والمرض الموجودين في جسم[٩] الحي، والبياض والسواد الموجودين في الجسم على الاطلاق، والعدل والجور الموجودين في نفس الانسان.

الحادي عشر[١٠]

وكل متضادين فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه مثل الأبيض والأسود اللذين جنسهما القريب اللون، واما ان يكونا في جنسين متضادين مثل العدل والجور، فان جنس العدل الفضيلة وجنس الجور الرذيلة وهما متضادان، وأما ان يكونا هما بأنفسهما جنسين متضادين[١١] ليس فوقهما جنس مثل الخير والشر[١٢]، يريد انه اذا كان احدهما في مقولة والآخر في مقولة أخرى، لأنهما متى كانا في مقولة واحدة كانت المقولة جنساً لهما.

— ١٢ — 12

القسم الثاني[١]

القول في المتقدم والمتأخر

قال: ويقال ان شيئًا يتقدّم شيئًا على اربعة انحاء:

اولها وأشهرها المتقدم بالزمان بمنزلة ما تقول ان هذا اسنّ من غيره وأعتق من غيره.

والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي اذا وجد المتأخر وُجد هو واذا ارتفع هو ارتفع 30 المتأخّر وليس بمكافئٍ له في الوجود، أعني انه اذا وجد المتقدم وجد المتأخّر بل متى ارتفع المتقدم ارتفع المتأخر وليس متى ارتفع المتأخر يرتفع[٢] المتقدم، مثل تقدم الواحد على الاثنين فانه متى وجد الاثنان وجد الواحد واذا كان الواحد موجودًا فليس يجب وجود الاثنين. وكل ما كان يوجد بوجود شيء آخر ولا يوجد ذلك الشيء الآخر بوجوده فمعروف انه يقال فيه انه متقدم عليه. 35

والثالث المتقدم بالمرتبة كما يقال في العلوم والصنائع. فان الحدود والرسوم التي يضعها المهندسون للأشكال متقدمة في مرتبة التعليم لما يريدون ان يبرهنوا عليه، 14b وفي الكتابة معرفة حروف المعجم متقدمة لتعلّم الكتابة، وكذلك صدور الأقاويل في الخطب متقدمة للغرض المقصود في الخطبة.

والرابع المتقدّم بالشرف والكمال فان الشرف بالطبع يعتقد فيه انه متقدّم على الأقل 5 شرفًا، ولذلك تجد[٣] هذا الاعتقاد مشتركًا للجميع، مع ان هذا الوجه من التقدم شديد المباينة للوجوه التي تقدّمت، وذلك ان هذا النحو من التقدم اشرف من سائر انحاء التقدم.

قال: ويكاد ان يكون مبلغ الوجوه التي يقال عليها المتقدم بحسب بادئ الرأي 10-15
هي هذه الأربعة، لكن[٤] ها هنا[٥] نحو آخر من انحاء التقدم وهو المتقدّم بأنه سبب
للشيء وهو الذي يكافئه في لزوم الوجود، اعني انه متى وجد المتقدم الذي هو
سببه[٦] وجد المتأخر، ومتى وجد المتأخر وجد المتقدم. مثال ذلك ان وجود الانسان
متقدم للاعتقاد الصادق فيه انه موجود، ومتى وجد الانسان وجد فيه هذا
الاعتقاد، ومتى وجد هذا الاعتقاد وجد الانسان، والانسان هو السبب في وجود هذا
الاعتقاد لا الاعتقاد في وجود الانسان. وذلك ان سبب الصدق والكذب في القول انما 20
هو وجود الشيء موصوفًا بأحد المتقابلين خارج النفس.

واذا كان هذا نحو آخر من التقدم[٧] فالمتقدم يقال على خمسة أوجه.

— ١٣ — 13

القسم الثالث[١]

القول في معنى «معًا»

و[٢] «معًا» تقال على وجوه اعرفها والمقول فيها باطلاق[٣] هما الشيئان اللذان يكون تكونهما في زمان واحد، فانهما لما لم يكن احدهما متقدمًا للثاني بالزمان قيل انهما معًا بالزمان. والثاني ما يقال فيهما انهما معًا بالطبع، وهذا على ضربين: احدهما الشيئان اللذان يتكافآن[٤] في لزوم الوجود، أي متى وجد احدهما وجد الثاني من غير ان يكون احدهما سببًا لوجود صاحبه؛ مثل الضعف والنصف فانه متى وجد الضعف وجد النصف ومتى وجد النصف وجد الضعف، وليس واحد منهما سببًا للآخر. والضرب الثاني الأنواع القسيمة لجنس واحد، اعني التي ينقسم بها الجنس قسمة اولى[٥]، مثل الطائر والسابح والمشاء، فان هذه انواع قسيمة للحيوان الذي هو جنسها، وليس واحد منهما[٦] متقدمًا على صاحبه ولا متأخرًا، ولذلك قد يقال في امثال هذه انها معًا بالطبع. وقد يمكن في كل واحد من هذه الأنواع القسيمة ان تقسم ايضًا الى أنواع أخر فتكون ايضًا تلك معًا بالطبع، مثل قسمتنا[٧] المشاء الى ما له رجلان[٨] والى ما له اربعة ارجل، والى ما له ارجل كثيرة والى ما لا رجل له. فاما اجناس هذه الأنواع فهي متقدمة عليها التقدم الذي بالطبع وذلك انها لا تكافئها في الوجود، فانه متى وجد السابح وجد الحي، واذا كان الحي موجودًا فليس يلزم ان يكون السابح موجودًا.

فالتي تقال انها معًا بالطبع هما كما قلنا صنفان: احدهما الشيئان اللذان يتكافآن[٩] في لزوم الوجود احدهما عن الثاني من غير ان يكون احدهما[١٠] سببًا للثاني، والثاني الأنواع التي هي قسيمة اي كل واحد منها[١١] قسيم لصاحبه. والتي يقال انها معًا باطلاق هي التي تكوّنهما[١٢] في زمان واحد.

— 14 — — ١٤ —

القسم الرابع[١]

القول في الحركة

وانواع الحركة ستة : الكون ومقابله الفساد، والنمو ومقابله النقص ، والاستحالة، والتغيّر في المكان وهو المسمى[٢] في لساننا نقلة. وجميع هذه الأنواع الستة ظاهر من امرها[٣] مخالفة بعضها لبعض ما عدا الاستحالة فانه ليس يظن احد ان التكون[٤] فساد ولا النمو نقص ولا النقلة واحدة[٥] من هذه. فاما الاستحالة فقد يظن بها انها وسائر الحركات التي عددنا[٦] شيء واحد، وانما الاستحالة موجودة في جميع اجناس الكيفيات الأربع التي عددنا[٧] أو في اكثرها وليس يشركها شيء من سائر الحركات ولا يلزمها، فان المتحرك بأحد الكيفيات ليس يجب فيه ان ينمى ولا ان ينقص وكذلك في سائرها فيجب ان تكون حركة الاستحالة غير واحدة من سائر الحركات، فانها لو كانت هي واحدى الحركات شيئًا واحدًا أو كانت تلزمها احدى الحركات لقد كان يجب ان يكون ما استحال فقد نمى[٨] أو نقص أو تغيّر بضرب آخر من ضروب[٩] التغيّر وليس الأمر هكذا. وكان يلزم أيضًا عكس هذا وهو ان يكون[١٠] ما نمى أو تحرّك حركة أخرى فقد استحال وليس الأمر كذلك، فان المربع اذا اضيف اليه في صناعة الهندسة الشيء الذي به يحدث السطح المسمى[١١] علمًا فقد تزيد[١٢] الا انه لم يحدث فيه استحالة وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى، فيجب من ذلك ان تكون هذه الحركات التي عددت ها هنا[١٣] مخالفة بعضها لبعض. وهذه الحجة[١٤] التي استعملها ها هنا[١٥] هي مقنعة، فان اسم النمو ليس يقال على هذا المعنى الا باستعارة وعلى الحقيقة، فكل ما[١٦] ينمى فقد استحال وكذلك كل ما[١٧] يتكوّن. وانما الذي ليس يلزم ان يستحيل فهو المتحرك في المكان. لكن[١٨] هذا كلّه غير بيّن

في هذا الموضع ، فلذلك عدل للاقناع في ذلك اذ لم يكن قصده ان يبيّن شيئًا الا ان الاستحالة غير سائر الحركات.

15b **قال**: والحركة على الاطلاق التي هي الجنس يضادها السكون على الاطلاق الذي هو الجنس أيضًا للأشياء الساكنة، والحركات الجزئية يضادها السكون الجزئي. والحركات الجزئية مثل التغيّر في المكان يضاده[١٩] السكون في المكان، ومثل ان التكون يضاده[٢٠] الفساد والنمو يضاده النقص ، وكذلك يشبه ان تكون الحركة في المكان يضادها الحركة في المكان من جهة تضاد الموضع الذي اليه تكون الحركة. مثال ذلك ان الحركة الى فوق مضادة للحركة الى أسفل اذ كان الفوق يضاد الأسفل. فأما الحركة الباقية من الحركات التي عددناها وهي الاستحالة فليس يسهل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون ولا من جهة الحركة، وقد يشبه ان يعتقد انها[٢١] ليس لها ضد الا ان يجعل جاعل في هذه أيضًا السكون المقابل لها هو السكون في الكيف والحركة المقابلة لها الحركة التي تكون في الكيفية المضادة للكيفية التي فيها تلك الحركة، كما جعل المقابل للحركة في المكان السكون في المكان أو التحرّك الى ضد ذلك المكان الذي كانت اليه الحركة الأخرى. مثال ذلك ان التغيّر الى السواد يضاده التغيّر الى البياض والسكون ايضًا في البياض.

— ١٥ — — 15 —

القسم الخامس[١]

في «له»[٢]

و«له» تقال على انحاء شتى :

احدها[٣] على طريق الملكة والحال، فانّا نقول ان لنا علمًا وان لنا فضيلة.

والثاني على طريق الكم، فانه يقال ان له مقدارًا طوله كذا وكذا.

والثالث على ما يشتمل على البدن : اما على كله مثل الثوب والطيلسان، وأما على جزء منه مثل الخاتم في الاصبع والنعل في الرجل. وهذا المعنى الثالث هو المخصوص بمقولة «له» عند المفسرين.

والرابع على نسبة الجزء الى الكل، مثل قولنا له يد وله رجل.

والخامس جرت عادة اليونانيين باستعماله وهو نسبة الشيء الى الوعاء الذي هو فيه، مثل الحنطة في الكيل والشراب في الدّن، فانهم كانت جرت عادتهم ان يقولوا[٤] : الدّن له شراب والكيل له حنطة.

والسادس على طريق الملك، مثل قولنا : له حال، وله زوجة، وله بيت.

قال : الا ان هذا المعنى من معاني «له» هو ابعد هذه الوجوه التي يقال عليها «له»، فان قولنا: له امرأة ليس يدلّ به على شيء اكثر من المقارنة.

قال : ولعلّه قد يظهر لقولنا «له» معنى آخر غير هذه التي عددناها، الا ان المعاني المشهورة من ذلك هي هذه التي عددناها، وهي بحسب هذه الجهة مستوفاة.

انقضى تلخيص «كتاب المقولات» بحمد الله.

يتلوه «كتاب باري ارميناس» أي «العبارة»[٥].

فهرس كتاب المقولات

كتـاب المقـولات
لازمة الفروقات بين المخطوطات

(١)
لوازم وفهارس

ملاحظات عامة

١. استعملنا الحروف التالية للدلالة على اسم المخطوط حسب بلد المنشأ:

ف: مخطوط فلورنسا (كامل)

ل: مخطوط ليد (كامل)

م: مخطوط مشهد (ينتهي عند التحليلات الثانية)

٢. استعملنا الحروف التالية للدلالة على الزائد والناقص:

ز: كلمة او جملة زائدة

ن: كلمة او جملة ناقصة

٣. ارفقنا الكلمات المبهمة او المقدّرة بعلامة استفهام (؟). اما الجمل والكلمات غير المقروءة فقد أشرنا اليها حيث وردت.

٤. وردت في المخطوط (م) كلمات مختصرة ذكرناها كاملة ولم نشر اليها، امثال:
ح: حينئذ، يخ: يخلو، المط: المطلوب، هف: هذا خلف، فكك: فكذلك، مح. محال.

٥. اعتمدنا الكتابة الرائجة لبعض الكلمات امثال: الثلاثة بدل الثلثة، ها هنا بدل ههنا، لكن بدل لاكن، لكننا أشرنا اليها في الفروقات وتركناها حسب ما وردت عندما كانت تتردد متماثلة في المخطوطات الثلاثة.

٦. هناك نقص في بعض صفحات المخطوطين (ل) و (م) أشرنا اليه في مواضعه.

٧. ان الضوابط هي من وضعنا لتوضيح المعاني. وهكذا كتابة الهمزة التي جاءت احياناً بشكل فتحتين (ً)، او استبدلت بحرف الياء، مثل: طاير، متواطية؛ او حذفت، مثل: يجز، يسل... اما احرف المد في المخطوط (م) فقد وردت كثيراً واسقطناها في الفروقات، مثل خفاء، هؤلآء...

(٢)

تلخيص منطق ارسطو لابن رشد

٨. اخذنا بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت على الهوامش لتوضيح معاني النص ، لكننا لم ندونها حرفيًا إلاّ عند الضرورة. اما الكلمات المصححة والمشروحة على الهوامش فقد أوردناها في الفروقات مع الاشارة انها مصححة على الهامش ، او انها وردت على الهامش.

٩. أوردنا بعض الجداول المرفقة او المذكورة على الهوامش والتي ساعدتنا على ايضاح النص.

(٣)
لوازم وفهارس

كتاب المقولات

ص ٣

١ – ل : صلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وسلم تسليمًا ؛ م : وبه نعي وعليه توكلي ومعتمدي. ٢ – ل و م : جملة «قال الفقيه الاجل... عنه» (ن) ؛ م : جملة «كتاب قاطيغورياس للفيلسوف الاعظم ارسطاطاليس» (ز). ٣ – م : ولنبدأ. ٤ – ف : كتب. ٥ – ف و م : ثلثة. ٦ – ل : مجرا. ٧ – م : العشرة. ٨ – ل : المقولات. ٩ – ل و م : واحد.

ص ٥

١ – ل و م : خمسة فصول. ٢ – م : ما هو (ز). ٣ – م : الشيء (ز).

فصل ١/ص ٧ – ٨

١ – ف : الجزء الاول ؛ ل : ا. ٢ – م : اسماءها. ٣ – م : و (ن). ٤ – ل : و (ن). ٥ – ف : اسم (ن). ٦م : على (ز). ٧ – م : يبقى. ٨ – م : و (ن). ٩ – م : اسماءها. ١٠ – ل و م : موجود فيها (ن). ١١ – م : موضوع. ١٢ – ل : «لتضمنها لموضوع ذلك المعنى مع المعنى» (ن).

فصل ٢/ص ٨ – ٩

١ – ل : ب ؛ م : الفصل الثاني. ٢ – م : ومهيته. ٣ – ل : جزأ، ٤، ٥، ٦، ٧ – م : مهيته. ٨ – م : على الكتابة والنفس. ٩ – ل و م : عالة. ١٠ – ل و م : منها (ز). ١١ – ل : وليس. ١٢ – ف و ل : سوا ؛ م : سواء. ١٣ – ف و ل : جملة «والعرض بالجملة... يقال على موضوع» (ن). ١٤ – ل : ليس. ١٥ – ل : كلية.

(٤)
تلخيص منطق ارسطو لابن رشد

فصل ٣/ص ٩ – ١٠

١ – ل : جـ ؛ م : الفصل الثالث. ٢ – ل وم : لم حمل. ٣ – م : يعرّف ايضًا. ٤ – م : و. ٥ – م : جزء جوهره (وردت على الهامش). ٦ – ل : د ؛ م : الفصل الرابع. ٧ – م : بعضها. ٨ – م : اللتي. ٩ – ف : داخلا. ١٠ – ل : بالماءى. ١١ – ل وم : جملة «والسبب في ذلك... مقسمة» من سطر ٥ الى ١٠ (ن).

فصل ٤/ص ١٠ – ١١

١ – ل : هـ ؛ م : والفصل الخامس. ٢ – ل وم : والمعاني المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة. ٣ – م : ذو ذراعين. ٤ – م : او ثلثة. ٥ – م : متنعل. ٦ – ل وم : العشرة. ٧ – ل وم : فليس. ٨ – ف : سلب. ٩ – م : فح (فحينئذ). ١٠ – ف : جملة «كقولنا... بكم» (ن). ١١ – م : قولك.

ص ١٣

١ – م : القسم ؛ ل : منه (ز). ٢ – م : القسم (ن).

ص ١٥ – ١٦

١ – ل : الفصل الاول. ٢ – ف وم : الجوهر. ٣ – ف ول : فيه (ن). ٤ – ل : سوا. ٥ – م : اعني. ٦ – م : الجوهر. ٧ – م : الجهة. ٨ – م : ثوان. ٩ – م : بالاطلاق. ١٠ – م : اسماءها. ١١ – ف ول : ليس. ١٢ – م : تقبلها. ١٣ – ف : اول.

فصل ٥/ص ١٧ – ٢٥

١ – ل : ا. ٢ – ف ول وم : عنوان عام للفصل. ٣ – م : الجوهر. ٤ – م : الموصوفة. ٥ – ل : ب ؛ م : الفصل الثاني. ٦ – ل : ج ؛ م : الفصل الثالث. ٧ – م : اكثرها. ٨ – ل وم : جملة «لا يعطى... المفسرين» من سطر ٩ الى ١٥ ، وردت هكذا : «ولا يحمل على الموضوع المشار اليه لا اسمها ولا حدّها مثل البياض فانه لا يحمل على الجسم فيقال الجسم بياض ولا حدّه ايضًا فيقال ان الجسم لون يفرّق البصر. وقد يتفق في بعض المواضع ان يحمل الاسم دون ان يحمل الحدّ مثل قولنا في اللسان العربي : درهم ضرب الامير فان حدّ الضرب لا يحمل على الدرهم. واما اذا دل عليها بالاسماء المشتقة فانه قد يصدق على الموضوع اسمها وحدّها لاكن الحدّ ليس يحمل على الموضوع حملاً معرّفًا لجوهره كما تحمل حدود الجواهر على الجواهر. مثال

ذلك ان الابيض هو في موضوع اي في الجسم والجسم قد يوصف به ويحمل عليه فيقال انه ابيض فاما حدّ الابيض فليس يحمل اصلاً على الجسم من جهة ما هو معرّف لجوهره». ٩ – ل : د ؛ م : الفصل الرابع . ١٠ – ف و ل : سوا. ١١ – ل و م : الاول (ن). ١٢ – م : وبيان. ١٣ – ل و م : واحد. ١٤ – ل : اذا. ١٥ – ف و ل : سوا. ١٦ – ل : هـ ؛ م : الفصل الخامس. ١٧ – م : هذا (ز). ١٨ – م : سؤال. ١٩ – ل و م : الانواع. ٢٠ – م : الجوهرية. ٢١ – م : ان (ز). ٢٢ – م : الاول (ز). ٢٣ – م : الجواهر. ٢٤ – م : فلما كان الامر كذلك (ن). ٢٥ – ل : و ؛ م : الفصل السادس. ٢٦ – ل : ز ؛ م : الفصل السابع. ٢٧ – م : لمهيته. ٢٨ – م : جواهر. ٢٩ – م : جملة «في اشخاص الجواهر الاول» وردت هكذا : «في اشخاصها». ٣٠ – م : موجودة. ٣١ – م : هذا (ز). ٣٢ – م : الجسم. ٣٣ – ل : ع ؛ م : الفصل الثامن. ٣٤ – م : فكما. ٣٥ – ل : فاذا. ٣٦ – م : وجميعا (ز). ٣٧ – ل : ط ؛ م : الفصل التاسع. ٣٨ – ل و م : الناطق. ٣٩ – ل : ي ؛ م : الفصل العاشر. ٤٠ – ل : فظاهر ذلك فيها. ٤١ – م : فيا. ٤٢ – م : المتفقة. ٤٣ – ف : جملة «ولا على طريق المشتقة اسماءها» (ن). ٤٤ – ل : يا ؛ م : الفصل الحادي عشر. ٤٥ – م : من (ز). ٤٦ – ف : به (ن). ٤٧ – ل : اولائك. ٤٨ – م : تميزا. ٤٩ – م : تميزا. ٥٠ – م : وغيره (ز). ٥١ – م : اذا. ٥٢ – ل : يب ؛ م : الفصل الثاني عشر. ٥٣ – ف : الجواهر. ٥٤ – م : له. ٥٥ – ف و ل : لاكن. ٥٦ – ل : شاركها. ٥٧ – ل : المجرا. ٥٨ – ل : تقول ؛ م : يقول – قائل (ز). ٥٩ – ل : لاكن. ٦٠ – م : مضادة. ٦١ – م : والثلثة. ٦٢ – ل : يج ؛ م : الفصل الثالث عشر. ٦٣ – م : سالفا (ز). ٦٤ – م : آخر (ز). ٦٥ – م : زيدا. ٦٦ – ل : يد ؛ م : الفصل الرابع عشر. ٦٧ – ف : اول. ٦٨ – م : جملة «الواحد منها بالعدد هو» وردت هكذا : «الواحد بالعدد منها وهو». ٦٩ – م : للمدح. ٧٠ – م : واما. ٧١ – م : فهو. ٧٢ – ل : قابل. ٧٣ – ف : القولين. ٧٤ – ل : الجوهر. ٧٥ – ل : لاكن. ٧٦ – م : جسم. ٧٧ – ف و ل : والظن (ن).

ص ٢٧

١ – ل و م : من الجزء الثاني (ز). ٢ – م : الاتصال والانفصال. ٣ – ل و م : فيه (ز). ٤ – ل : من جهة وجود هذه الاجناس له. ٥ – م : والثقل والخفة. ٦ – م : انها. ٧ – ل : ان لا ؛ م : انه لا. ٨ – م : يشترك. ٩ – ف و ل : ولا تساوي.

فصل ٦/ص ٢٩ – ٣٣

١ – ل : ا. ٢ – م : اجزاءه. ٣ – ل : ب ؛ م : الفصل الثاني. ٤ – م : «يأخذ» وردت على الهامش «يؤخذ». ٥ – ف : جزاه ؛ م : اجزاء – احدهما بالآخر (ز). ٦ – ف وم : جزءها. ٧ – ف وم : لاكن. ٨ – ف : بجزء. ٩ – م : الثلثة. ١٠ – ل وف : لاكن. ١١ – م : اجزاءها. ١٢ – ل وم : ايضًا (ز). ١٣ – م : المتصلة. ١٤ – م : منها. ١٥ – ل : او حدود مشتركة (ن). ١٦ – م : هو (ن). ١٧ – ل : بالنقط. ١٨ – ل : «السطح» وردت على الهامش «البسيط». ١٩ – م : اجزاء. ٢٠ – ل : جـ ؛ م : الفصل الثالث. ٢١ – ف : يكون. ٢٢ – ل وم : متصل. ٢٣ – م : جميع (ز). ٢٤ – ف : اشارة الى كلمة غير مرئية ؛ م : اذا كانت (ز). ٢٥ – م : فلها وضع بعضها عن بعض (ز). ٢٦ – م : الثلثة. ٢٧ – ل : جملة «فضلاً عن ان تجتمع فيه» (ن). ٢٨ – ل وم : ومتصل. ٢٩ – ل وم : ثبوت. ٣٠ – م : بأن. ٣١ – م : اجزاء (ز). ٣١ – م : الثلثة. ٣٣ – ل : د ؛ م : الفصل الرابع. ٣٤ – م : الثلثة. ٣٥ – م : ثلثة. ٣٦ – ل : هـ ؛ م : الفصل الخامس. ٣٧ – م : و (ن). ٣٨ – م : والثلثة. ٣٩ – م : والقليل والكثير والكبير والصغير. ٤٠ – م : الى شيء (ز). ٤١ – ل وم : قد (ن). ٤٢ – م : و. ٤٣ – م : ايضًا (ز). ٤٤ – ف ول : وسواء. ٤٥ – ف : نضعها. ٤٦ – م : فليس. ٤٧ – م : صغير وكبير. ٤٨ – ف ول : لاكن. ٤٩ – م : ولو. ٥٠ – م : ذلك. ٥١ – ف : جملة «ولذلك ليس... المتقابلات» من سطر ١٢ الى ١٤ (ن). ٥٢ – ل : من جهة (ن). ٥٣ – م : الصغير ضد الكبير. ٥٤ – م : الواحد (ز). ٥٥ – م : صغير وكبير. ٥٦ – ل وم : فاذا. ٥٧ – م : لا (ن). ٥٨ – م : لا (ن). ٥٩ – م : المتضادات. ٦٠ – م : و (ن). ٦١ – م : الاعلى (ز). ٦٢ – م : بعدا. ٦٣ – ل : فيها ؛ م : فيه. ٦٤ – م : «اجتلبوا» وردت على الهامش «اختلفوا». ٦٥ – ف : انها. ٦٦ – م : ههنا. ٦٧ – م : ههنا. ٦٨ – م : وسفل. ٦٩ – ل : و ؛ م : الفصل السادس. ٧٠ – م : ثلثة. ٧١ – م : ثلثة. ٧٢ – ل : اكبر ؛ م : ؟ ٧٣ – ل : الخاصتين. ٧٤ – ل : ز ؛ م : الفصل السابع. ٧٥ – م : انه (ز). ٧٦ – م : او. ٧٧ – م : انه (ز). ٧٨ – م : او. ٧٩ – ل وم : اما (ز). ٨٠ – ل وم : واما.

ص ٣٥ – ٣٦

١ – م : من الجزء الثاني (ز). ٢ – م : القول (ز). ٣ – م : يوجد التضاد. ٤ – م : الى صاحبه (ز). ٥ – ل : على الآخر (ز). ٦ – ف : اسما. ٧ – ل :

فانه؛ م: وانه. ٨ – ل وم: الى الامر. ٩ – ل وم: جملة «وقيل انه رسم افلاطون» (ن). ١٠ – ل: ومنها. ١١ – ل: بجوهرهما. ١٢ – ل: يبيّن. ١٣ – م: هذه. ١٤ – م: المواضع. ١٥ – م: ههنا. ١٦ – م: من للمقولة (ز).

فصل ٧/ص ٣٧ – ٤٣

١ – ل: ا؛ م: الفصل الاول. ٢ – ل: والاسماء. ٣ – م: مهياتها. ٤ – م: بذواتها. ٥ – ل وم: مثل القليل والكثير (ن). ٦ – م: مهيته. ٧ – م: مهياتها. ٨ – ل وم: جملة «بحرف من حروف النسبة» (ن). ٩ – ل: الذي. ١٠ – م: من. ١١ – م: جملة «بل من الاشياء... الوضع»، وردت على الهامش. ١٢ – ف: جملة «وهي في الحقيقة ... وان ينفعل» (ن)؛ ل: هذه الجملة وردت هكذا على الهامش: «وهي بالحقيقة من مقولة يفعل وينفعل». ١٣ – ل: ب؛ م: الفصل الثاني. ١٤ – م: و(ن). ١٥ – م: ان (ز). ١٦ – م: لثلثة. ١٧ – م: اضعاف. ١٨ – ل: ج؛ م: الفصل الثالث. ١٩ – ل وم: المضاف. ٢٠ – ل وم: اكثر من شبيه واقل. ٢١ – ل: جملة «ولا مساو اكثر من مساو» (ن). ٢٢ – ل: د؛ م: الفصل الرابع. ٢٣ – م: الآخر. ٢٤ – م: أُضيفت و(ز). ٢٥، ٢٦ – ل وم: مضاف (ن). ٢٧ – ل وم: قد اخذ (ن). ٢٨ – ل وم: مضاف (ن). ٢٩ – ل: جملة «فقيل الجناح جناح لذي الريش» وردت هكذا: «فقيل ذو الريش له جناح»؛ م: «فقيل ذو الريش له جناح والجناح لذي الريش. ٣٠ – م: رجوعها. ٣١ – ف: جملة «وهو ان الجناح جناح لذي الريش» (ن). ٣٢ – ل: ولا نسبة. ٣٣ – ل: ذو الريش. ٣٤ – ف: هذا (ن). ٣٥ – م: لكلا. ٣٦ – ل: ولاكن. ٣٧ – م: لها. ٣٨ – م: الى. ٣٩ – م: جزء ما. ٤٠ – ل: لاكن. ٤١ – ل: هـ؛ م: الفصل الخامس. ٤٢ – م: للمضافين. ٤٣ – ل: ليتميّز. ٤٤ – ل: لاكن. ٤٥ – م: للمضيف (ز). ٤٦ – ل: و؛ م: الفصل السادس. ٤٧ – م: «يلفوه» وردت «يبلغوه» على الهامش. ٤٨ – م: واما. ٤٩ – م: الجسم. ٥٠ – م: واما. ٥١ – ل وم: يفقد. ٥٢ – م: من (ن). ٥٣ – م: وجود (ز). ٥٤ – ل: لاكن. ٥٥ – م: ارسطو (ز). ٥٦ – م: ههنا. ٥٧ – ل: ز؛ م: الفصل السابع. ٥٨ – م: واما. ٥٩ – م: انه (ن). ٦٠ – ل: لاكن. ٦١ – ف: واليد والراس. ٦٢ – ف: تدل؛ ل: يدل. ٦٣ – ل: وفا. ٦٤ – م: مهياتها. ٦٥ – م: مهياتها. ٦٦ – م: الى غيرها (ز). ٦٧ – م: المضافة. ٦٨ – م: مهية. ٦٩ – م: المهية. ٧٠ – م: «مما» وردت على الهامش «انما». ٧١ – م: جملة

«فان التحديد... في بادئ الرأي» من السطر ١٦ الى ١٧ ، وردت هكذا : «فان التحديد الاول يلحق كل ما هو اضافة وشيء لا اضافة محضة وهو الذي ربما عدّ في بادئ الرأي مضافًا وانما الاضافة احد ما تقوّمت به ذاته . واما هذا التحديد فانما يلحق ما هو مضاف بالحقيقة لا في بادئ الرأي». ٧٢ – م: التي. ٧٣ – ل: ح؛ م: الفصل الثامن. ٧٤ – م: مهية. ٧٥ – م: بالنسبة. ٧٦ – م: مهية. ٧٧ – م: مهية. ٧٨ – م: بمهية. ٧٩ – ل: وقد. ٨٠ – ل: إلاّ. ٨١ – م: ليستا. ٨٢ – م: مهية. ٨٣ – ل و م: واحد. ٨٤ – م: التشكيك.

ص ٤٥ – ٤٦

١ – م: من الجزء الثاني (ز). ٢ – م: الكيف. ٣ – ف: يقول. ٤ – ل: عليها. ٥ – ل: فلكونها. ٦ – م: يطلق. ٧ – ف و ل: لاكن.

فصل ٤٧/٨ – ٥٣

١ – ل: ا. ٢ – ل: ب؛ م: الفصل الثاني. ٣ – ل: قال (ز). ٤ – ل و م: يظن به انه. ٥ – ل و م: تغيّر. ٦ – ل: للصحة. ٧ – ف: بآخرة؛ م: بآخر. ٨ – ل: ج؛ م: الفصل الثالث. ٩ – ل: جملة «ولا قوة طبيعية» وردت هكذا: «لا قوة طبيعية له». ١٠ – م: مصحاح. ١١ – م: مصحاح. ١٢ – ل و م: وما. ١٣ – م: واعني. ١٤ – ل و م: شيئا (ن). ١٥ – ف: وردت جملة: «او ممراض او ما اشبه ذلك من قبل ان له حالاً ما في النفس» مشطوبة. ١٦ – م: جملة «مثال ذلك... الامراض» من السطر ١١ الى ١٢ ، غير واضحة على صفح المخطوط. ١٧ – م: ويقال. ١٨ – م: «مصارح» وردت على الهامش «محاضر». ١٩ – م: ويقال. ٢٠ – م: ان. ٢١ – ل: د؛ م: الفصل الرابع. ٢٢ – م: وان. ٢٣ – م: انفعالية. ٢٤ – ف: فيها. ٢٥ – ل و م: ان انفعالا. ٢٦ – ل: عن انفعال (ن)؛ م: من قبل انفعال. ٢٧ – ل: عن. ٢٨ – جملة «ولا عن انفعال... المرارة» وردت هكذا: ل: «ولا في الصبر عن المرارة؛ م: «ولا من قبل انفعال في الصبر حدث عنه المرارة». ٢٩ – ل: الوجل. ٣٠ – ل: لذلك يجب؛ م: من ذلك (ن). ٣١ – ل و م: ان يعتقد. ٣٢ – م: يتبعه. ٣٣ – م: جملة «عنه بحرف... الكيفية»، من سطر ١٤ الى ١٥ ، غير واضحة على صفحة المخطوط. ٣٤ – ل: وجل. ٣٥ – ل و م: فيمن. ٣٦ – م: محمّرة ولا مصفّرة. ٣٧ – ل: يسيا. ٣٨ – م: مثل. ٣٩ – م: طرء. ٤٠ – : صيغة (ن). ٤١ – ل: هـ؛ م: الفصل الخامس. ٤٢ – م: او عض (ز). ٤٣ – م: او. ٤٤ – ل: و؛ م:

الفصل السادس. ٤٥ – م: ذلك. ٤٦ – م: قد (ز). ٤٧ – م: عن.
٤٨ – م: عن. ٤٩ – م: ههنا. ٥٠ – ل: لاكن. ٥١ – ل: عددنا.
٥٢ – م: ههنا. ٥٣ – ل وم: يستل. ٥٤ – ف: بها. ٥٥ – ل: ز؛ م:
الفصل السابع. ٥٦ – م: الكيفيات. ٥٧ – م: الحاصر. ٥٨ – م: الحصر.
٥٩ – م: هي (ن). ٦٠ – م: كانوا (ن). ٦١ – ل: ح؛ م: الفصل الثامن.
٦٢ – ل وم: الجائر. ٦٣ – ل وم: الاسود. ٦٤ – ل وم: ولاكن.
٦٥ – ل وم: الكيفيات. ٦٦ – ل: ط؛ م: الفصل التاسع. ٦٧ – م: الكيف
(ن). ٦٨ – ل: لاكن. ٦٩ – م: انه (ز). ٧٠ – ل: من. ٧١ – ل وم:
الاقل والاكثر. ٧٢ – م: ذلك. ٧٣ – ل: انها. ٧٤ – ل وم: الاقل والاكثر.
٧٥ – ل وم: اكثر. ٧٦ – م: الاقل والاكثر. ٧٧ – ل: ي؛ م: الفصل
العاشر. ٧٨ – ل وم: خاصيتها. ٧٩ – ل: يا؛ م: الفصل الحادي عشر.
٨٠ – ل وم: قد (ن). ٨١ – م: ههنا. ٨٢ – ل وم: و(ن). ٨٣ – ل وم:
النحو. ٨٤ – ل وم: انواعًا. ٨٥ – ل: لاكن. ٨٦ – ف ول: لاكن.
٨٧ – ل وم: المقطع «هذا هو معنى... بالذات» من سطر ٨ الى ١٤ (ن).

فصل ٩/ص ٥٥

١ – م: من الجزء الثاني (ز). ٢ – م: يسخّن. ٣ – ل: ليبرد؛ م: ليبرّد.
٤ – ل: يتأذا. ٥ – م: من الجزء الثاني (ز). ٦ – ف ول: الموضوع. ٧ – ل:
مقولة (ز). ٨ – م: اسماءها. ٩ – ل وم: المضاف. ١٠ – م: وهو. ١١ – م:
نقول. ١٢ – م: ههنا. ١٣ – م: مثلنا. ١٤ – ل: والاين. ١٥ – ف ول:
جملة «ومتى... الزمان» (ن). ١٦ – ل وم: تمثل. ١٧ – م: ههنا.

ص ٥٧ – ٦٠

١ – ف ول: وهذا الجزء ينقسم الى خمسة اقسام. القسم الاول (ن)؛ م: من الجزء
الثالث (ز). ٢ – م: المضادة. ٣ – م: والعدم والملكة. ٤ – ل: الضدين؛ م:
المتضادين. ٥ – ل وم: المتضادين. ٦ – ل: الخاصة. ٧ – ل: يكون.

فصل ١٠/ص ٦١ – ٦٢

١ – ل: ا؛ م: الفصل الاول. ٢ – م: و(ن). ٣ – م: وزيد. ٤ – ل: ب؛
م: الفصل الثاني. ٥ – م: مهيته. ٦ – م: مهيته. ٧ – م: مهيته. ٨ – م:
مهيته. ٩ – م: فان هذان. ١٠ – م: بالضرورة. ١١ – ل: ج؛ م: الفصل

الثالث. ١٢ – ل: يخلوا. ١٣ – ل: لها. ١٤ – ل: د؛ م: الفصل الرابع.
١٥ – ل: العمى والبصر. ١٦ – م: من (ز). ١٧ – ل و م: الذي. ١٨ – ف: يكون. ١٩ – ل و م: بصر. ٢٠ – ل: البصير. ٢١ – ل: البصير. ٢٢ – ل: ولاكن. ٢٣ – ل: البصير. ٢٤ – م: لأن. ٢٥ – ل: هـ؛ م: الفصل الخامس. ٢٦ – ل: والسالب. ٢٧ – ل: قوة. ٢٨ – ل و م: يتقابل. ٢٩ – ل: يتقابل. ٣٠ – م: بغير. ٣١ – ل: و؛ م: الفصل السادس. ٣٢ – م: قال (ز). ٣٣ – م: قد (ز). ٣٤ – م: مهية. ٣٥ – م: مهية. ٣٦ – ل و م: كل (ن). ٣٧ – ل: ز؛ م: الفصل السابع. ٣٨ – ل و م: التي. ٣٩ – ل و م: وسط. ٤٠ – ل و م: للوجودة (ز). ٤١ – ف: بينها. ٤٢ – م: لأن. ٤٣ – م: ليس (ز). ٤٤ – ل و م: وسط. ٤٥ – ل و م: المتقابلة. ٤٦ – م: التضاد. ٤٧ – م: تغيّرا. ٤٨ – ل و م: يعود. ٤٩ – م: عليه. ٥٠ – م: يسير. ٥١ – ل: ح؛ م: الفصل الثامن. ٥٢ – م: «والسلب» غير ظاهرة على الهامش. ٥٣ – ل و م: الايجاب والسلب. ٥٤ – م: الثلث. ٥٥ – ل و م: يخصها. ٥٦ – ل و م: منها. ٥٧ – م: و (ن). ٥٨ – م: الثلث. ٥٩ – ل و م: بالكلب. ٦٠ – ف و ل: لاكن. ٦١ – ل: المضادة. ٦٢ – م: و (ز). ٦٣ – م: او.

فصل ١١/ص ٦٦ – ٦٧

١ – ل: ط؛ م: الفصل التاسع. ٢ – ل و م: الخير والشر. ٣ – ل و م: شيئان. ٤ – م: مضاد. ٥ – ل: ي؛ م: الفصل العاشر. ٦ – ل: يخص. ٧ – م: اذا. ٨ – ل و م: مريضًا وصحيحًا. ٩ – م: الجسم. ١٠ – ل: يا؛ م: الفصل الحادي عشر. ١١ – ل و م: جنسان متضادان. ١٢ – م: الخيّر والشرير.

فصل ١٢/ص ٦٩ – ٧٠

١ – م: من الجزء الثالث (ز). ٢ – م: ارتفع. ٣ – ل: تجد. ٤ – ل: لاكن. ٥ – م: ههنا. ٦ – ل و م: سبب. ٧ – ل: المتقدم.

فصل ١٣/٧١ – ٧٢

١ – م: من الجزء الثالث (ز). ٢ – م: و (ن). ٣ – م: بالاطلاق. ٤ – ل: يتكافان؛ م: يتكافئان. ٥ – م: الاولى. ٦ – ل و م: منها. ٧ – ل و م: قسمة.

٨ – م : رجلين. ٩ – ل : يتكافان. ١٠ – ل و م : واحد منهما. ١١ – ل و م : منها. ١٢ – ف و م : تكوّنهما.

فصل ١٤/ص ٧٣ – ٧٤

١ – م : من الجزء الثالث (ز). ٢ – ل : المسما. ٣ – م : انها (ز). ٤ – ل و م : الكون. ٥ – ل : واحد. ٦ – ل و م : عددناها. ٧ – ل و م : عددناها. ٨ – ف : نما. ٩ – ل : ضروب (ن). ١٠ – ل : ان يكون (ن). ١١ – ل : للسما. ١٢ – م : يزيد. ١٣ – م : ههنا. ١٤ – ل : بالحجة. ١٥ – م : ههنا. ١٦ – ل و م : فكلها. ٧ – ل : كلها. ١٨ – ف و ل : لاكن. ١٩ – م : يضادها. ٢٠ – م : يضاد. ٢١ – ل و م : انه.

فصل ١٥/ص ٧٥

١ – م : من الجزء الثالث (ز). ٢ – م : القول في مقولة له. ٣ – ل : احدهما. ٤ – م : يقول. ٥ – ل : جملة «انقضى... العبارة» وردت هكذا : «انقضاء تلخيص كتاب المقولات ولواهب العقل الحمد بلا نهاية كما هو اهله وصلّى الله على السيد النبي الكريم وآله وسلّم تحليا» ؛ م : «انقضى تلخيص كتاب المقولات والجهر لواهب العقل ويتلوه انشاء الله تعالى تلخيص كتاب باريرميناس اي العبارة رب وفقني لاتمامه وادراك غوامضه وسر حلوه وحامضه».

كتـاب المقـولات

فهرس المصطلحات المنطقية

(١٣)
لوازم وفهارس

فهرس المصطلحات المنطقية

(١٤)
تلخيص منطق أرسطو لابن رشد

المصطلح	الصفحة	السطر
الجوهر	٨	٢٢
	٩	٣، ٦
	١٠	١٧
	١٥	٤
	١٧	٤
	١٩	٥، ١٢، ١٣، ١٤
	٢١	٤
	٢٣	١١ــ١٢، ١٨، ٢٠
	٢٤	٥، ٩
	٢٧	١٦ ــ ١٧
	٣٦	١٦
الجواهر الأول	١٥	٤، ١٠، ١٣
	١٧	٤
	١٨	١٧
	١٩	١، ١٣، ١٤، ١٦
	٢٠	٦، ١٨ ــ ٢٠
	٢٢	٧ ــ ٨، ٢١
الجواهر الثواني	١٥	٧ ــ ٨، ١٢، ١٦
	١٦	٣، ٥
	١٧	٩
	٢٠	٩
	٢١	٩
	٢٢	٣، ٢٢
ح ــ الاستحالة	٧٣	٣، ٧ ــ ٨، ١٠
		١٩
	٧٤	٢، ٩ ــ ١٠
الحركة (الجزئية)	٧٣	٣ ــ ٤
	٧٤	٣، ٤، ٥

فهرس المصطلحات المنطقية

لـوازم وفهـارس

فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

(٢٠)
تلخيص منطق أرسطو لابن رشد

●●●

سلسلة علم المنطق

ابن رُشد

نصّ تلخيص منطق أرسطو

المجلّد الثالث

كتاب باري أرمينياس

أو

كتاب العبارة

دراسة وتحقيق
د. جيرار جهامي

دار الفكر اللبناني
بيروت

دار
الفكر اللبناني

للطباعة والنشر

كورنيش المزرعة - بناية فاروق بيضون
هاتف: ٣١١٥٧٨ - ٨٦٣٣٩٢
ص.ب: ٤٦٩٦ أو ١٤/٥١٩٠
تلكس: DAFIKR 23648 LE - بيروت لبنان

الطبعة الأولى ١٩٩٢

تلخيص كتاب العبارة
أو
كتاب باري أرميناس

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد وآله[١]

الفصل الأول[٢]

— ١ — — 1 —

[الأقوال والأفكار والأشياء – الصدق والكذب]

قال: وينبغي ان تقول أولاً ما هو الاسم، وما هي الكلمة، ثم تقول بعد ذلك 16a ما هو الايجاب والسلب، وبالجملة ما هو الحكم والقول الذي هو جنس الايجاب والسلب.

فنقول: ان الألفاظ التي ينطق بها هي دالة اولاً على المعاني التي في النفس، والحروف التي تكتب هي[٣] دالة أولاً على هذه الألفاظ؛ وكما ان الحروف المكتوبة، اعني الخط ليس هو واحداً بعينه لجميع الأمم، كذلك الألفاظ التي يعبّر بها عن المعاني ليست[٤] واحدة بعينها عند جميع الأمم، ولذلك كانت دلالة هذين بتواطؤ لا بالطبع. وأما المعاني التي في النفس فهي واحدة بعينها للجميع، كما ان الموجودات التي المعاني التي في النفس امثلة لها ودالة عليها، هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع؛ ولكن[٥] القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس على الموجودات[٦] خارج النفس هو من[٧] غير هذا العلم، وقد تكلم فيه[٨] في «كتاب النفس»[٩].

[١٠]والألفاظ تشبه المعاني المعقولة في انه كما ان الشيء ربما كان معقولاً من غير ان يتصف بالصدق والكذب، كذلك اللفظ ربما كان مفهوماً من غير ان يتصف

بصدق ولا كذب ؛ وكما انه ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب، كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه يتصف بالصدق والكذب. والصدق والكذب انما يلحق[١١] المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها متى ركّب بعضها الى بعض أو فصل بعضها من[١٢] بعض، وأما متى اخذت مفردة[١٣] فانه ليس تدل على صدق ولا كذب.

والاسم والكلمة يشبهان المعاني المفردة التي لا تصدق ولا تكذب، وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل. مثال ذلك قولنا: انسان وبياض، فانه متى لم يقترن به «يوجد» أو «ليس يوجد» فليس هو يعدّ لا صادقًا ولا كاذبًا، بل انما يدل على الشيء المشار اليه من غير ان يتصف ذلك الشيء بصدق ولا كذب ؛ ولذلك كان قولنا: «عنزايل» و«عنقاء مغرب» ليس يتصف بصدق ولا كذب ما لم يقترن[١٤] بذلك قولنا: «يوجد» أو «ليس يوجد»، أما مطلقًا واما في زمان، فنقول: «عنزايل موجود»[١٥] «عنزايل غير موجود»[١٦] أو «عنزايل يوجد» أو «لا يوجد».

2 — ٢ —

القول في الاسم

القول في تحديد الاسم وتقسيمه الى المحصّل وغير المحصّل والمصرّفة وغير المصرّفة

و[١] الاسم هو لفظ دالّ بتواطؤ[٢] على معنى مجرّد من الزمان من غير ان يدلّ واحد من اجزائه اذا افرد على جزء من ذلك المعنى، سواء كان الاسم المفرد بسيطًا مثل «زيد» أو «عمرو»، أو مركبًا مثل «عبدالملك» الذي هو اسم لرجل ؛ وذلك ان «عبدالملك» الذي هو اسم لرجل اذا افرد عنه «عبد» أو «الملك»، لم يدلّ على جزء من المعنى الذي دلّ عليه بمجموعها كما يدلّ عليه في قولنا «عبدالملك» اذا اردنا انه عبدالملك[٣]، فان «عبدا» يدلّ ها هنا على جزء من المعنى الذي دلّ عليه

قولنا «عبدالملك»، وكذلك «الملك» يدل على جزء من المعنى. والفرق بين الاسماء البسيطة والاسماء المركبة، مثل «عبدقيس» و «بعل بك»[٥]، ان الجزء من الاسم البسيط، وهو المقطع الواحد من المقاطع التي ركّب منها الاسم، ليس يدلّ على شيء اصلاً لا بالذات ولا بالعرض، مثل الزاي[٦] من زيد؛ وأما الجزء من الاسم المركّب فليس يدلّ اذا افرد الا بالعرض، مثل ان يتفق لمن اسمه عبدالملك ان يكون عبدالملك[٧]، وانما زيد في حد الاسم بتواطؤ[٨] من قبل ان الالفاظ[٩] التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع مثل كثير من الأصوات[١٠] التي تنطق بها الحيوانات وهي الأصوات[١١] التي لا تكتب. فان الاصوات[١٢] التي ينغم بها كثير من الحيوان[١٣] مؤلفة من المقاطع التي تؤلف منها الالفاظ[١٤] التي ينطق بها الانسان، أو من مقاطع مؤلفة من حروف تقاربها في المخرج، وهي دالة معان في انفسها[١٥] عند الحيوان.

والاسم منه محصّل ومنه[١٦] غير محصّل. فأمّا المحصّل فهو الاسم الدال على 30 الملكات مثل «انسان» و «فرس». وأما غير المحصّل فهو الاسم الذي يركّب من اسم الملكة وحرف «لا» في الألسنة التي يستعمل فيها هذا النوع من الاسم، مثل قولنا: «لا انسان» و «لا حيوان». وهذا الصنف من الأسماء انما سمي اسمًا غير محصّل لأنه لا يستحق ان يسمّى اسمًا باطلاق اذ كان لا يدلّ على ملكة، ولا هو أيضًا قول سالب، لأن دلالته دلالة الاسم المفرد وان كان مركبًا، ولذلك قد يلحقه السلب كما يلحق الاسم المحصّل.

والاسم أيضًا اذا نصب أو خفّض أو غيّر تغييرًا[١٧] آخر مما اشبه ذلك لم يقل 16b فيه انه اسم باطلاق بل اسمًا مصرّفًا[١٨]. فتكون الاسماء ايضًا منها[١٩] مصرّفة ومنها غير مصرّفة. والحدّ الذي حدّ به الاسم يشملها جميعًا اذ ان الفرق بين المصرّف وغير المصرّف، وهو المرفوع في كلام العرب، انه اذا أُضيف الى الأسماء المصرّفة، وهي التي تسمّى «المائلة» أيضًا،[٢٠] كان أو يكون أو هو الآن، فقيل: «زيدًا كان» بالنصب، أو «زيد يكون» بالخفض، لم يصدق ولم يكذب. والاسم الغير المصرّف[٢١]، وهو المسمى «المستقيم»[٢٢]، اذا أُضيف اليه واحد من هذه، كان صادقًا أو كاذبًا، مثل قولنا: «زيد كان» أو «زيد وجد» بالرفع. فهذا هو ما ذكره من[٢٣] حدّ الاسم وأصنافه. 5

— ٣ —

القول في الكلمة

القول في تحديد الكلمة

والكلمة[١] التي تسمى عند نحويي[٢] العرب الفعل هي[٣] لفظ دالّ على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصّل بأحد الأزمان[٤] الثلاثة[٥] التي هي الماضي أو[٦] الحاضر أو[٧] المستقبل، وليس واحد من اجزائه يدل أيضًا على انفراده، وذلك بالذات. وخاصة الكلمة انها تكون ابدًا خبرًا لا مخبرًا عنه[٨] ومحمولاً لا موضوعًا، ولذلك تدل أبدًا على معنى شأنه ان يحمل على غيره، وذلك: اما بأن[٩] تكون بصيغتها تدل على المعنى المحمول بالموضوع، وذلك حيث تكون خبرًا بنفسها، مثل قولك[١٠]: «زيد يصح» «زيد يمشي»؛ وأما ان تكون بصيغتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع اذا كان المحمول اسمًا من الأسماء مثل قولك: «زيد يوجد حيوانًا».

بيان معنى حمل في وحمل على

والمحمول الذي يدل على ارتباطه بالموضوع: اما ان يكون مما يقال في موضوع، 10 وذلك اذا كان عرضًا في الموضوع، واما ان يكون مما يقال على موضوع[١١] اذا كان المحمول[١٢] جزءًا من الموضوع[١٣]. وما زيد في حدّ الكلمة من انها تدلّ، مع دلالتها على المعنى، على زمان ذلك المعنى، هو الفصل الذي به تفارق الكلمة الاسم، وذلك ان قولنا «يصح»، وهو كلمة، يدلّ على ما يدلّ عليه قولنا[١٤]: «صحة»، وهو اسم، وعلى الزمان من[١٥] الحاضر أو المستقبل الذي فيه توجد الصحة.

تقسيم الكلمة الى المحصّل وغير المحصّل

والكلمة أيضًا منها محصّلة ومنها غير محصّلة. والمحصّلة هي التي تدل على المعنى الذي يدلّ عليه الاسم المحصّل وعلى زمان ذلك المعنى. والغير المحصّلة[١٦] هي التي تدلّ على ما يدلّ عليه الاسم الغير المحصّل[١٧]، وعلى زمان ذلك المعنى، وذلك هو عدم ما

يدلّ عليه الاسم المحصّل، اعني العدم الذي حدّ في «كتاب المقولات»، مثل قولنا: لا «صحّ»، فانه يدلّ على ما يدلّ عليه قولنا: «لا صحة» وعلى زمان ذلك المعنى. والكلمة الغير المحصّلة[18] هي نوع من أنواع الكلمة اذ كانت داخلة تحت الحدّ المتقدّم للكلمة باطلاق، وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة، وهو انها ابدًا انما تدلّ على ما[19] شأنه ان يحمل على غيره، اما حمل الشيء على الموضوع أو في الموضوع. وانما سمي هذا الصنف كلمة غير محصّلة لأنها مشتقة من اسم غير محصّل. وهذا النوع من الكلم غير موجود في لسان العرب، كما كان الاسم غير[20] المحصّل غير موجود.

القول في الكلمة المصرّفة وغير المصرّفة

والكلمة منها[21] المصرّفة ومنها غير[22] المصرّفة، و[23] هي التي يقال اسم الكلمة عليها باطلاق. والكلمة غير المصرّفة[24] هي التي تدلّ في لسان كثير من الأمم على الزمان الحاضر، والمصرّفة[25] هي التي تدلّ على الزمان الذي يوجد كأنه دائر حول الزمان الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل. وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب، وانما الصيغة التي توجد له في كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل، مثل قولنا: «يصحّ ويمشي». ولذلك قال نحويو العرب[26] انهم اذا ارادوا ان يخلصوها للاستقبال ادخلوا عليها «السين» أو «سوف» فقالوا: «سيصح» أو «سيمشي». والزمان الحاضر هو[27] الذي يأخذه الذهن موجودًا بالفعل ومشارًا اليه مثل قولنا: «هذه الساعة» و «هذا الوقت»، ولذلك قيل اسم الزمان على هذا باطلاق اذ كان هو الأعرف عند الجمهور، وكان بالاضافة اليه يفهم الزمان الماضي والمستقبل، فان الماضي هو المتقدم لهذا الزمان[28]، والمستقبل هو[29] المتأخر عنه. واما هل ما نتخيله[30] من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما يتخيلوه[31] أو ليس بموجود، فذلك ليس مما يحتاج اليه في هذا الموضع.

والكلمة تشبه الاسم وتشاركه في انها اذا قيلت مفردة فهم منها معنى[32] مستقل[33] بذاته[34]، كما يفهم ذلك من الاسم اذا قيل مفردًا بذاته، ولذلك اذا سمعها السامع قنع بها، الاّ انه لا يفهم من المعنى المدرك منها ان الشيء بعد موجود[35] أو غير موجود، مثل قولنا: كان أو يكون هذا، اذا كانت[36] هذه الكلم اخبارًا بذاتها واما اذا كانت روابط فانه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه[37] كالحرف[38]، لأنها انما

تدل حينئذٍ على تركيب المحمول مع الموضوع، ولا سبيل الى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركبة وذلك يكون عند التصريح بها، مثل قولنا: «زيد يوجد عالمًا» أو «ليس يوجد عالمًا». فتكون الكلم صنفين[٣٩]: صنف يفهم بذاته، وهي الكلم التي تكون بنفسها[٤٠] خبرًا، وصنف لا يفهم بذاته، وهي الكلم الروابط التي تسمى «الوجودية».

فهذا ما قاله في حدّ الاسم والفعل ومعرفة اصنافها[٤١] الضرورية ها هنا[٤٢] وهي[٤٣] التي تختلف القضايا باختلافها. وأما الحروف فهو يذكرها[٤٤] في «كتاب الشعر».

4 - ## — ٤ —

الكلام في القول

والقول هو لفظ دالّ[١] الواحد من اجزائه الأول على انه جزء مفرد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب والسلب[٢]، مثل قولنا: «الانسان حيوان»، فان لفظ «الانسان» الذي هو جزء اول من هذا القول يدل على
30 شيء مفرد[٣] لا على جهة ان ذلك الشيء موجود أو غير موجود[٤]، وكذلك لفظ «الحيوان» الذي هو الجزء الثاني من هذا القول. وهذا الذي أخذ في حدّ القول أن الواحد من اجزائه الأول يدلّ[٥] على معنى مفرد هو الفصل الذي به يفارق القول الاسم، فان الاسم البسيط ليس يدلّ الجزء منه، وهو المقطع، على شيء اصلاً، والاسم المركّب ايضًا ليس يدلّ الجزء منه على شيء الا بالعرض، مثل ان يعرض لانسان[٦] اسمه عبدالملك ان يكون عبدًا لملك[٧].

17a والقول انما يدلّ على طريق التواطؤ[٨] لا بالطبع ولا على طريق ان لكل معنى مركّب لفظًا مركبًا يدلّ عليه بالطبع[٩] من غير ان توجد تلك الدلالة في لفظ آخر غيره، كما لا يوجد فعل الآلة في غير الآلة. فان قومًا يرون ان الألفاظ هكذا دلالتها، وقوم آخر[١٠] يرون ان الألفاظ تدلّ بالطبع من غير ان يكون لنا اختيار فيها اصلاً: لا اختيار تركيب وضعي، ولا اختيار تركيب طبيعي؛ وهو رأي من يرى ان

ها هنا[١١] تراكيب[١٢] للألفاظ تدلّ بالطبع على معنى معنى[١٣]. وقد يمكن ان يقال انما قال ارسطو في حدّ الاسم لفظ يدل بتواطؤ لهذا المعنى، وقد يمكن ان يكون اراد «بلفظ» صوتاً ان قيل ان اللفظ الذي يشترك فيه الانسان والحيوان هو باشتراك الاسم، وهذا هو الصحيح[١٤].

والقول منه تام ومنه غير تام. والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الأمر والنهي. والقصد ها هنا[١٥] انما هو التكلم في القول الجازم، واما ما عداه[١٦] من الأقاويل التامة فهو يتكلّم فيها في «كتاب الخطابة» و «الشعر»، كما ان اصناف الأقاويل الغير التامة[١٧]، وهي الحدود والرسوم، سيتكلم[١٨] فيها في «كتاب البرهان».

— ٥ —

[القضايا البسيطة والقضايا المركبة]

والقول الجازم هو الذي يتصف بالصدق والكذب، وهو صنفان: بسيط ومركّب. والبسيط هو ما ركّب[١] من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول[٢] اكثر من واحد وموضوع[٣] اكثر من واحد. وهذا نوعان: النوع الأول المتقدم الايجاب، والثاني المتأخر السلب. والمركّب هو المركّب من قولين بسيطين[٤]. وقد يقال في القول انه واحد اذا كان حدّ لشيء واحد، مثل قولنا في الانسان «حيوان ناطق»، الا ان هذا من معنى القول الواحد خارج عمّا قصدنا له في هذا الكتاب[٥].

بيان كثرة القول ووحدته وان للقضية ثلثة اجزاء

والقول البسيط يكون واحداً متى كان الموضوع فيه دالاً على معنى واحد وكذلك المحمول، ويكون القول الجازم أيضاً كثيراً[٦] متى كان المحمول فيه يدل[٧] على معانٍ كثيرة أو الموضوع أو كلاهما. والقول المركّب يكون واحداً برباط يربطه، ويكون كثيراً اذا لم يكن له رباط يربطه. فلذلك[٨] كل قول: اما ان يكون واحداً، أو كثيراً ؛ فان كان واحداً: فأما ان يكون واحداً من قبل ان الموضوع فيه والمحمول

يدلان على معنى واحد، واما ان يكون واحدًا من قبل الرباط الذي يربطها، وهي الأقاويل التي يوجد فيها اكثر من موضوع واحد ومحمول واحد، مثل المقاييس[٩] الشرطية والحملية. فان الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي، مثل قولنا: «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، فان الفاء هي التي صيّرت هذين القولين البسيطين، وهو قولنا: «الشمس طالعة» و «النهار موجود»، قولاً واحدًا. واما الحملية فهي واحدة بالرباط الذي هو الحدّ الأوسط، مثل قولنا: «الانسان حيوان» و «الحيوان جسم» على ما سيأتي بعد. وان كان القول كثيرًا: فاما ان يكون كثيرًا من قبل ان المحمول فيه أو الموضوع أو كليهما يدلاّن على معان كثيرة، وأما من قبل انه ليس لها رباط يربطها.

وكل قول جازم فلا بدّ فيه من كلمة[١٠]، اعني فعلاً[١١]، أو ما يقوم مقام الكلمة في رباط المحمول بالموضوع[١٢]. وذلك ان القول الجازم الذي الموضوع فيه اسم والمحمول اسم لا بدّ فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة تدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع[١٣]، وذلك: اما بالفعل مصرحًا به[١٤] كما يوجد الأمر فيما عدا لسان العرب، وأما بالقوة ومضمرًا[١٥] كما يوجد الأمر في الاكثر في لسان العرب. فانه لما كان ها هنا ثلاثة[١٦] معان: موضوع ومحمول ونسبة تربط بين المحمول والموضوع، وجب[١٧] ها هنا ثلاثة[١٨] الفاظ: لفظ يدلّ على الموضوع، ولفظ يدل على المحمول، ولفظ يدلّ على النسبة. واللفظ الذي يدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دلّ على ارتباطه في الزمان الماضي أو المستقبل أو الحال كقولك: «زيد يوجد الآن عالمًا» أو «زيد وجد عالمًا» أو «زيد سيوجد عالمًا»، وربما دلّ على ارتباط غير مقيّد بزمان، وهذا هو الحمل الضروري، وذلك مثل قول القائل: «المثلث موجود زواياه مساوية لقائمتين». وليس في لسان العرب لفظ على هذا النحو من الرباط وهو موجود في سائر الألسنة، وأقرب الألفاظ شبهًا بها في لسان العرب هو ما يدلّ عليه[١٩] لفظ «هو» في مثل قولنا: «زيد هو حيوان»، أو «موجود» في مثل قولنا: «زيد موجود حيوانًا».

تقسيم القول الى الجازم وغير الجازم وبيان قول[٢٠] البسيط وغير البسيط

والاسم والكلمة ليس بصدق ولا كذب[٢١]، وأما القول فانه الذي يصدق أو

يكذب. والقول الذي يصدق أو يكذب يسمّى «الجازم» ويسمّى «الحكم». والحكم البسيط يشبه الايجاب منه حمل شيء على شيء، والسلب انتزاع شيء من شيء. والمؤلف من هذا هو القول المركّب. وقد يرسم أيضًا الحكم البسيط بانه لفظ يدلّ على ان الشيء موجود أو غير موجود، وذلك: اما في الزمان[22] الماضي، واما[23] في المستقبل، واما[24] في الحاضر، واما باطلاق.

— ٦ — - 6 -

[في الايجاب والسلب وتقابلهما]

وأما الايجاب فانه الحكم باثبات شيء لشيء، والسلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء.

قول في ان لكل ايجاب سلب يقابله

ولما كان قد يمكن ان يحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس انه غير موجود، وعلى ما ليس هو موجودًا خارج النفس[1] انه موجود، وعلى ما هو موجود انه موجود، وعلى ما ليس بموجود انه ليس بموجود، وذلك: اما حكمًا مطلقًا، واما في احد الأزمنة الثلاثة[2] التي هي الحاضر أو الماضي أو المستقبل[3]. فقد يمكن في كل ما اوجبه موجب ان يسلبه سالب، وفي كل ما يسلبه سالب ان يوجبه موجب. واذا كان ذلك كذلك فلكل ايجاب سلب يقابله ولكل سلب ايجاب يقابله، وذلك من حيث السلب والايجاب موجودان في النفس لا خارج النفس؛ فانه ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها، ولا للأشياء المسلوبة من حيث هي خارج النفس ايجاب يقابلها، لكن[4] النظر في الايجاب والسلب هو من حيث هما في النفس. والسلب والايجاب انما يكونان متقابلين بالحقيقة متى كان المعنى[5] المحمول فيهما واحد من جميع الجهات، وكذلك[6] المعنى الموضوع؛ واما متى لم يكن واحدًا اما من قبل اشتراك الاسم، أو من قبل سائر الأشياء التي حفظ منها في «كتاب السفسطة»، فليس[7] بايجاب ولا سلب متقابلين.

الفصل الثاني[1]

— ٧ — - 7

القول في تحديد الكلي والجزئي وبيان السور الكلي والجزئي وتحصيل اقسام المتقابلات الستة

والمعاني صنفان: اما كلية، واما جزئية اي شخصية. وأعني بالكلي الذي من شأنه ان يحمل على اكثر من واحد، مثل حمل الحيوان على الانسان والفرس وسائر 40 انواع الحيوان، وبالجزئي[2] ما ليس ذلك من شأنه[3]، اعني ان يحمل على اكثر من 17b واحد[4]، مثل زيد وعمرو المشار اليه. واذا كان الأمر كذلك فواجب ضرورة متى حكمنا بايجاب أو بسلب[5] لشيء ان يكون ذلك الحكم: اما المعنى من المعاني الشخصية، وأما المعنى من المعاني الكلية. ثم اذا كان المعنى من المعاني الكلية فلا بد من ان يكون: اما مأخوذًا بغير سور، أو مأخوذًا بسور، اعني بالسور لفظ[6] «كل» و «بعض»؛ ثم اذا[7] كان مأخوذًا بسور فلا يخلو[8] ان يكون مأخوذًا بسور 5-10 كلّي أو جزئي. فالمتقابلة بالايجاب والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية تسمّى «الشخصية»، مثل قولنا: «زيد منطلق»، «زيد ليس بمنطلق». والمتقابلات التي موضوعها معنى كلّي مأخوذ بغير سور، اي ليس يحمل على[9] ذلك المعنى الكلي ولا على بعضه بل يكون الحمل مطلقًا[10]، تسمّى المهملة[11]، مثل قولنا: «الانسان ابيض»، «الانسان ليس بأبيض». والمتقابلة التي موضوعها معنى كلّي مأخوذ مع سور هي ثلاثة[12]: [13]اما ان يكون كل واحد من المتقابلين يقرن به سور كلي، واما ان يكون كل واحد منهما يقرن به سور جزئي، واما ان يكون[14] يقرن باحدهما سور جزئي وبالآخر كلي[15]. اما التي يقرن بكل واحدة منهما سور كلّي فتسمّى 15-20

«المتضادة»، مثل قولنا : «كل انسان ابيض»، «ولا انسان واحد ابيض»؛ واما التي يقرن باحدهما سور كلّي وبالآخر سور جزئي فتسمى «المتناقضة». وهذه[١٦] صنفان : [١٧]اما ان يكون الكلي مقرونًا بالايجاب والجزئي مقرونًا بالسلب[١٨]، مثل قولنا : «كل انسان ابيض»، «وليس كل انسان ابيض»، أو «بعض الناس ليس بأبيض»، فان السالب[١٩] الجزئي يعبّر عنه بهاتين العبارتين؛ واما ان يكون عكس هذا، اعني ان يقرن السور الكلي بالسلب والجزئي بالايجاب، مثل قول القائل : «انسان ما ابيض»، «ولا انسان واحد ابيض». واما التي يقرن بكل واحد منهما سور جزئي فتسمّى «ما تحت المتضادة»، مثل قولنا : «انسان ما ابيض»، «انسان ما ليس بأبيض». فتكون اصناف المتقابلات بالايجاب والسلب ستة : شخصية ومهملة ومتناقضة، وهذه[٢٠] صنفان : متضادة وما تحت المتضادة. وليس للقضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول ما عدا هذه الأقسام[٢١] لأن السور متى قرن بالمحمول كان : اما كذبًا وأما فضلاً؛ اما الكذب ففي مثل قولنا : «كل انسان»، «كل حيوان»، واما الفضل فمثل[٢٢] قولنا : «كل انسان هو بعض الحيوان» أو «كل انسان هو كل ضحاك»[٢٣].

واذا تقرّرت اصناف القضايا فنقول : اما الشخصية فانها تقتسم الصدق 40 والكذب دائمًا، اعني انه متى كذبت[٢٤] احداهما[٢٥] صدقت الأخرى، ومتى صدقت احداهما[٢٦] كذبت[٢٧] الأخرى، وليس يمكن ان يجتمعا معًا لا على صدق ولا على كذب، مثل قولك : «زيد خرج»، «زيد لم يخرج»، وذلك بيّن بنفسه عند التأمل[٢٨]. وكذلك المتناقضات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد[٢٩]. واما المتضادة فتقتسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع، وتكذبان معًا في الممكنة، وليس يمكن فيهما ان يصدقا معًا بل متى صدقت احداهما[٣٠] كذبت[٣١] الأخرى. واما ما تحت المتضادة فتقتسمان الصدق والكذب ايضًا في الضرورية والممتنعة، وتصدقان معًا في الممكنة، ومتى كذبت احداهما[٣٢] صدقت الأخرى ضرورة. مثال كذب المتضادتين[٣٣] معًا في الممكنة قولنا : «كل انسان ابيض»، «ولا انسان واحد ابيض»؛ ومثال صدق ما تحت المتضادتين[٣٤] قولنا : «انسان ما ابيض»، «انسان ما ليس بأبيض». وأما المهملات فقد يمكن فيها[٣٥] ان تصدق[٣٦] معًا في المادة[٣٧] الممكنة، وقد[٣٨] يمكن فيها ان يكون حكمها حكم المتضادة. والسبب في ذلك ان الألف واللام وما قام مقامهما في سائر الألسنة مرة تدلّ على ما تدلّ عليه الاسوار

الكلية، ومرة تدلّ على ما تدلّ عليه الأسوار الجزئية؛ فاذا دلّت على ما تدلّ عليه الأسوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة، ومتى دلّت على ما تدلّ عليه الأسوار الجزئية كانت قوتها قوة ما تحت المتضادة، وذلك انه قد يمكن ان يصدق[٣٩] معًا قولنا[٤٠]: «الانسان ابيض»، «الانسان ليس بأبيض»، متى كان ما يدلّ عليه الألف واللام هو ما يدلّ عليه البعض، وقد يمكن ان يكونا معًا كاذبين متى كان ما يدل عليه الألف واللام هو ما يدلّ عليه السور الكلّي[٤١].

18a-10 وانما يمكن ان توجد اصناف هذه المتقابلات بالأحوال التي وصفت: من اقتسام بعضها الصدق والكذب دائمًا، وصدق بعضها معًا، وكذب بعضها معًا متى تحفّظ فيها، بأن يؤخذ للايجاب الواحد منها سلب واحد، وللسلب الواحد ايجاب واحد، مع سائر الشروط[٤٢] التي قيلت، لا متى اخذ للايجاب الواحد اكثر من سالب[٤٣] واحد. مثل ان يؤخذ للموجب الكلي سالب كلي وسالب جزئي، مثل ان يؤخذ[٤٤] مقابل قولنا: «كل انسان ابيض»، «ولا[٤٥] انسان واحد ابيض»، و«ليس كل انسان ابيض»؛ أو يؤخذ للسالب الكلي موجب جزئي وموجب كلي، مثل ان يؤخذ[٤٦] مقابل قولنا: «ولا انسان واحد أبيض»، «انسان ما ابيض»، «كل انسان ابيض». وانما كان ذلك كذلك لأن السلب الواحد انما يكون سلبًا لايجاب واحد، وكذلك الايجاب انما هو ايجاب لسلب واحد. والدليل على ذلك ان السالب انما يسلب المعنى المحمول بعينه الذي اوجبه الموجب عن الشيء الموضوع بعينه الذي اوجبه الموجب، سواء كان ذلك الموضوع من المعاني الشخصية أو من المعاني الكلية[٤٧]. قرن به سور كلّي أو سور جزئي. فانه ان كان المحمول في الايجاب غير المحمول في السلب أو الموضوع فيه غير الموضوع في السلب، كان لذلك الايجاب سلب آخر ولذلك السلب ايجاب آخر.

— 8 — — ٨ —

[وحدة القضايا وتعددها — القضايا المشتركة وتقابلها]

والايجاب أو السلب يكون واحدًا متى كان ما يدلّ عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى[١] واحدًا، سواء كان الموضوع معنًى جزئيًا أو كليًا، قرن بالمعنى الكلي

سور كلّي[٢] أو لم يقرن به. مثل قولنا: «كل انسان ابيض»، «ليس كل انسان ابيض»، «الانسان ابيض»، «الانسان ليس بأبيض»، اذا وضعنا ان الانسان والأبيض يدلان على معنى واحد. فاما اذا كان لفظ الموضوع فيهما أو المحمول ليس يدلّ على معنى واحد، فليس الايجاب واحدًا ولا السلب واحدًا. مثال ذلك ان وضع واضع للانسان والفرس اسمًا واحدًا وهو ثوب مثلاً، فقال: «الثوب ابيض»، «الثوب ليس بأبيض»، لم يكن هذا الايجاب ايجابًا واحدًا، ولا هذا السلب سلبًا واحدًا، وذلك ان قولنا حينئذٍ: «الثوب ابيض» يدلّ على ايجابين لأنه يدلّ على ما يدل عليه قولنا: «الانسان ابيض» و «الفرس ابيض»، وهما قضيتان لا واحدة؛ وكذلك قولنا: «الثوب ليس بأبيض» يدل على سلبين وهو قولنا: «الفرس ليس بأبيض» و «الانسان ليس بأبيض». وانما كان ذلك كذلك لمكان اللفظ المشترك الذي هو قولنا «الثوب»[٣]. وكذلك القضية التي يكون محمولها أو موضوعها أو كلاهما اسمًا مشتركًا ليست واحدة بل قضايا كثيرة، عدتها على عدة[٤] المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك. واذا كان ذلك كذلك فالمتقابلات التي تكون من امثال هذه القضايا المشتركة الاسماء، اعني المتناقضة والشخصية، ليس يجب ان يكون احدهما صادقًا والآخر كاذبًا. وسيقال فيما يستأنف متى تكون القضايا، التي موضوعها أو محمولها معان كثيرة، قضية واحدة، ومتى لا تكون.

فها هنا[٥] اذن ثلاثة[٦] احوال ينبغي ان تشترط في المتقابلات وحينئذٍ تؤخذ[٧] في[٨] التقابل على ما وصفنا[٩]: احدها[١٠] ان يكون المحمول والموضوع فيهما واحدًا من جميع الجهات لا ان يكون في احدهما مأخوذًا[١١] بجهة وفي الآخر بغير تلك الجهة؛ والثاني ان يكون الايجاب فيهما واحدًا والسلب واحدًا؛ والثالث ان يجعل المقابل[١٢] للايجاب[١٣] الواحد سلبًا واحدًا.

فقد تبيّن من هذا متى تكون المتقابلة[١٤] متقابلة[١٥]، وكم اصناف المتقابلات، وكيف احوالها في التقابل.

- 9 -

— ٩ —

[تقابل المستقبلات الممكنة الحدوث]

ونقول[١] : ان ما يقتسم من هذه المتقابلات الصدق والكذب دائمًا في[٢] جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة. اما في الأمور الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة فيا مضى[٣] فواجب ضرورة ان يكون اقتسامها الصدق والكذب على ان احدهما في نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب، سواء عرفنا نحن الصادق من الكاذب أو لم نعرفه ؛ وذلك ان كون زيد موجودًا الآن أو غير موجود من البيّن بنفسه ان احد هذين القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب، سواء تحصّل لنا الصادق من الكاذب او لم يتحصّل لنا اذ هو محصّل الوجود في نفسه. وكذلك الأمر في[٤] الأشياء السالفة وفي الأمور الضرورية التي ليس يشترط في وجودها زمان.

وأما الأمور الموجودة في الزمان[٥] المستقبل، وهي الأشياء الممكنة، فليس اقتسامها للصدق[٦] والكذب على التحصيل في نفسه[٧]، وذلك ان الأمر في هذه المتقابلات في هذه المادة لا يخلو من اقسام، اما ان تكون مقتسمة للصدق والكذب أو لا تكون. ثم ان كانت مقتسمة للصدق والكذب فاما ان يكون ذلك على التحصيل أو على غير التحصيل ؛ وان كانت غير مقتسمة للصدق والكذب فاما ان تكون[٨] صادقتين[٩] معًا أو كاذبتين[١٠] معًا أو يوجد فيها[١١] الأمران. فان كان كل ايجاب وسلب يقتسم الصدق والكذب على التحصيل في نفسه فواجب في كل شيء ان يكون اما موجودًا واما غير موجود. فيجب على هذا متى قال انسان في شيء من الأشياء المستقبلة انه سيكون، وقال آخر[١٢] انه لا يكون، ان يكون احد هذين القولين هو الصادق والآخر هو الكاذب، وذلك انه لا يمكن ان يوجد الأمران معًا، اعني الكون ولا كون[١٣]. وانما كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق والقول الصادق تابع لها، لأنه ان قال انسان في شيء ما انه ابيض وكان صادقًا، فواجب ان يكون خارج النفس ابيض، وان كان كاذبًا فواجب ان يكون خارج النفس[١٤] غير ابيض ؛ وان قلنا انه غير ابيض، وكان صادقًا، فواجب ان يكون خارج النفس غير ابيض، وان كان كاذبًا فواجب ان يكون خارج النفس ابيض. وكذلك عكس

هذا، وهو انه ان كان الشيء خارج النفس ابيض فواجب ان يكون القول الصادق فيه انه ابيض والكاذب انه ليس بأبيض، وان كان خارج النفس غير ابيض فالقول الصادق فيه هو انه ليس بأبيض والكاذب انه ابيض. فان كان الايجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلة على ان احدهما محصّل الوجود في نفسه، فالأمور المستقبلة ضرورية في وجودها.

وليس يكون[١٥] ها هنا[١٦] شيء يوجد بالاتفاق وعن غير سبب محصّل، ولا يوجد شيء يقال فيه انه[١٧] ممكن ان يكون والاّ[١٨] يكون، بل يكون كون الشيء أو لا كونه ضرورة[١٩]، وذلك واجب لكون الصدق والكذب في احد المتقابلين محصّلاً في نفسه. وذلك انه ليس يجوز ان يخرج منهما[٢٠] الى الوجود غير الصادق، من ايجاب كان أو[٢١] سلب، لأنه لو جاز ذلك لما كان الصدق في احد المتقابلين محصّل الوجود في نفسه؛ واذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصّل الوجود في نفسه، كان امكان كون[٢٢] الشيء ولا كونه على مثل واحد. كما انه اذا كان امكان كون الشيء أو لا كونه على مثال واحد، لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين المقولين عليه محصّل الوجود في نفسه، ولا كان الشيء بالايجاب اولى[٢٣] منه بالسلب ولا بالسلب منه اولى[٢٤] بالايجاب، ولا يصير كذلك من اجل ان موجبًا اوجبه أو سالبًا سلبه.

ويجب على هذا ان صار شيء من الأشياء ابيض في وقت من الأوقات ان يكون القول فيه، من قبل ان يصير ابيض انه سيصير ابيض، قولاً صادقًا وضروريًا. وكذلك يكون القول في كل شيء قبل ان يتكون بأنه سيكون قولاً صادقًا كما كان فيه في حين تكوّنه، حتى يكون صدق القول بانه موجود في الموجود الحاضر كصدق القول بأنه سيوجد في المستقبل. فاذا كان ذلك كذلك فليس يمكن في الشيء الممكن الذي هو غير موجود الآن، ويقال فيه انه سيوجد، الاّ[٢٥] يوجد؛ وما كان لا يمكن الاّ[٢٦] يوجد فمن المحال الا يوجد، والشيء من المحال الاّ[٢٧] يوجد، فواجب ان يوجد، وما هو واجب فهو ضروري الوجود، فجميع الأشياء اذن ضرورية الوجود. واذا كان ذلك كذلك فليس ها هنا[٢٨] شيء يحدث بالاتفاق[٢٩]، ولا شيء هو معدّ ان[٣٠] يكون والاّ[٣١] يكون؛ وذلك ان ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة،

اعني ان كونه ليس واجب ضرورة، كما ان ما كونه او لا كونه واجب ضرورة، فليس يحدث عن الاتفاق[٣٢].

وأيضًا[٣٣] فانه ليس يجوز ان تقول ان السلب والايجاب يجتمعان في الأمور المستقبلة حتى يكونا صادقين معًا، ولا يرتفعان عنها[٣٤] حتى يكونا كاذبين معًا، مثل ان يكون قولنا في الشيء انه يمكن ان يكون ويمكن الا[٣٥] يكون صادقين معًا أو كاذبين معًا فانهما ان كانا كاذبين جميعًا لزم عنه الأ[٣٦] يكون المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد، وذلك شيء قد تبيّن خلافه؛ وكذلك يلزم[٣٧] ان كانا صادقين معًا. وأيضًا فانه يلزم ان كانا صادقين معًا ان يكون الشيء موجودًا معدومًا معًا وذلك محال، مع انه ترتفع أيضًا طبيعة الممكن؛ وان كانا كاذبين يكون الشيء لا موجودًا ولا معدومًا.

فهذا ما يلزم من المحال ان فرضنا المتقابلات التي تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد تقتسمها[٣٨] على التحصيل في الأمور المستقبلة او لا تقتسمها[٣٩] بأن يصدقا معًا أو يكذبا معًا. وهو ظاهر انه يلزم شناعات كثيرة لرفعنا طبيعة الممكن وانزالنا ان الأمور المستقبلة كلها ضرورية. اولها انها تبطل الرويّة والاستعداد لرفع شر[٤٠] يتوقّع أو التأهب لخير يحصل[٤١]، فيكون ما يراه الانسان من انه ان فعل ما يجب كان ما يجب وان لم يفعل ما يجب لم يكن ما يجب امرًا باطلاً واعتقادًا فاسدًا[٤٢]. حتى انه يلزم هذا من الشنعة انه لو[٤٣] روّى[٤٤] انسان ما في حادث ما، وقطع على انه يحدث في[٤٥] عشرة آلاف سنة مثلاً، وأخذ في اعداد الاسباب الموجبة لحدوثه وكونه في هذه المدة الطويلة لو عمّرها انسان؛ وروّى آخر في هذه المدة بعينها في منع حدوثه ونظر في[٤٦] اعداد الأسباب التي تمنع حدوثه[٤٧]، لكان فعل كل واحد منهما[٤٨] باطلاً وعبثًا وروّيته ساقطة لا معنى لها؛ وذلك ان الصادق منهما في نفسه يجب ضرورة ان يكون هو الموجود، سواء روّى[٤٩] احدهما في ابطاله والآخر في وجوده أو لم يروّ واحد[٥٠] منهما في ذلك. فانه يجب على هذا الاّ[٥١] تكون الارادة سببًا لحدوث شيء من الأشياء، بل تكون جميع الأشياء تجري بمجراها[٥٢] بالطبع وعلى ما لها من احد المتناقضين: وان لم يروّ مروّ في ايجاد شيء من ذلك أو منع وجوده، 19a
ويكون حكم من روّى[٥٣] في الشيء عشرة آلاف سنة مثل[٥٤] حكم من روّى[٥٥] فيه

زمانًا يسيرًا أي زمان كان، بل يكون حكمه حكم من لم يروّ فيه اصلاً. وهذه الأشياء كلها في غاية الشناعة وخلاف ما فطرنا عليه، وذلك انّا نرى[56] ان ها هنا[57] اشياء مبدأ[58] حدوثها الرويّة واخذ الاهبّة لها.

وقد يظهر أيضًا في الأمور التي لا تفعل[59] ان فيها اشياء هي بطبعها معدّة لأن يكون عنها[60] الشيء ومقابله على السواء، اعني انها[61] ممكنة ان يكون عنها الشيء أو لا يكون على السواء، وذلك من جهة الفاعل والقابل معًا[62]. ومثال ذلك ان الثوب قد يمكن فيه ان يتمزّق[63] قبل ان يسبق اليه البلى، وقد يمكن فيه الأ[64] يتمزّق بل يبلى، وذلك ان امكان هذين المعنيين في الثوب هو على السواء من جهة الفاعل والقابل[65]. وكذلك يجري الأمر في جميع الأمور المتكوّنة في هذه المادة التي فيها هذا النوع من الامكان والقوة.

واذا كان هذا هكذا فظاهر انه ليس جميع الأشياء ضرورية، بل يظهر ان الاشياء صنفان: اما ضرورية، واما ممكنة، وان[66] الممكنة ثلاثة[67] اصناف:

اما ممكنة على التساوي، وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء احرى[68] من عدمه ولا عدمه احرى[69] من وجوده؛

واما ممكنة على الأكثر، وهي التي يكون فيها احد المتقابلين احرى[70] من الثاني بالوجود، ويكون حدوث الثاني على الأقل. و[71] في هذا الجنس يوجد النوعان جميعًا من الممكن، اعني الذي على الأكثر والذي على الأقل.

وأما الضرورية:

فنها ضرورية باطلاق، وهي الأشياء التي وجودها دائمًا أو عدمها دائمًا؛

ومنها ضرورية لا باطلاق، وهي الاشياء التي وجودها ضروري في الوقت الذي هي فيه موجودة، أو اشياء عدمها ضروري في الوقت الذي هي فيه معدومة. وهذه ضربان:

امّا اشياء محمولاتها ضرورية الوجود لموضوعاتها ما دامت موضوعاتها موجودة، مثل وجود النطق لانسان ما[72] اذا وجد ذلك الانسان، أو اشياء معدومة ما دامت موضوعاتها[73] غير موجودة؛

واما اشياء موجودة ما دامت هي موجودة، مثل وجود الانسان ما دام موجودًا.

واذا كانت هذه هي أقسام طبيعة الوجود، وكان واجبًا ان تكون جهة اقتسام السلب والايجاب للصدق والكذب مطابقًا لما عليه الموجود خارج النفس، فظاهر ان المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد انهما يقتسمان الصدق والكذب في اصناف الأمور الضروريات على التحصيل في نفسه، اعني على ان الصادق منهما والكاذب محصّل في نفسه خارج النفس، وان لم تتحصّل[74] لنا معرفته وجهلنا كيف الأمر فيه في الأمور المستقبلة[75]. واما في المادة[76] الممكنة في الأمور المستقبلة[77] فانهما أيضًا يقتسمان الصدق والكذب، وذلك انه واجب ان يوجد احد المتناقضين فيما يستقبل لكن[78] لا على التحصيل في انفسهما بل على انهما في طبيعتهما من عدم التحصيل مثل ما هما عندنا. ولذلك لا يمكن ان يحصل في هذا الجنس معرفة اذ كان الأمر في نفسه مجهولاً؛ لاكن ما كان من الممكن على الأكثر لا على التساوي فان احد المتقابلين فيه احرى[79] بالصدق من الثاني اذ كان وجوده احرى من لا وجوده. وفي هذا الجنس يمكن ان تحصل المعرفة بحدوث الحادث منهما قبل حدوثه، اعني بحدوث ما شأنه ان يحدث على الأكثر، فيعم كل متقابلين من شأنهما ان يقتسما[80] الصدق والكذب دائمًا انهما يقتسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلة في المادة الممكنة لا على التحصيل. لكن[81] اما في 19b
الممكن الذي على التساوي فليس احد المتقابلين فيه احرى[82] بالصدق من الآخر؛ وأما في الممكنة الأكثرية فأحد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الآخر[83]؛ وأما في الممكن على الأقل فان كذب احد المتقابلين فيهما احرى[84] بالكذب من الثاني[85].

فقد تبيّن من هذا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب في جميع الأمور وذلك فيما شأنه ان يقتسم الصدق والكذب دائمًا وهي المتناقضات والشخصيات.

الفصل الثالث

— ١٠ — – 10

الفرق بين القضية الثلاثية والثنائية وبيان العدول والتحصيل وتقسيمها الى المتقابلات وتحصيل المتلازمات وبيان الأقسام المحتملة

5-15 ولما كانت القضايا منها ثنائية، وهي التي محمولها كلمة، ومنها ثلاثية[١]، وهي التي محمولها اسم؛ وانما سمّيت التي محمولها كلمة «ثنائية» لأنها مؤلفة من محمول وموضوع فقط، وسمّيت التي محمولها اسم «ثلاثيّة»[٢] لأنها مؤلفة من موضوع وكلمة رابطة ومحمول؛ وكان الاسم والكلمة التي تؤلف منها القضايا: اما ان يكونا محصّلين أو غير محصّلين، فظاهر ان كل قضية ثنائية هي مؤلفة:

امّا من اسم محصّل وكلمة محصّلة مثل قولنا: «الانسان يوجد»،
وأمّا من اسم غير محصّل وكلمة غير محصّلة مثل قولنا: «لا انسان[٣] لا يوجد»،
وأمّا من اسم محصّل وكلمة غير محصّلة مثل قولنا: «الانسان لا يوجد»،
وأمّا من اسم غير محصّل وكلمة محصّلة مثل قولنا: «لا انسان[٤] يوجد»،

لكن * الكلمة الغير المحصّلة[٦] لم تجر العادة باستعمالها في امثال هذه القضايا، اعني الثنائية، وذلك انه ليس يتميّز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل، اذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل. فلذلك ليس توجد في الألسنة التي تستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة. ولذلك يسقط من اصناف هذه القضايا الأربع[٧] صنفان: الصنف الذي اسم

المحمول والموضوع فيه غير محصّل، والصنف الذي اسم لمحمول فيه غير محصّل، ويبقى صنفان، فتكون المتقابلات التي فيها اثنين والمقدمات اربعًا[٨]، فاذا ضربنا هذين الزوجين من المتقابلات في الستة الأزواج[٩] من المتقابلات التي تقدمت[١٠] تكون المتقابلة في القضايا الثنائية اثني عشرة والقضايا اربع وعشرون[١١]. ولأن كل واحدة من القضايا الثنائية: اما ان تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر، واما ان تكون دالة على الزمان المستقبل، واما ان تكون دالة على الزمان الماضي؛ فاذا ضربنا هذه الثلاثة[١٢] في الأربع وعشرين[١٣] قضية تكون القضايا الموجودة في هذا الجنس اثنين[١٤] وسبعين قضية، وستا وثلاثين[١٥] مقابلة، فان ضربناها في المواد الثلاث[١٦] الذي هو الممكن والضروري والممتنع، كانت القضايا المجتمعة من هذه مأتي قضية وست عشرة[١٧] قضية.

وأما القضايا الثلاثية[١٨] فانها ضعف القضايا[١٩] الثنائية ومقابلاتها ضعف مقابلاتها، وذلك انه[٢٠] تتأتى فيها الأصناف الأربعة من المتقابلات، اعني:

الصنف الذي يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصّلاً وهي التي تعرف بالبسيطة[٢١]، مثل قولنا: «الانسان يوجد عدلاً»، «الانسان ليس يوجد عدلاً»؛

والصنف الذي يكون فيه اسماؤها غير محصّلين، مثل قولنا: «لا انسان يوجد لا عدلاً»، «لا انسان ليس يوجد لا عدلاً»؛

والصنفان الباقيان، اعني الذي يكون احدهما محصّلاً والآخر غير محصّل، وذلك اما المحمول واما الموضوع[٢٢] ومقابلاتها.

والقضايا الثلاثية[٢٣] التي موضوعها اسم محصّل، ومحمولها: اما اسم محصّل واما اسم غير محصّل، اذا وضعت مع مقابلاتها في شكل ذي اربعة اضلاع، ووضعت المتقابلات[٢٤] على الضلعين اللذين في عرض الصفح، والغير المتقابلة[٢٥] على الضلعين اللذين في طول الصفح، على ان تكون الموجبة من البسيطة مع السالبة من المعدولة على ضلع واحد، والسالبة من البسيطة مع الموجبة من المعدولة على ضلع واحد ايضًا، وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم كحال القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم ايضًا، وليس توجد حال العدميات من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة وذلك في جميع اصناف المتقابلات الستة[٢٦]. وأعني بالقضايا

العدمية ها هنا[٢٧] القضايا التي يدل اسم محمولها: اما على العدم الذي تقدم رسمه، مثل قولنا: «الانسان جاهل»، واما على اخسّ الضدين مثل قولنا: «الانسان جائر».

فلننظر[٢٨] من ذلك اولاً في المهملات، ولنضعها في شكل ذي اربعة اضلاع على ما شرطنا، ونضع أيضًا العدميات تحت المعدولة على مثل وضعنا المعدولة مع البسيطة، وذلك بأن نضيف الى الشكل ذي الأربعة الاضلاع[٢٩] شكلاً آخر يشارك الشكل الأول في احد اضلاعه. مثال ذلك: انّا نضع شكل ا ب جـ د، ونضع الشكل المتصل[٣٠] به شكل جـ د هـ ز[٣١] ونضع:

على ضلع[٣٢] ا ب الموجبة البسيطة ومقابلتها وهي «الانسان يوجد عادلاً»، «الانسان ليس يوجد عادلاً»،

وعلى ضلع جـ د السالبة المعدولة ومقابلتها وهي «الانسان ليس يوجد لا عادلاً»، «الانسان يوجد لا عادلاً».

وعلى ضلع هـ ز السالبة العدمية ومقابلتها وهي «الانسان ليس يوجد جائرًا»، «الانسان يوجد جائرًا».

فاذا تؤملت[٣٣] هذه القضايا على هذا الوضع:

الانسان يوجد عادلاً	ا		ب	الانسان ليس يوجد عادلاً
الانسان ليس يوجد لا عادلاً	جـ		د	الانسان يوجد لا عادلاً
الانسان ليس يوجد جائرًا	هـ		ز	الانسان يوجد جائرًا[٣٤]

وجدت التي على الاضلاع منها في عرض الصفح لا تتلازم لانها متقابلة، وقد عرفت[٣٥] فيما تقدم حالها في التقابل. واذا تؤملت[٣٦] التي على الضلع منها في طول الصفح وجدت السالبة المعدولة تلزم في الصدق عن[٣٧] الموجبة البسيطة وليس ينعكس الأمر فيها، وذلك انه اذا صدق قولنا: «الانسان يوجد عادلاً»، صدق قولنا: «الانسان ليس يوجد لا عادلاً»، وليس يلزم اذا صدق قولنا: «الانسان ليس يوجد لا عادلاً» ان يصدق قولنا: «الانسان يوجد عادلاً»، لأن قولنا: «الانسان ليس يوجد لا عادلاً» يصدق على الانسان العادل وعلى الانسان الذي لا يتصف لا[٣٨] بالعدل ولا بالجور وهو الصغير، وعلى الانسان الذي ليس بمدني. فاذن

السالبة المعدولة اعم صدقًا من الموجبة البسيطة لانها تصدق على ثلاثة[٣٩] والموجبة البسيطة على واحد. واذا وجد العام ليس يلزم ان يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام. مثال ذلك الحيوان والانسان. فانه اذا وجد الانسان وجد الحيوان وليس يلزم اذا وجد الحيوان ان يوجد الانسان.

واما السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فانها توجد في الصدق بعكس هذا، اعني ان[٤٠] السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المعدولة وليس ينعكس. وذلك ان السالبة البسيطة اعم صدقًا من الموجبة المعدولة اذ كان قولنا: «الانسان ليس يوجد عادلاً» يصدق على الانسان الجائر وعلى الانسان الذي ليس بجائر ولا عادل، وهو الغير المدني[٤١]، وعلى الطفل، وقولنا: «الانسان يوجد لا عادلاً» انما يصدق على الجائر فقط، لأن قولنا: «لا عادل» يدل على العدم، والعدم هو[٤٢] رفع الشيء عما شأنه ان يوجد فيه في الوقت الذي شأنه ان يوجد فيه[٤٣]. على ما حدّ قبل. فالموجبة المعدولة تصدق على واحد، والسالبة البسيطة على ثلاثة[٤٤]. واما اذا نظر تلازمها[٤٥] في الكذب فيوجد الأمر بعكس هذا، اعني الموجبة البسيطة تلزم عن السالبة المعدولة، وذلك ان السالبة المعدولة اخصّ كذبًا من الموجبة البسيطة، لأن قولنا: «الانسان يوجد عادلاً»[٤٦] يكذب على الجائر وعلى الانسان الذي ليس بعادل ولا جائر، وقولنا: «الانسان ليس يوجد لا عادلاً» انما يكذب على الجائر فقط. وكذلك تلفى[٤٧] الحال في تلازم السالبة[٤٨] البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب بعكس تلازمها[٤٩] في الصدق، اعني ان[٥٠] اللازم فيها يعود ملزومًا عنه. واذا تؤملت[٥١] العدمية مع البسيطة في هذا التلازم وجد[٥٢] حالها في الصدق والكذب كحال المعدولة مع البسائط[٥٣].

وأما التي[٥٤] على القطر منها، وهو قطر ا د، فهي متضادة من جهة المواد، وستعرف حالها فيما يستقبل[٥٥]. واذا وضعت سائر اصناف المتقابلات هذا الوضع وجدت حالها في التلازم حالاً واحدة[٥٦]، اعني المتناقضات والشخصيات والمتضادة وما تحت المتضادة.

وأما حال ما كان منها على الاقطار في صنف صنف فيختلف، وذلك ان منها ما

يمكن ان يصدقا معًا، ومنها ما يمكن ان يكذبا معًا. وارسطو لم يذكر من هذه الا التي ذكرنا فقط وأرجأ الأمر فيها الى «كتاب القياس».

القول في القانون التي يعرّف بها المتلازمات

والقانون العام في تعرّف هذه المتلازمات ان كل مقدمتين من هذه اتفقتا في 35
الكمية، وهو السور، واختلفتا في الكيفية، وهو السلب والايجاب والعدل وعدم العدل[٥٧]، فهي متلازمة، اعني ان الاعم منها يلزم الأخص. وأما التي لا تتلازم فهي المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض كما قيل.

والقضايا الثلاثية[٥٨] اذا اخذ موضوعها باسم غير محصّل، ومحمولها مرة باسم محصّل ومرة باسم غير محصّل، حدث في هذا الجنس بسائط ومعدولات موجبات وسوالب غير التي سلفت. فتكون البسائط ما كان محمولها اسمًا محصّلاً، كما كان ذلك في الصنف الأول من البسائط والمعدولات التي محمولها اسم غير محصّل، وذلك ان اعتبار القضية في كونها بسيطة أو معدولة هو من جهة المحمول لا من جهة الموضوع. فتكون البسيطة الموجبة في هذا الجنس مثل قولنا: «لا انسان يوجد عادلاً»، وسالبتها: «لا انسان ليس يوجد عادلاً»، وتكون معدولتها[٥٩] الموجبة
قولنا: «لا انسان يوجد لا عادلاً»، وسالبتها: «لا انسان ليس يوجد لا عدلاً»، 20a
وهو بيّن ان هاتين المتقابلتين اللتين تحدث في هذا الجنس من الثلاثية، اعني التي موضوعها اسم غير محصّل، غير المتقابلتين اللتين تحدثان[٦٠] في الصنف[٦١] من القضايا التي موضوعها اسم محصّل، فان موضوع هذه هو عدم موضوع تلك. وقد لخصت اصناف العدم الذي يدل عليها الاسم الغير المحصّل[٦٢] في غير هذا الموضوع.

القول في الفرق بين مقياس حرف السلب وحرف العدل وتعيين موضع استعمالها في القضايا الثلثية المعدولة الموضوع

وهذا الصنف من القضايا اذا عمل منها سوالب فليس يقوم حرف السلب مقام 5-20
حرف العدل فيها ولا يجري احدهما عن صاحبه، بل ينبغي ان يرتب حرف السلب فيها: أما في ذوات الأسوار فمع السور كالحال في الصنف الأول من القضايا الثلاثية، وأما في المهملات والشخصية فمع الكلمة الوجودية. واما حرف العدل

فيرتب فيها ابدًا مع الموضوع حتى يتكون : اما في القضايا البسيطة السالبة من هذا الجنس فيؤتى فيه حرف السلب مرتين، وذلك مع السور في القضايا المسوّرة ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية[٦٣]، ومع الموضوع في المهملات والشخصيات ؛ واما في المعدولة فثلاث[٦٤] مرات : مرة مع السور أو الكلمة الوجودية، وثانية مع الموضوع، وثالثة مع المحمول. وليس يجري احد حرفي السلب فيها[٦٥] عن الآخر، اعني ليس يقوم حرف العدل مكان السلب في الحقيقة وان كان كلاهما سلبًا، لكن حرف العدل اذا قرن بموضوعه ليس يصدق ولا يكذب، وحرف السلب اذا قرن بموضوعه صدق أو كذب[٦٦]. مثال ذلك ان سلب قولنا : «كل لا انسان يوجد عادلاً»، قولنا : «ليس كل لا انسان يوجد عادلاً»، لا قولنا : «ليس كل انسان يوجد[٦٧] عادلاً» ؛ وسلب قولنا : «كل لا انسان يوجد لا عادلاً»، قولنا : «ليس كل انسان يوجد لا عادلاً»، وذلك بأن نأتي بحرف السلب في ثلاثة[٦٨] مواضع لا بأن نأتي به في موضعين، مثل[٦٩] ان نقول : «ليس كل انسان يوجد لا عادلاً». وكذلك الحال في الثنائية التي[٧٠] في هذا الجنس، اعني في البسيطة منها، فانه قد قلنا انه لا يوجد منها معدولة بحسب دلالات الألسنة المتعارفة ؛ فان حرف السلب في هذه أيضًا ينبغي ان يرتّب فيها مرتين: مرة مع الموضوع ومرة مع السور في ذات السور[٧١]. أو مع الكلمة نفسها في الشخصية والمهملات، ولا يكتفى باحدهما ايضًا دون الثاني. مثال ذلك انه كما ان سلب قولنا : «كل انسان يمشي»، وهي التي موضوعها اسم محصّل، هو قولنا : «ليس كل انسان يمشي»[٧٢]، كذلك[٧٣] سلب قولنا : «كل لا انسان يمشي»، قولنا : «ليس كل لا انسان يمشي»، لا قولنا: «ليس كل انسان يمشي»، ولا : «ليس كل انسان لا يمشي».

فان حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولا حرف العدل يقوم مقامه، اذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئًا غير الذي يرفعه الآخر ؛ وذلك ان حرف السلب في ذوات الأسوار انما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الكلي أو الحكم الجزئي الذي تضمنه السور الجزئي.

القول في بيان معنى السور الكلي وحرف العدل

وأما حرف العدل فانما يرفع الموضوع الكلي أو المحمول الكلي لا الحكم الكلي.

وذلك ان السور الكلي المقرون بالقضية ليس يدل على ان المعنى الموضوع كلي، فيكون رفعه رفعًا للمعنى الكلي الموضوع، بل انما يدل على ان الحكم على المعنى الكلي كلي. وذلك بيّن في المهملات، فانه ليس كونها غير ذوات اسوار مما لا يوجب ان تكون المعاني الموضوعة فيها كلية اذ كانت دلالة الألفاظ عليها دلالة كلية، مثل قولنا: «الانسان عادل»، «الانسان ليس بعادل»، فان لفظ «الانسان» يدلّ على معنى كلي وان لم يقرن به لفظة «كل». ولو كانت لفظة «كل» هي التي تدل على ان المعنى كلي، لكانت لفظة «الانسان» لا تدل على معنى كلي الا اذا قرن[٧٤] بها[٧٥] «كل». ولذلك ما يجب ان يقرن حرف السلب في القضايا المسوّرة، التي موضوعاتها اسماء غير محصّلة، متلازمة كانت أو متعاندة، مع السور، ويعاد حرف السلب ثانية مع الموضوع، فان كانت معدولة اعيد ثالثة مع المحمول، وان كانت غير معدولة اكتفي باعادته مع الموضوع.

القول في القضايا التي قوة حرف العدل فيها قوة حرف السلب

وقد تأتي مواضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب[٧٦] في جميع المواد، وتأتي مواضع ليس يلزم ذلك فيها. فأمّا الموضع الذي قوة حرف العدل فيه قوة حرف السلب فهي القضايا الشخصية اذا اخذت موضوعاتها موجودة في الوقت الذي من شأنها ان تتصف بالملكة أو العدم المقابل لها. مثال ذلك اذا[٧٧] سأل[٧٨] سائل عن[٧٩] سقراط هل هو[٨٠] عدل أو ليس بعدل؟ فكان الجواب الصادق فيه انه ليس بعدل، فأجاب السائل، مكان قوله[٨١] انه ليس بعدل، انه لا عدل، فان قوة قولنا ها هنا[٨٢]: «لا عدل» هو قوة قولنا: «ليس بعدل»، اذ كان قولنا: «سقراط عدل» أو «لا عدل» اذا اتفق ان وجد[٨٣] فيه الشرطان المتقدمان يقتسمان الصدق والكذب على مثل ما يقتسمه قولنا: «سقراط عدل» أو «ليس بعدل». وقد يمكن في هذا الموضع كما يقول المفسرون، اذا قصد السائل ان يتسلم[٨٤] من المجيب مقدمة موجبة فأجابه بالسالبة، ان يأخذ بدل السالبة معدولتها فينتفع بها اذا وضعها من القياس في الموضع الذي انما فيه بالموجبة لا بالسالبة مثل الصغرى من الشكل الأول، فان الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الأول لم ينتفع بها في الانتاج 25-30

على ما سيبيّن في «كتاب القياس». وقد ينتفع السائل بهذه الوصية ايضًا اذا أراد ان ينتج على السالب شيئًا مناقضًا، لكن[٨٥] ما فسرنا نحن به الموضع هو اليق بغرض هذا الكتاب.

القول في القضايا التي لم يكن فيها حرف العدل قوته قوة حرف العدل

وأما الموضع الذي لا تكون فيه قوة حرف العدل، اذا قرن مع الكلمة[٨٦]، قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب، فهي القضايا الكلية في هذه المادة. مثل ان يسأل[٨٧] سائل: «هل كل انسان حكيم» أو «ليس كل انسان حكيمًا»؟ فيجيب[٨٨] المجيب بدل قوله: «ليس كل انسان حكيمًا»، «كل انسان لا حكيم»؛ وذلك ان الذي يقابل قولنا «كل انسان حكيم»، مقابلة يقتسمان الصدق والكذب دائمًا بها، هو قولنا: «ليس كل انسان حكيمًا»، لا قولنا: «كل انسان لا حكيم»، اذ كان قولنا: «حكيم» و «لا حكيم» قوته قوة المتضادتين[٨٩] وهو قولنا: «كل انسان حكيم»، «ولا انسان واحد حكيم»، والمتضادان قد[٩٠] يكذبان معًا في هذه المادة كما تبيّن قبل.

القول في ان تقابل الاسم المحصّل وغير المحصّل ليس تقابل الايجاب والسلب وفي ان الاسم الغير المحصّل كله وليست تقتضيه كما زعم بعض المتأخرين وعنهم سلب البسيط؟

والتقابل الذي بين الاسم المحصّل والاسم غير المحصّل[٩١] والكلمة المحصّلة والغير المحصّلة[٩٢] ليس هو[٩٣] من جنس مقابلة الايجاب للسلب[٩٤]. فانه ليس قولنا: «لا انسان» يدل في الألسنة التي تستعمل فيها امثال هذه الاسماء على ما يدل عليه 40-
قولنا: «ليس بانسان»، فان قولنا: «ليس بانسان» يدل على موضوع سلب عنه الانسانية وان لم يصرّح به في هذا القول، فهو لذلك قول مركب، وكذلك يدل عليه قولنا: «ليس بصحيح». وأما قولنا: «لا انسان» و[٩٥] «لا صحّ»، فانه لا يدل دلالة السلب اذا قيل من غير ان يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها، بل انما يدل قولنا: «لا انسان» على عدم الانسانية، وقولنا: «لا صحّ» على عدم الصحة، وهو المعنى المفرد الذي يدل عليه قولنا: «مرض»، ويظهر انه ليس دلالتها دلالة السلب

من ان السلب يصدق أو يكذب. واما قولنا: «لا انسان» فليس هو لا صادقًا ولا كاذبًا، وذلك انه اذا كان قولنا: «انسان» ليس بصادق ولا كاذب ما لم يقرن به خبر مع انه يدل على ملكة وصورة موجودة، فاحرى ان يكون قولنا: «لا انسان» لا يدلّ على صدق أو كذب اذ كان ليس يدل على وجود محصّل وانما يدل على وجود غير محصّل.

والقضايا التي موضوعها اسم غير محصّل توجد حال البسيطة منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها اسم محصّل، وذلك ان قولنا: «كل لا انسان يوجد لا عادلاً»، وهي المعدولة الموجبة[٩٦] في هذا الجنس، تدل على ما يدل عليه قولنا: «ليس يوجد شيء مما هو لا انسان عادلاً»، وهي السالبة البسيطة. وليس بين هذا الصنف من القضايا، اعني التي موضوعها اسم غير محصّل، وبين الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصّل، تلازم ولا تقابل.

القول في القضايا التي لا تتكثر اذا بدلت بالتقدم والتأخر

وإذا تبدّل ترتيب[٩٧] اسم المحمول أو الموضوع أو الكلمة الرابطة في القضايا 20b الثلاثية، أو اسم الموضوع أو[٩٨] المحمول، اعني الكلمة في[٩٩] الثنائية، اعني[١٠٠] مثل ان يقدم منها ما شأنه ان يؤتى[١٠١] به اخيرًا، أو[١٠٢] يؤتى[١٠٣] أوّلاً بما شأنه منها أن يؤتى[١٠٤] به ثانيًا، أو يؤتى[١٠٥] متأخرًا بما شأنه منها ان يؤتى[١٠٦] به[١٠٧] متقدمًا، وبالجملة ان يغيّر ترتيبها ويبقى المحمول فيها محمولاً والموضوع موضوعًا، فان القضية تبقى واحدة بعينها محفوظة[١٠٨] الصدق ان كانت صادقة، أو الكذب ان كانت كاذبة. ومثال ذلك قولنا: «يوجد الانسان عدلاً»، «يوجد عدلاً الانسان»، فان هذه القضية هي[١٠٩] واحدة بعينها، وكذلك قولنا: «زيد قام» و «وقام زيد». فانه لو لم تكن القضايا التي لا تختلف الا في ترتيب اجزائها من التقدم والتأخر قضية واحدة، للزم ان يكون لقضية واحدة اكثر من سالب واحد، وقد تبيّن انه ليس للموجب الواحد الا سالب واحد. وذلك انه ان لم يكن قولنا: «يوجد الانسان عدلاً»، وقولنا: «يوجد عدلاً الانسان»، قضية واحدة بل قضيتين مختلفتي المعنى، وكان سلب قولنا: «يوجد الانسان عدلاً» قولنا: «ليس يوجد الانسان عدلاً»،

وسلب قولنا : «يوجد عدلاً الانسان» ، «ليس يوجد عدلاً الانسان» ، وكان قولنا ايضًا : «ليس يوجد عدلاً الانسان» بيّن انه سلب لقولنا : «يوجد الانسان عدلاً» ، للزم[١١٠] ان يوجد لقولنا : «يوجد الانسان عدلاً» سلبان : احدهما قولنا : «ليس يوجد الانسان[١١١] عدلاً» ، والآخر «ليس يوجد عدلاً الانسان» ، وهو[١١٢] سلب القضية التي وصفنا انها مغايرة في المعنى لقولنا : «يوجد الانسان عدلاً» وهو قولنا : «يوجد عدلاً الانسان» ، فانه اعرف ان هذين السلبين هو سلب واحد من ان هاتين الموجبتين موجبة واحدة[١١٣].

فقد بان ان[١١٤] الاسماء والكلم ، التي هي اجزاء القضايا ، متى غيّر ترتيبها في القول عن العادة الجارية في ذلك اللسان ، اعني عن الترتيب الذي هو الأفصح ، وبقي المحمول محمولاً والموضوع موضوعًا ، انها تبقى تلك القضية بعينها .

1 –

– ١١ –

[القضايا المركبة]

القول في تكثّر القضية بتكثّر احد اجزائها سواء كان التكثّر لفظًا أو معنى

واذا أوجب اسم واحد لاسماء كثيرة ، أو اوجبت[١] اسماء كثيرة لاسم واحد ، أو سلب اسم واحد عن اسماء كثيرة ، أو سلبت[٢] اسماء كثيرة عن اسم واحد ، فليس يكون[٣] ذلك الايجاب ايجابًا واحدًا ولا ذلك السلب سلبًا واحدًا . كما انه اذا اوجب اسم واحد لاسم واحد أو[٤] سلب عنه ، لا يكون ايجابًا واحدًا ولا سلبًا واحدًا ما لم يكن المعنى الذي يدلّ ذلك اللفظ الواحد عليه واحدًا ، على ما قيل فيما سلف ، الا ان تكون تلك الأسماء الكثيرة تدلّ على معنى واحد . وذلك اما بأن تكون تلك الاسماء الكثيرة مترادفة ، وهي التي يدلّ كل واحد منها على معنى واحد ، ويكون ما تدلّ عليه الاسماء الكثيرة اجزاء حد أو رسم لشيء واحد ، مثل قولنا : «الانسان حيوان» و «الانسان ناطق» ، فان المجتمع من هذين المحمولين هو حدّ للانسان[٥] ، وذلك ان الانسان حيوان ناطق ، وكذلك ان كان ايضًا رسمًا له[٦] مثل قولنا : «ان[٧]

الانسان حيوان»[٨]، و[٩] «الانسان ذو رجلين» فان المجتمع [١٠] هو رسم للانسان[١١]، وهو انه حيوان ذو رجلين، ولفظ «الانسان» يدلّ دلالة مجملة على ما يدلّ عليه كل واحد من هذين القولين مفصلاً. فاما ان كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحدًا، فليس الايجاب لها ايجابًا واحدًا ولا السلب لها سلبًا واحدًا. وكذلك ان كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك ايجابًا واحدًا ولا سلبًا واحدًا. و[١٢] مثال ذلك حملنا على الانسان انه ابيض وانه يمشي، فان هذين اذا حملا مجموعين[١٣] على الانسان فقيل: «الانسان ابيض يمشي» لم يدلّ على معنى واحد الا بالعرض. والحال في هذه كالحال في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدلّ على اكثر من معنى واحد اذا حمل على موضوع واحد، أو[١٤] كالموضوع الذي هو لفظ مشترك اذا حمل عليه محمول واحد[١٥] يدلّ على معنى واحد؛ اعني انه كما ان القضية التي المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة، ولا القضية التي فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة. وكذلك الحال في القضية التي يوجب فيها معان كثيرة باسماء متباينة[١٦] لموضوع واحد، والتي يوجب فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها باسماء متباينة[١٧] اذ لم يكن المجتمع من تلك المحمولات أو الموضوعات الكثيرة معنى[١٨] واحدًا.

القول في الفرق بين السؤالين من اللفظ المشترك بطريق الجدل والتعليم

والقضايا التي محمولها أو موضوعها اسم مشترك، لما كانت قضايا كثيرة، لم يكن ينبغي ان يكون السؤال الجدلي عنها سؤالاً واحدًا ولا الجواب الجدلي جوابًا واحدًا. وان كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك الموضوع يصدق عليها المحمول الواحد، أو كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك المحمول تصدق على الموضوع الواحد، او كانت المعاني كثيرة، هي المحمول[١٩]، أو كان لفظ [٢٠] المحمول والموضوع يدل كل[٢١] منهما على معانٍ كثيرة، الاّ ان جميع المعاني التي يدلّ عليها لفظ المحمول صادقة[٢٢] على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع على ما تبيّن [٢٣] في «كتاب الجدل». فان المجيب على طريق الجدل ليس عليه ان يصلح على السائل سؤاله بأن يفهمه تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك، اذ كان المجيب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيه يتناظران[٢٤]؛ وانما قصد

السائل على طريق الجدل ان يتسلم من المجيب احد جزئي النقيض الذي يريد ان يضعه مقدمة يبطل بها وضع المجيب. فتى سأل السائل[٢٥] المجيب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ، فسلّم له المجيب احد جزئي النقيض، فوضع السائل من احد تلك المعاني مقدمة يروم ان ينتج منها ما قصد ابطاله على المجيب، كان للمجيب حينئذ ان يقول: لم اسلّم هذا المعنى، وانما الذي سلّمت معنى كذا وكذا، فلا ينتفع السائل حينئذٍ بتسلّم المجيب له احد جزئي النقيض.

وأمّا السؤال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك لأن على المعلم اصلاح[٢٦] السؤال بتفصيل ما يدل ذلك الاسم المشترك عليه[٢٧]، ولذلك لم يكن[٢٨] هذا السؤال سؤالاً جدليًا لأن هذا النوع من السؤال قد يقتضي تفصيل ما يدل عليه الاسم المشترك. مثل ان يسأل[٢٩] سائل: ما هو العين؟ فان المجيب[٣٠] له[٣١] يقول انه يدل على معانٍ شتّى: على الجارحة، وعلى عين الماء، وعلى[٣٢] عين الشمس وغير ذلك. وأما السؤال الجدلي فلما كان انما يسأل[٣٣] السائل فيه بجزئي النقيض ليسلّم له احدهما، مثل ان يسأل[٣٤]: هل كذا كذا أو ليس بكذا؟ فقد ينبغي ان يكون 30 السؤال محدودًا ليكون الجواب الذي يقع عليه محدودًا، وذلك انما يكون اذا كان السؤال[٣٥] بالاسم المتواطئ.

القول في اقسام المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد وبيان انها متى كانت واحدة أو جمعت ومتى كانت متكثرة واذا جمعت متى صدقت ومتى كذبت ومتى كانت هذرًا ومتى كانت بالعرض

ولما كانت المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد توجد بأربعة احوال:

امّا محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت، وكان[٣٦] المجتمع منها محمولاً واحدًا، وهو الذي قلنا ان المجتمع منها يكون قضية واحدة؛

وأمّا محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت، الا ان المجتمع منها ليس يكون[٣٧] محمولاً واحدًا الا بالعرض؛

وأمّا محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كان الكلام هذرًا وفضلاً؛

وأمّا محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت؛

فقد ينبغي ان نعطي القانون الذي به تبيّن[٣٨] هذه المحمولات بعضها من بعض، بعد ان نبيّن انه ليس واجبًا ان يكون ما يصدق مفردًا يصدق مجموعًا، من غير ان ينطوي في ذلك كذب ولا[٣٩] فضل.

فنقول: انه ليس يلزم ان تكون جميع المحمولات التي تصدق فرادى تصدق 35
مجموعة من غير ان يكون الكلام هذرًا وفضلاً، وذلك بيّن من قبل المواد. وما يلحق
هذا الموضع ان سلمناه من الشناعة: اما من قبل المواد فانه قد[٤٠] يصدق على زيد انه
طبيب ويصدق عليه[٤١] انه بصير اي حاذق، وليس يلزم ان يصدق عليه الامران
جميعًا حتى نقول فيه[٤٢] انه طبيب بصير. واما الشناعة التي تلحق من قال ان كل ما
يصدق فرادى يصدق مجموعًا من غير ان يلحق القول هذر، فاحدهما انه ان كان
قولنا في زيد انه انسان حقًا، وانه ابيض حقًا، فيجب ان يكون باجماعها[٤٣] حقًا،
اعني ان يكون زيد انسان ابيض. وان كان حملنا عليه ايضًا انه انسان ابيض وانه
ابيض، على انهما محمولان مفردان، فقد يجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض
ابيض. وكذلك اذا اخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد، وأخذنا القول الأول
بمنزلة محمول مفرد، صدق عليه انه انسان ابيض انسان ابيض ابيض، من غير ان
يكون في الكلام هذر ولا فضل وان مرّ الأمر الى غير نهاية وذلك شنيع. وأيضًا فانه 40
اذا حملت عليه مفردات كثيرة لزم ان تصدق عليه جميع التراكيب التي تعرض عن
تلك المفردات، اعني اذا ركب بعضها الى بعض، وهي غير متناهية، فيصدق على 21a
الموضوع الواحد اشياء غير متناهية. مثل انه صدق عليه انه انسان وانه ابيض وانه
يمشي، فيجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض يمشي، وانه انسان انسان ابيض
يمشي، وانه انسان انسان انسان[٤٤] ابيض يمشي، وكذلك انه ابيض ويمشي يمشي،
فتكون المحمولات الصادقة عليه غير متناهية. فقد تبيّن من هذا انه ليس كل ما
يصدق فرادى يصدق مجموعًا على ما كان[٤٥] يرى كثير[٤٦] من القدماء.

واذ قد تبيّن هذا فلننظر متى يكون من المعاني الكثيرة التي تحمل على معنى 5
واحد، أو من المعنى الواحد الذي يحمل على معانٍ كثيرة، قضية واحدة، وذلك بأن
يكون المجتمع من تلك المعاني الكثيرة معنى واحدًا وصادقًا ومتى لا يكون.

فنقول: انه متى لم يكن حمل تلك المعاني على الموضوع حملاً بالعرض، ولا

كان[٤٧] احدهما منطويًا في الآخر ومنحصرًا فيه، اعني ان يكون الشرط منحصرًا في ذي الشرط[٤٨] وأحرى بذلك ان يكون الشرط هو بعينه ذو الشرط، مثل ان نقول ان زيدًا[٤٩] الأبيض[٥٠] ابيض، ما لم يكن ذلك على جهة التأكيد، فان المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحدًا. فأما متى كان حملها بالعرض مثل قولنا في زيد انه ابيض وانه يمشي، فانه ليس المجموع منها[٥١] واحدًا. وكذلك متى كان الثاني محصورًا في الأول، لأن الكلام حينئذٍ يكون فضلاً، مثل قولنا[٥٢] في زيد انه انسان حي على جهة تقييد الانسان بالحي، فان لفظ الانسان قد انطوى فيه الحي ولذلك كان تقييدنا اياه بالحي[٥٣] هذرًا بخلاف تقييد الجنس بالفصل. فمتى عرّيت المحمولات المفردة من هاتين الصفتين اعني من الحمل الذي[٥٤] بالعرض، ومن ان يكون احدهما منحصرًا في الآخر، فالقضية تكون واحدة، مثل قولنا في الانسان انه حيوان وانه ذو رجلين.

وأما الأشياء التي تصدق مجموعة في الحمل على شيء ما اذا قيّد بعضها ببعض، فنها ما تصدق اذا افردت ومنها ما ليس يصدق. والصادقة منها هي التي يجتمع فيها شيئان: احدهما الأ[٥٥] ينحصر في الشيء المشترط في القول شيء هو مقابل للشيء[٥٦] الذي اشترط فيه وقيّد به، وذلك بأي نحو من انحاء التقابل الأربعة[٥٧] كان ظهور ذلك المقابل[٥٨] له بحسب ما يدل عليه اسمه، مثل قولنا: «حيوان ميت»، فان الميت ضد الحيوان من جهة دلالة هذا الاسم عليه، اعني اسم الحيوان؛ اذ كان ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم بل من جهة دلالة الحدّ والرسم، مثل قولنا: «انسان ميت»، فان الانسان انما يظهر انه مقابل للميت من جهة حدّه الذي يقال فيه انه حيوان ناطق. فمتى انحصر التقابل في امثال هذه المقيّدات كذبت اذا افردت، فانه يصدق على الميت انه انسان ميت وليس يصدق عليه انه انسان. والشرط الثاني ان لا يكون حمل[٥٩] المقيّد على الموضوع بالعرض، أي من أجل غيره، بل بالذات[٦٠] من أجل ذاته، فانه اذا كان محمولاً بالعرض على هذه الجهة كذب اذا افرد؛ مثل قولنا: «امرءالقيس موجود شاعرًا» أو «موجود متوهمًا»، فانه اذا افرد هذا فقيل: «امرء القيس موجود» كان كذبًا اذ هو الآن معدوم. والسبب في ذلك ان لفظ[٦١] قولنا[٦٢] «موجود» هو محمول على امرئ القيس[٦٣] من جهة[٦٤]

انه متوهم أو شاعر لا حملاً أولاً من أجل ذاته اي باطلاق؛ وقولنا فيه انه موجود. من جهة ما هو في الذهن متوهمًا هو قول[65] صادق. ولذلك امكن فيها اذا اخذت بهذه الجهة لفظة «الموجود» ان تصدق على المعدوم، كما ان لفظة «غير الموجود» اذا حملت على الشيء من أجل غيره صدقت على الشيء الموجود، وليس تصدق عليه اذا حملت عليه من أجله، مثل قولنا في زيد المشار اليه انه غير موجود حائكًا، فانه ليس يصدق عليه انه غير موجود باطلاق[66] كما[67] ليس يصدق على المعدوم انه موجود باطلاق[68]. فاذن متى لم ينحصر في الشرط أو القيد مقابل للشيء[69] المقيّد متى دلّ على الشيء المقيّد بحدّه أو اسمه، ولا كان[70] محمولاً من اجل غيره، فانه واجب متى افردت امثال هذه في الحمل ان تصدق فرادى كما صدقت مجموعة.

الفصل الرابع

- ١٢ - - 12 -

[تقابل القضايا ذوات الجهة]

القول في بيان الجهة وتقسيمها وقضايا ذوات الجهة وبيان المتقابلات فيها والمتلازمات منها

ولما كانت القضايا: منها ذوات جهات[١]، ومنها ما هي غير ذوات جهات[٢]، والجهة هي اللفظة التي تدلّ على كيفية وجود المحمول للموضوع مثل قولنا: «الانسان واجب ان يكون حيوانًا» أو «ممكن ان يكون فيلسوفًا»، وكانت اجناس 35 الفاظ الجهات جهتين[٣]: احداهما[٤] الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويعدّ معه وهو الواجب والممتنع الذي هو أيضًا احد قسميه، اذ كان الضروري: اما ضروري الوجود، واما ضروري العدم وهو الممتنع، و[٥] الثانية الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويعدّ معه مثل قولنا محتمل، فقد ينبغي ان ننظر في المتقابلات في هذا الجنس أيّ هي، وفي المتلازمة ايضًا منها[٦] وذلك في المعدولة منها أيضًا[٧] والبسيطة. وانما صارت الفاظ الجهات جهتين لأنه انما قصد بها ان تكون دلالتها مطابقة للموجود. والموجود قسمان: اما بالقوة واما بالفعل، والضروري يقال على ما بالفعل، والممكن يقال على ما بالقوة. فلينظر في المتقابلة منها أولاً ثم في المتلازمة.

فنقول: انه قد[٨] يظهر في بادئ الرأي ان حرف السلب ينبغي ان يوضع في امثال هذه القضايا مع اللفظة[٩] الوجودية التي هي الرابطة، لا مع المحمول، كالحال في القضايا[١٠] غير ذوات الجهات، وذلك ان سلب قولنا: «الانسان يوجد عدلاً» 21b

هو قولنا : «الانسان ليس يوجد عدلاً»، لا قولنا : «الانسان يوجد لا عدلاً». وذلك انه لما كان الايجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء، فان وضعنا ان سالب[11] قولنا[12] : «يوجد الانسان عدلاً»، قولنا : «يوجد الانسان[13] لا عدلاً»، وجب مثلاً في هذين القولين ان يقتسما[14] الصدق والكذب على جميع الأشياء حتى يجب ان كان قولنا في الخشبة مثلاً انها توجد انسان[15] عدلاً كاذبًا، ان يكون[16] الصادق عليها انها توجد انسان[17] لا عدلاً ؛ لكن لما كان قولنا : «عدلاً» ولا «عدلاً» يقتسمان الصدق والكذب على الانسان فقط ، فقد يجب ضرورة ان كان الصادق ان الخشبة توجد لا عدلاً ان يصدق عليها ان الخشبة انسان لا عدلاً، وذلك في غاية الاستحالة[18].

القول في تحصيل موضع حرف السلب في القضايا الموجهة والمتقابلات منها والمتلازمات

واذا كان حرف السلب انما يوضع في القضايا الثلاثية أو الثنائية مع الكلمة الوجودية[19] فقد يظن ان الحال في القضايا ذوات الجهات هي هذه الحال، فيكون على هذا سلب قولنا في الشيء انه يمكن ان يوجد، قولنا[20] انه يمكن الاّ[21] يوجد. غير انه قد يظهر[22] انه يصدق على الشيء[23] بعينه ان يقال فيه انه يمكن ان يوجد ويمكن الاّ[24] يوجد . و[25] مثال ذلك ان ما هو ممكن[26] ان ينقطع فهو ممكن الاّ[27] ينقطع ، وما هو ممكن ان يمشي فهو ممكن الاّ[28] يمشي، وذلك ان[29] الممكن هو ما ليس بضروري الوجود، ولذلك قد يمكن فيه ان يوجد والاّ[30] يوجد ؛ ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما ان يجتمعا على الصدق في شيء واحد، فبيّن[31] انه ليس سلب قولنا : «يمكن ان يوجد» قولنا : «يمكن الاّ[32] يوجد». فاذ[33] قد تبيّن ان حرف السلب في هذه القضايا، اعني ذوات الجهات، لا ينبغي ان يوضع لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية، فقد يجب ان يوضع مع الجهة، فيكون سلب قولنا في الشيء انه «يمكن ان يوجد»، قولنا انه «ليس يمكن ان يوجد»، وهكذا الأمر في جميع الجهات التي عددناها وذلك واجب. فانه كما ان في القضايا التي ليست بذات جهة انما كنا[34] نقرن حرف السلب بالشيء الذي يتنزل[35] في الحمل منزلة الصورة وهي الكلمة الوجودية ، لا بالشيء الذي يتنزل[36] منزلة للمادة وهو المحمول،

كذلك ها هنا[٣٧] انما يوضع حرف السلب في الشيء الذي ينزل[٣٨] من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات من المحمول، وهي الجهة. وذلك ان الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على كيفية حال المحمول مع الموضوع، صارت الكلمة الوجودية نسبتها الى المحمول في هذه 30-35 القضايا نسبة الصورة الى المادة. ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة الى الكلمة الوجودية، وذلك انها[٣٩] تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع، كانت نسبتها أيضًا الى الكلمة الوجودية نسبة الصورة الى المادة. واذا كانت النسبتان واحدة، وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة الوجودية[٤٠]، فواجب ان يوضع ها هنا[٤١] مع الجهة.

وبالجملة فهو ظاهر بنفسه ان سلب قولنا: «يمكن ان يوجد»، قولنا: «ليس يمكن ان يوجد»، اذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائمًا. وأما قولنا: «يمكن ان يوجد» و «الآ[٤٢] يوجد» فليست متناقضات بل متلازمات. وكذلك سلب قولنا: «يمكن ان لا يوجد»، وهي المعدولة الممكنة، هو قولنا: «ليس يمكن الآ[٤٣] يوجد». وسلب قولنا: «واجب ان يوجد» قولنا: «ليس واجبًا ان يوجد»، 22a وسلب قولنا: «واجب الآ[٤٤] يوجد»، وهي المعدولة الواجبة، قولنا: «ليس واجبًا ان لا يوجد». وكذلك سلب قولنا: «ممتنع ان يوجد»، قولنا: «ليس ممتنعًا ان يوجد»، وسلب قولنا: «ممتنع الآ[٤٥] يوجد»، قولنا: «لا يمتنع[٤٦] الآ[٤٧] يوجد».

فهذه هي القضايا المتقابلات[٤٨] في هذا الجنس.

— ١٣ —

— 13 —

[تلازم القضايا ذوات الجهة]

وأمّا المتلازمة فعلى ما أقوله:

أما الموجبة الممكنة البسيطة وهي قولنا: «ممكن[١] ان يوجد»، فانه يلزمها اثنان[٢]: السالبة الممتنعة مثل قولنا: «ليس يمتنع[٣] ان يوجد»، وسالبة الواجب وهي قولنا: «ليس واجبًا ان يوجد».

وأما الموجبة الممكنة المعدولة مثل قولنا: «ممكن[٤] الا[٥] يوجد»، فانه يلزمها بحسب الأشهر والأعرف[٦] اثنان[٧]: احداهما[٨] سالبة الواجب[٩] المعدولة وهو[١٠] قولنا: «ليس واجبًا الاّ[١١] يوجد» والثانية سالبة[١٢] الممتنع المعدولة وهي قولنا: «ليس ممتنعًا الاّ[١٣] يوجد».

وأما سالبة الممكن[١٤] البسيطة وهي قولنا: «ليس يمكن ان يوجد» فانه يلزمها اثنان[١٥] أيضًا: احدهما[١٦] موجبة[١٧] الواجب معدولة وهو قولنا: «واجب الاّ[١٨] 20 يوجد». والثانية موجبة[١٩] الممتنع البسيطة وهو[٢٠] قولنا: «ممتنع ان يوجد».

وأما سالبة[٢١] الممكن المعدولة مثل قولنا: «ليس يمكن ان لا يوجد» فانه يلزمها اثنان[٢٢]: احدهما[٢٣] موجبة[٢٤] الواجب البسيطة وهي قولنا: «واجب ان يوجد»، والثانية موجبة[٢٥] الممتنع المعدولة وهي قولنا: «ممتنع الاّ[٢٦] يوجد».

فلنضع المتقابلات منها في عرض الصفح والمتلازمات بعضها تحت بعض فيأتي ذلك على هذا الرسم:

ممكن ان يوجد	ليس يمكن[٢٧] ان يوجد	5-30
ليس واجبًا ان يوجد	واجب الاّ[٢٨] يوجد	
ليس ممتنعًا ان يوجد	ممتنع ان يوجد	
ممكن الاّ يوجد	ليس ممكنًا[٢٩] الاّ يوجد	
ليس واجبًا الاّ يوجد	واجب ان يوجد	
ليس ممتنعًا الاّ يوجد	ممتنع الاّ يوجد	

فاذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتعقبناه[٣٠]، وجدنا قولنا «ممتنع» وقولنا «ليس بممتنع» يلزمان قولنا «ممكن» و «ليس بممكن»، اعني ان النقيض منها يلزم النقيض أي الموجب فيها يلزم السالب[٣١]، الا ان ذلك على القلب، اعني ان السالب من 35 الممتنع يلزم الموجب من الممكن، والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن.

فأما القضايا الواجبة فان اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض بل الضد[٣٢]، اعني ضد الموجبة الواجبة التي تناقض السالبة الواجبة وهي قولنا: «واجب الاّ[٣٣] يوجد»[٣٤]. وذلك انه ليس سلب هذه المقدمة التي هي[٣٥] قولنا: «واجب الاّ[٣٦] يوجد» اللازم عن قولنا: «ليس ممكنًا ان يوجد» قولنا: «ليس واجبًا ان يوجد»، الذي هو

22b لازم عن قولنا: «ممكن ان يوجد» على ما وضع[٣٧]، وذلك انهما قد يمكن ان يصدقا على شيء واحد بعينه. فان ما هو «واجب ان لا يوجد» يصدق عليه «ليس واجبًا ان يوجد»، بل قولنا «واجب الاّ[٣٨] يوجد» ضد قولنا: «واجب ان يوجد» الذي هو نقيض قولنا: «ليس واجبًا[٣٩] ان يوجد». واذا كان هذا هكذا فلم يلزم ها هنا النقيض للنقيض وانما يلزم النقيض ضد النقيض، اعني انه لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب التي هي نقيض سالبة الواجب الذي وضعناها لازمة لموجبة الممكن، وانما لزم عن سالبة الممكن ضد الواجبة وهي قولنا: «واجب الاّ يوجد»[٤٠]. 5 والسبب في ان لزم الممكنة السالبة البسيطة الواجبة[٤١] المعدولة، ولزم سالبة[٤٢] الممكن المعدولة موجبة[٤٣] الواجب البسيطة، ان الممتنع هو ضد الواجب الوجود[٤٤]، وان كانت قوتهما في الضرورية[٤٥] قوة واحدة. فلما كانت السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة[٤٦]، و[٤٧] كانت الممتنعة الموجبة البسيطة[٤٨] ضد الموجبة الواجبة[٤٩] البسيطة، لزم ضرورة ان يتبعها ضد الموجبة الواجبة[٥٠] البسيطة، وهي الموجبة الواجبة[٥١] المعدولة؛ ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة تلزمها الممتنعة المعدولة[٥٢]، وكانت الممتنعة المعدولة[٥٣] ضد الواجبة المعدولة[٥٤]، وجب ان يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة[٥٥] وهي الواجبة البسيطة[٥٦]. لكن[٥٧] اذا تعقّب هذا فقد يظن ان الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من الممتنع، اعني ان النقيض منها يلزم النقيض، لكن[٥٨] على غير الجهة الأولى التي تبيّن وهيها[٥٩]. فيكون اللازم عن قولنا: «يمكن ان يوجد»، قولنا: «ليس واجبًا الاّ[٦٠] يوجد»، الذي هو نقيض قولنا: «واجب الاّ[٦١] يوجد» اللازم عن قولنا: «ليس يمكن ان يوجد»، لا قولنا: «ليس واجبًا ان يوجد»، ويكون اللازم عن قولنا: «ممكن الاّ[٦٢] يوجد» من الواجب[٦٣] قولنا: «ليس واجبًا ان يوجد» لا قولنا: «ليس واجبًا الاّ[٦٤] يوجد» كما فرضناه في الوضع الأول.

10-15 فأما كيف يظهر ان اللازم عن قولنا: «ممكن ان يوجد» قولنا: «ليس بواجب[٦٥] الاّ[٦٦] يوجد»، لا قولنا: «ليس بواجب ان يوجد»، فانه يترتّب على بيان ان قولنا: «ممكن ان يوجد» هو لازم عن قولنا: «واجب ان يوجد». فأما كيف يتبيّن هذا فما[٦٧] اقوله. وذلك ان قولنا: «واجب ان يوجد»: اما ان يصدق عليه قولنا[٦٨]: «ممكن ان يوجد» أو قولنا: «ليس ممكنًا[٦٩] ان يوجد»، لأن قولنا: «ممكن ان

يوجد» و «ليس ممكنًا ان يوجد» متناقضان، والمتناقضان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء، فان لم يصدق عليه قولنا: «ممكن ان يوجد»، فسيصدق عليه قولنا: «ليس بممكن ان يوجد»؛ لكن[٧٠] ان صدق عليه قولنا: «ليس بممكن ان يوجد»، صدق عليه قولنا: «ممتنع ان يوجد» اذ كان هذا يلزم قولنا: «ليس يمكن[٧١] ان يوجد»، واذا صدق عليه قولنا: «ممتنع ان يوجد»، لزم عن ذلك ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممتنع[٧٢] ان يوجد، وذلك خلف لا يمكن. فاذًا الصادق على قولنا: «واجب ان يوجد»، قولنا: «ممكن ان يوجد»، لأنه اذا كذب احد[٧٣] النقيضين صدق الآخر. واذا تقرّر ان قولنا: «ممكن ان يوجد» يلزم قولنا: «واجب ان يوجد»، فأقول ان اللازم عن قولنا: «ممكن ان يوجد» من مقدمات الواجب، هي السالبة المعدولة التي هي قولنا: «ليس واجبًا الأ[٧٤] يوجد». برهان ذلك انه لا يخلو ان يكون اللازم عن ذلك، اعني عن الممكنة البسيطة الموجبة، سالبة الواجب البسيطة، أو موجبة الواجب[٧٥] البسيطة، أو موجبة الواجب[٧٦] المعدولة، أو سالبة الواجب المعدولة. فان كانت سالبة الواجب البسيطة على ما عرضنا، وهي قولنا: «ليس بواجب ان يوجد»، وقد كانت الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الواجبة[٧٧] البسيطة، لزم ان يلزم عن الواجبة[٧٨] البسيطة نقيضها وهي السالبة البسيطة، لأنه يأتي القول هكذا: «ما كان واجبًا ان يوجد فممكن ان يوجد»، و«ما هو ممكن ان يوجد فليس واجبًا ان يوجد»، فاذن: «ما كان واجبًا ان يوجد فليس[٧٩] واجبًا ان يوجد»، هذا خلف لا يمكن، فان النقيضين لا يمكن 20-25 فيهما ان يصدقا معًا. واذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة[٨٠] البسيطة فلم يبق ان يلزم عنها الأ موجبة الواجب البسيطة أو المعدولة، أو سالبة الموجب[٨١] المعدولة، لكن[٨٢] موجبة الواجب البسيطة أو المعدولة ليس تصدق واحدة منها مع الموجبة الممكنة، وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن ان يوجد والأ[٨٣] يوجد، وما هو ممكن ان يوجد[٨٤] والأ[٨٥] يوجد فليس هو واجب[٨٦] ان يوجد ولا واجب الأ[٨٧] يوجد، وذلك بيّن بنفسه. فاذا كان واجبًا ان يلزم واحد من قضايا[٨٨] الواجب الأربعة الممكنة البسيطة، وقد تبيّن ان الثلاثة منها ليس يلزمها، فلم يبق ان تكون اللازمة لها الأ قولنا: «ليس بواجب الأ[٨٩] يوجد»، وهي سالبة الواجب المعدولة، وذلك واجب أيضًا لأنه لا يعرض عنه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا ان غير

الممكن يلزم الواجب، فانه قد يلزم قولنا : «واجب ان يوجد» قولنا : «ليس واجباً الآ[٩٠] يوجد» اذ كانا[٩١] يصدقان معًا على شيء واحد. لكن[٩٢] قد يعرض شك فيما بيّنا ان قولنا : «ممكن ان يوجد» يلزم عن قولنا : «واجب ان يوجد»، وذلك انه ان لم يكن يلزمه فنقيضه يلزمه[٩٣]، ونقيضه اما ان يكون قولنا : «ليس ممكنًا ان يوجد»، وأما قولنا : «يمكن الآ[٩٤] يوجد» ؛ لكن[٩٥] ان لزمه[٩٦] قولنا : «ليس ممكنًا ان يوجد» لزم المحال المتقدم الذي فرغنا من[٩٧] ذكره، وان لزمه قولنا : «ممكن الآ[٩٨] يوجد» لزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن الآ[٩٩] يوجد، وذلك خلف لا يمكن.

فهذا القول يجب عنه ان يكون اللازم عن قولنا : «واجب ان يوجد»، قولنا[١٠٠] : «ممكن[١٠١] ان يوجد». لكن[١٠٢] اذا فرضنا ان اللازم عنه قولنا : «ممكن ان يوجد» كان الشيء الذي يمكن فيه ان يوجد يمكن فيه الآ[١٠٣] يوجد، فقد[١٠٤] يلزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن ان يوجد و[١٠٥] الآ[١٠٦] يوجد، وذلك خلف لا يمكن. واذا كان القول الأول يوجب ان يكون اللازم عن قولنا : «واجب ان يوجد» قولنا : «ممكن ان يوجد»، والثاني يبطل ان يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه، فبيّن انه يجب ان يكون ما اثبت القول الأول من طبيعة الممكن انه لازم عن الواجب غير ما نفاه الثاني.

فالممكن[١٠٧] اذن يقال على اكثر من معنى واحد وذلك ايضًا بيّن بالاستقراء. 35
فانه يظهر انه ليس كل ما يقال انه ممكن ان يفعل كذا أو[١٠٨] يقبل ففيه قوة على الآ يفعل وعلى ان يفعل[١٠٩]، وذلك ان الأشياء التي تقول ان فيها قوى فاعلة توجد على ضربين :

اما قوى مقرونة بنطق، وهي التي يعبّر عنها بالاستطاعة ؛

وأما قوى ليست مقرونة بنطق، مثل تسخين النار وتبريد الثلج.

فأما القوى المقرونة بالنطق فان فيها قوة على ان تفعل الاضداد، اعني ان تفعل 23a
والا[١١٠] تفعل، و[١١١] مثال ذلك المشي فان في الانسان قوة على ان يمشي والآ[١١٢] يمشي على السواء ؛

وأمّا القوى[١١٣] التي ليست مقرونة بنطق فان ما[١١٤] فيها هو[١١٥] قوة على احد الاضداد فقط، ومثال ذلك النار فانها انما فيها قوة على ان تسخن فقط لا على الا[١١٦] تسخن الاّ بالعرض، وذلك: اما عندما لا تجد موضوعًا يقبل السخونة، وأما عندما يعوقها عائق عن الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضوع[١١٧]. وقد يوجد في القوى المنفعلة الغير الناطقة[١١٨] ما يقبل المتقابلين على السواء.

واذا كان هذا هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء المتقابلة، ولا أيضًا الممكن مما يقال بتواطؤ[١١٩] حتى يكون نوعًا واحدًا، بل اسم الممكن مما يقال باشتراك الاسم. وذلك انّا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل؛ وقولنا فيه انه ممكن انما هو بمعنى ان هذه الحالة الموجودة له بالفعل قد كانت ممكنة له والاّ لم يكن ليقبلها، وهذا قد يقال وان لم يتقدّم الامكان فيه الفعل بالزمان ان وجد شيء بهذه الصفة. ومنه ما يقال فيه انه ممكن بمعنى ان من شأنه ان يوجد في المستقبل، وهذا الامكان انما يوجد في الأشياء المتحركة وحدها، فاسدة كانت أو غير فاسدة؛ الاّ انه ما كان منه في الأشياء الغير الفاسدة[١٢٠] فحدوثه واجب مثل طلوع الشمس غدا، وما كان منه في الأشياء الفاسدة فليس كونه واجبًا. واما الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد في الأشياء الغير المتحركة[١٢١]، وهذا الصنف من الممكن هو الذي يلزم الواجب، وأما الصنف الأول فليس يلزم الواجب، وذلك ما كان منه في الأشياء الفاسدة. لكن[١٢٢] قد يشبه ان يقال ان الممكن اذ[١٢٣] كان اعم من الواجب، وذلك انه يقع على الواجب وغير الواجب، فقد يجب ان يكون[١٢٤] لازمًا عنه على جهة ما يلزم الأعم الأخص، اعني على جهة ما يلزم الحيوان الانسان.

قال: واذا قد تبيّنت انحاء الممكن، فقد يجب ان نضع الأول الذي تقع اليه المقايسة في هذا اللزوم[١٢٥] قولنا: «واجب ان يوجد»، «ليس واجبًا ان يوجد» اذ كان هو المبدأ[١٢٦] لهذه كلها، ثم نتأمل ما يلزم ذلك من تلك القضايا الباقية.

قال: وهذا شيء قد فعل في «كتاب القياس» فليرجى[١٢٧] الأمر الى ذلك الموضع. وانما كان الواجب هو المبدأ[١٢٨] لهذه[١٢٩] لأن الأشياء الواجبة هي الأزلية الموجودة بالفعل على ما تبيّن في العلوم الفكرية[١٣٠]. ولما كانت الأشياء الأزلية اقدم وجب ان تكون الأشياء التي هي بالفعل اقدم من الأشياء التي هي بالفعل تارة

وبالقوة تارة. ولذلك بعض الموجودات توجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الأول، وبعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة وهي الأشياء الكائنة الفاسدة، وبعض الأشياء مع القوة فقط من غير ان تفارقها مثل الحركة. وبالجملة وجود الغير المتناهي[١٣١] من جهة ما هو غير متناه على ما يبيّن أيضًا في العلم الطبيعي.

فهذه جملة ما تكلم به في القضايا[١٣٢] ذوات الجهات.

الفصل الخامس[١]

– ١٤ – – 14 –

[تضاد القضايا][٢]

قال: ولما كانت الأقاويل المتقابلة: اما متقابلة بالايجاب والسلب، واما متقابلة بأن موادها متضادة، وهي الأقاويل التي محمولاتها متضادة، وكانت توجد في التي محمولاتها متضادة ما يشبه الأصناف الخمسة من المتقابلة التي من جهة الايجاب والسلب الذي[٣] تقدم القول فيها، فقد يجب ان ينظر ها هنا[٤] أيّ هذه الأقاويل اشد تضادًا وأبعد تباينًا في الاعتقاد، هل المتضادة على طريق الايجاب والسلب، أو المتضادة على طريق اعتقاد الضد؟ مثال ذلك ان قولنا: «كل انسان عدل» يقابله 30-35 قولان: احدهما: «ولا انسان واحد عدل»، وهو المقابل على جهة السلب، والثاني قولنا: «كل انسان جائر»، وهو المقابل على جهة الضدية. فأي هذين هو أشد مضادة لقولنا: «كل انسان عدل»: هل قولنا: «ولا انسان واحد عدل»؟ أو قولنا: «كل انسان جائر»؟

فنقول: انه اذا كانت الألفاظ انما تدل على المعاني القائمة بالنفس، وكان قد يوجد[٥] في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده، واعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه، فبيّن انه انما يقال في القول انه ضد للقول أو مقابل له من جهة تقابل الاعتقادات التي في النفس، اما باعتقاد الضد أو باعتقاد السلب. واذا كان الأمر كذلك فقد ينبغي ان ننظر اي اعتقاد هو الذي في الغاية من التضاد والمباينة[٦] للاعتقاد الصادق أو الكاذب، هل اعتقاد ضده؟ أو اعتقاد سلبه؟

ومثال ذلك اذا اعتقدنا في شيء ما انه خير، وكان ذلك عقدًا صادقًا مثل 40 اعتقادنا في الحياة[٧] انها[٨] خير، فيكون اذن ها هنا[٩] عقدان[١٠] كاذبان مقابلان[١١] له احدهما انها شر والآخر انها ليست بخير. فأي من هذين الاعتقادين الكاذبين في 23b الحياة هو الذي هو[١٢] في غاية المضادة[١٣] في الذهن للاعتقاد الصادق الذي هو قولنا الحياة[١٤] خير: هل اعتقادنا انها شر؟ أو اعتقادنا انها ليست بخير؟

فنقول: ان التضاد الموجود في الاعتقاد، اعني الذي في غاية التباين فيه، يشبه التضاد الموجود خارج النفس في المواد، فهل يجب ان يكون ما كان من الأشياء اكثر تضادًا خارج النفس هو أشد تضادًا في الاعتقاد ام لا[١٥]؟

فنقول: انه لما كان الشيئان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين اقل تضادًا في الاعتقاد من الشيئين اللذين يتضادان بمضادة[١٦] واحدة، أو[١٧] كانا مع ذلك غير متضادين في الاعتقاد بل اكثر ذلك هما متلازمان، مثل اعتقادنا ان الحياة[١٨] خير والموت شر، فان هذين القولين متضادان[١٩] بالمحمول والموضوع خارج النفس. فبيّن 5-10 انه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس، اذ لو كان سببه لكان ما هو اكثر مضادة خارج النفس احرى[٢٠] ان يكون مضادًا[٢١] في الاعتقاد. واذا كان ذلك كذلك[٢٢] لما كان مضادته[٢٣] في الاعتقاد من قبل المواد فهو أحرى الأ[٢٤] يكون هو المضاد[٢٥] باطلاق[٢٦] في الاعتقاد.

وأما التضاد[٢٧] الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الايجاب والسلب فليس ذلك موجودًا فيه من قبل غيره، بل من قبل[٢٨] ذاته ومن قبل حالة موجودة فيه في الذهن؛ فالذي[٢٩] التضاد فيه من قبل ذاته احرى بأن[٣٠] يكون مضادًا من الذي التضاد فيه من قبل غيره. وأيضًا فانه[٣١] اذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء انه خير، وكان عقدًا صادقًا، فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في ذلك الشيء هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق، مثل ان يكون عندنا فيه انه شيء آخر مما ليس هو موجودًا[٣٢] له، وانه ليس بشيء[٣٣] آخر مما هو موجود له، فان الاعتقادات هي بغير نهاية. وانما الاعتقاد الذي يضاد ذلك الاعتقاد فيه اعتقاد واحد وهو الاعتقاد الذي نرى انه يقتسم الصدق والكذب دائمًا مع الاعتقاد الأول، وهذان هما الاعتقادان اللذان يفرضان جزئي[٣٤] نقيض[٣٥] في المطلوب، ثم تقع بعد ذلك

فيهما الشبهة والحيرة: أيّ منهما هو الصادق، وأيّ منهما هو الكاذب؟ وأما الاعتقادان اللذان يمكن ان يكذبا معًا على الموضوع الواحد بعينه أو يصدقا معًا، فليس يمكن ان تقع بينهما الشبهة والحيرة، ولا يجعلان جزئي[٣٦] نقيض[٣٧] في المطلوب، على ان الحق في احدهما محصّل الوجود في نفسه وان لم يكن عندنا محصّلاً.

وأيضًا فبيّن ان الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون 15-30
في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب. وذلك ان الكون انما يكون من غير موجود الى موجود، والفساد من وجود الى غير موجود. وأما الاعتقاد الذي يكون في الأشياء التي فيها الاستحالة، وهو التغيير[٣٨] الذي يكون من الاضداد، فهو اقل ضدية في الاعتقاد، اذ كان العدم اشد مقابلة للموجود من الضد للضد، لأن الضد موجود ما، ولذلك ليس يكون التكوّن من موجود الاّ بالعرض. وأيضًا فان العقد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد الموجب بذاته اذ كانت ماهية[٣٩] السلب انما تقتضي ارتفاع الايجاب الذي هو محاكٍ[٤٠] للشيء الموجود. واما اعتقاد ضد المحمول في الشيء الذي اعتقد فيه وجود المحمول، فليست تقتضي ماهيته[٤١] رفع الايجاب، اذ كان ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضي بجوهره رفع ضده المقابل له، وانما هو شيء يعرض عن حدوثه في الموضوع، اعني ان يرتفع الضد بحلول الضد الآخر فيه. مثال ذلك ان ارتفاع الحرارة عن الماء بحلول البرودة فيه منسوب الى البرودة بالقصد الثاني أو[٤٢] بالعرض، وذلك ان الارتفاع ها هنا[٤٣] انما هو حادث عن وجود بالعرض[٤٤]، والارتفاع في السلب انما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات. والذي[٤٥] يلزم عنه[٤٦] ارتفاع الايجاب بالذات هو[٤٧] احرى بالضدية الموجودة في الاعتقاد من الذي عنه يكون الارتفاع بالعرض أو[٤٨] بالقصد الثاني وهو اتم مضادة وأشد. فان كان الضدان هما المختلفان اللذان في غاية الاختلاف، وكانت المضادة[٤٩] التي في الذهن للشيء الموجب من قبل[٥٠] النقيض اشد من المضادة التي تكون له من قبل اعتقاد ضده[٥١] الموجود خارج النفس، فمن البيّن ان اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للايجاب باطلاق[٥٢].

وأيضًا فان الاعتقاد في الشيء الذي هو خير انه شر هو اعتقاد يلزمه اعتقاد

آخر وهو انه ليس بخير. وأما الاعتقاد فيما هو خير انه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد آخر، اعني[٥٣] انه شر، ولو كان ذلك كذلك لما وجد اعتقاد مضاد[٥٤] في[٥٥] الأشياء التي ليس لها ضد. فاذن اعتقاد السلب هو اعم[٥٦] مضادة للايجاب من اعتقاد الضد وهو[٥٧] المضاد بذاته، اذ كان يوجد للأشياء التي لها ضد و[٥٨] التي ليس لها ضد؛ فانه يجب ان يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للايجاب هو الاعتقاد الموجود مضادًا في كل موضع لا في موضع دون موضع. فالاعتقاد العام الذي هو في كل موضع وبذاته مضاد[٥٩] هو أشد مضادة من الاعتقاد الذي هو في موضع دون موضع، اذ كان العام متقدمًا بالطبع على الخاص، ولذلك اذا وجد الخاص وجد العام وليس ينعكس ذلك، اعني اذا وجد العام ان يوجد[٦٠] الخاص. فان[٦١] كان المضاد في الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب، فواجب ان يكون المضاد في كل موضع هو السلب، اعني الذي في الغاية.

وأيضًا فان العقد فيما هو خير انه خير، والعقد فيما ليس بخير انه ليس بخير، هما اعتقادان صادقان؛ والعقد فيما ليس بخير انه خير، أو فيما هو بخير[٦٢] انه ليس بخير، هما اعتقادان كاذبان، فأي عقد ليت شعري هو المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير الذي هو عقد صادق؟ فانه[٦٣] لا يخلو ذلك من ثلاثة[٦٤] احوال:

احدها ان يكون المضاد له اعتقاد ضده، وهو العقد فيما ليس بخير انه شر،

والثاني ان يكون المضاد سلب الضد، وهو الاعتقاد فيما ليس بخير انه ليس بشر[٦٥]،

والثالث ان يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير انه خير.

فأما[٦٦] اعتقاد ضده فليس بضد له في الاعتقاد، وذلك انه قد يمكن ان يصدقا معًا، فان[٦٧] كثيرًا من الأشياء مما ليست[٦٨] بخير هي شر.

وأما اعتقاد سلب ضده فليس ايضًا باعتقاد مضاد له اذ كان قد يصدقان معًا على شيء واحد، فان الحظ يصدق فيه انه ليس بخير ولا شر، وبالجملة ما ليس شأنه ان يتصف بواحد من هذين الضدين.

24a واذا كان ذلك كذلك فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس بخير انه خير. واذا كان الاعتقاد الذي في غاية المضادة لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير هو اعتقادنا فيه انه خير، فاذن المضادة[٦٩] التي[٧٠] في الغاية من التباين لاعتقادنا فيما هو خير انه خير هو اعتقادنا فيه انه ليس بخير لا اعتقادنا فيه انه شرّ، لأنه ان كان الايجاب هو المضاد الذي في الغاية للسلب فواجب ان يكون منه في غاية البعد. واذ كان ذلك كذلك، و[٧١] كان الضد انما له ضد واحد، فالمضاد للايجاب الذي في الغاية هو السلب.

القول في بيان الف واللام بمعنى السور الكلي

24b قال: ولا فرق في هذه المثالات التي استعملنا ها هنا[٧٢]، من القضايا المتضادة[٧٣] من جهة السلب والايجاب، بين ان يلفظ بالموضوع فيها معرَّفًا بالألف واللام، أو يلفظ به مسوّرًا بالسور الكلي، فان الألف واللام قد قلنا انها قد تدل على ما يدل عليه السور الكلي. فلا فرق على هذا المفهوم ان نقول ان ضد العقد فيما هو خير انه ليس بخير، أو نقول ان ضد العقد في كل ما[٧٤] هو خير انه ولا واحد منه خير، وذلك ان الايجاب والسلب الذي هو الاعتقاد[٧٥] المضاد انما يوجد في النفس للمعنى الكلي. فان كان[٧٦] ما يخرج باللفظ دليلاً[٧٧] على ما في النفس من الاعتقادين المضادين، فمن البيّن ان ضد الايجاب في اللفظ انما هو السلب في اللفظ لذلك المعنى الكلي بعينه الذي دلّ عليه الايجاب اذا دلّ على ذلك المعنى الكلي في الايجاب والسلب باللفظ الكلي وهو السور. ومثال ذلك ان ضد قولنا: «كل انسان خير»، قولنا: «ولا انسان واحد خير»، ونقيضه: «ليس كل انسان خير».

وهو بيّن ان الاعتقادات التي قيل فيها ها هنا[٧٨] انها متضادة انه ليس يمكن ان تكون الاعتقادات الصادقة، اذ كان ليس يمكن ان يكون حق[٧٩] ضدا لحق، و[٨٠] لا اعتقاد حق لاعتقاد حق، ولا لفظ مناقض للفظ، اذ كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق، بل الاعتقادات المتضادة انما هي في المتقابلات بالايجاب والسلب، ومن تلك في[٨١] المتناقضة وفي[٨٢] المتضادة في المادة الضرورية. وذلك ان كثيرًا من المتقابلات قد يمكن فيها كما قيل ان تصدقا معًا، وهي المهملات وما تحت

المتضادين ؛ وأما المتضادة[٨٣] فليس يمكن فيها[٨٤] ان تصدقا معًا في شيء واحد بعينه، ولا يمكن فيها[٨٥] ان تكذبا معًا في المادة الضرورية اذ كان لا يتعرّى الموضوع منهما[٨٦].

وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب
بانقضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب
والحمد لله على ذلك كثيرًا[٨٧].

فهرس كتاب العبارة

كتـاب العبـارة
لازمة الفروقات بين المخطوطات

(١)
لوازم وفهارس

ملاحظات عامة

١. استعملنا الحروف التالية للدلالة على اسم المخطوط حسب بلد المنشأ:

ف: مخطوط فلورنسا (كامل)

ل: مخطوط ليد (كامل)

م: مخطوط مشهد (ينتهي عند التحليلات الثانية)

٢. استعملنا الحروف التالية للدلالة على الزائد والناقص:

ز: كلمة او جملة زائدة

ن: كلمة او جملة ناقصة

٣. ارفقنا الكلمات المبهمة او المقدّرة بعلامة استفهام (؟). اما الجمل والكلمات غير المقروءة فقد أشرنا اليها حيث وردت.

٤. وردت في المخطوط (م) كلمات مختصرة ذكرناها كاملة ولم نشر اليها، امثال:
ح: حينئذ، يخ: يخلو، المط: المطلوب، هف: هذا خلف، فكك: فكذلك، مح: محال.

٥. اعتمدنا الكتابة الرائجة لبعض الكلمات امثال: الثلاثة بدل الثلثة، ها هنا بدل ههنا، لكن بدل لاكن، لكننا أشرنا اليها في الفروقات وتركناها حسب ما وردت عندما كانت تتردد متماثلة في المخطوطات الثلاثة.

٦. هناك نقص في بعض صفحات المخطوطين (ل) و(م) أشرنا اليه في مواضعه.

٧. ان الضوابط هي من وضعنا لتوضيح المعاني. وهكذا كتابة الهمزة التي جاءت احياناً بشكل فتحتين (ً)، او استبدلت بحرف الياء، مثل: طاير، متواطية، او حذفت، مثل: يجز، يسل... اما احرف المد في المخطوط (م) فقد وردت كثيرًا واسقطناها في الفروقات، مثل خفاء، هؤلآء...

(٢)

تلخيص منطق ارسطو لابن رشد

٨. اخذنا بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت على الهوامش لتوضيح معاني النص ، لكننا لم ندونها حرفيًا إلاّ عند الضرورة. اما الكلمات المصححة والمشروحة على الهوامش فقد أوردناها في الفروقات مع الاشارة انها مصححة على الهامش ، او انها وردت على الهامش.

٩. أوردنا بعض الجداول المرفقة او المذكورة على الهوامش والتي ساعدتنا على ايضاح النص.

(٣)
لوازم وفهارس

كتاب العبارة

فصل ١/ص ٨١–٨٢

١ – ل: صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم تسليمًا ؛ م: صلى الله على محمد وآله (ن). ٢ – ل: كتاب العبارة – الفصل الاول ؛ م: الفصل الاول (ن). ٣ – ل و م: هي (ن). ٤ – ل و م: (ز). ٥ – ل: ولاكن. ٦ – م: التي (ز). ٧ – م: في. ٨ – م: عليه. ٩ – م: ورد هنا عنوان «الفصل الاول» الذي لم يشر اليه في مطلع النص. ١٠ – م: الفصل الاول (ز). ١١ – م: يلحقان. ١٢ – م: عن. ١٣ – م: منفردة. ١٤ – ل و م: يقرن. ١٥ – م: موجودة. ١٦ – م: غير موجودة.

فصل ٢/ص ٨٢–٨٣

١ – م: و(ن). ٢ – م: بتواطئ. ٣ – م: للملك. ٤ – م: ههنا يدل. ٥ – م: يعلبك. ٦ – م: الزاء. ٧ – م: للملك. ٨ – م: بتواطئ. ٩ – ف: الاصوات. ١٠ – ل: الالفاظ. ١١ – ل: الالفاظ. ١٢ – ل: الالفاظ. ١٣ – م: الحيوانات. ١٤ – ف: الاصوات. ١٥ – ل و م: اعني (ز). ١٦ – ف: منه (ن). ١٧ – م: تغيّرا. ١٨ – ل و م: لسم مصرّف. ١٩ – م: منها ايضًا. ٢٠ – م: مثل (ز). ٢١ – ف و ل: الغير مصرّف. ٢٢ – م: بالمستقيم. ٢٣ – م: في.

فصل ٣/ص ٨٤–٨٦

١ – ل: وهي ؛ م: هي (ز). ٢ – ل و م: نحويي (ن). ٣ – م: وهي. ٤ – م: الازمنة. ٥ – م: الثلثة. ٦ – م: و. ٧ – م: و. ٨ – م: عنها. ٩ – ل و م: ان. ١٠ – م: قولك. ١١ – م: وذلك (ز). ١٢ – ل: للموضوع. ١٣ – ل: المحمول. ١٤ – ف: قولنا (ن). ١٥ – ل و م: من (ن). ١٦ – ف و ل: الغير محصّلة. ١٧ – ف و ل: الغير محصل. ١٨ – ف و ل: الغير

محصلة. ١٩ - م: من (ز). ٢٠ - م: الغير. ٢١ - ل: الكلم (ز)؛ م: الكلمة (ز). ٢٢ - م: الغير. ٢٣ - م: المصرّفة (ز). ٢٤ - ل: الغير مصرّفة؛ م: الغير المصرّفة. ٢٥ - م: وللمصرّفة صيغة خاصة في لسان العرب وانما الصيغة التي توجد له في كلام العرب (ز). ٢٦ - ل وم: نحويوهم. ٢٧ - ل وم: الزمان (ز). ٢٨ - م: «عليه» بدل «لهذا الزمان». ٢٩ - م: هو (ن). ٣٠ - ل: تتخيّله؛ م: الجمهور (ز). ٣١ - ل وم: تتخيّله. ٣٢ - ل: معنا. ٣٣ - م: يستقل. ٣٤ - م: لذاته. ٣٥ - ل وم: موجودًا. ٣٦ - م: كان. ٣٧ - ل: في نفسه. ٣٨ - ل وم: كالحال في الحرف. ٣٩ - ل وم: صنفان. ٤٠ - ل: بذاتها. ٤١ - م: اصنافها. ٤٢ - م: ههنا. ٤٣ - م: المسائل (ز). ٤٤ - م: فيذكرها:

فصل ٤/ص ٨٦ - ٨٧

١ - م: «يقال على معنى» بدل «دال». ٢ - ل: جملة «والقول... والسلب» من سطر ٩ الى ١٠ وردت مختلفة في المخطوطات الثلاث ولذلك انتقينا الافضل من مجموعها. ف: والقول هو لفظ دال الواحد من اجزائه الاول على انه جزء مفرد يدل على انفراده من جهة انه لفظ؟ باقي الجملة غير ظاهر على هامش الصفحة؛ ل: والقول هو لفظ دال الواحد من اجزائه الاول اي البسيطة قد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب والسلب؛ م: والقول هو لفظ يقال على معنى الواحد من اجزائه الاول اي البسيطة على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب والسلب على معنى مفرد. ٣ - م: «على جهة التصور» بدل «مفرد». ٤ - ل: جملة لا على جهة... غير موجود» (ن). ٥ - م: على انفراده (ز). ٦ - م: انسان. ٧ - م: للملك. ٨ - م: التواطئ. ٩ - ل: ويدل عليه بالطبع؛ م: يحاكيه بالطبع ويدل عليه. ١٠ - ل وم: آخرون. ١١ - م: ههنا. ١٢ - م: تركيبا. ١٣ - م: «معين» محذوفة. ١٤ - ل وم: جملة: «وقد يمكن... الصحيح» من سطر ٢ الى ٣ (ن). ١٥ - م: ههنا. ١٦ - م: ما عداها. ١٧ - م: ف ول: الغير تامة. ١٨ - ل وم: يتكلم.

فصل ٥/ص ٨٧ - ٨٩

١ - ل وم: المركب. ٢ - م: موضوع. ٣ - م: ومحمول. ٤ - ف ول: جملة «والمركب... بسيطين» (ن). ٥ - ل وم: جملة «وقد يقال... في هذا الكتاب» من سطر ٥ الى ٧ (ن). ٦ - ل: جملة «ويكون... كثيرًا» وردت هكذا: «ويكون

كثيرًا» ؛ م: «ويكون القول الجازم كثيرًا». ٧ – ل: فيه (ز). ٨ – م: ولذلك. ٩ – م: المقائيس. ١٠ – ل: جملة «وكل قول... كلمة» وردت هكذا: «وكل قول جازم فهو مركب من اسم وكلمة» ؛ م: «وكل قول جازم فلا بد فيه من اسم وكلمة». ١١ – م: اعني فعلاً (ن). ١٢ – م: جملة «في رباط المحمول بالموضوع» وردت هكذا: «ورباط فيه يدل على ارتباط المحمول بالموضوع». ١٣ – ل و م: جملة «وذلك ان القول... بالموضوع» من سطر ١١ الى ١٣ (ن). ١٤ – ل: اما بفعل مصرحًا به ؛ م: اما بالفعل ومصرح به. ١٥ – م: ومضمر. ١٦ – م: ههنا ثلثة. ١٧ – م: ضرورة (ز). ١٨ – م: ههنا ثلثة. ١٩ – م: ما يدل عليه (ن). ٢٠ – م: الكلمة غير واضحة على المخطوط وهي من تقديرنا هنا. ٢١ – ل و ل: ليس تصدق ولا تكذب. ٢٢ – م: الزمان (ن). ٢٣ – م: او. ٢٤ – م: او.

فصل ٦/ص ٨٩

١ – ل: خارج النفس (ن). ٢ – م: الثلثة. ٣ – م: او المستقبل او الماضي. ٤ – ف و ل: لاكن. ٥ – ل: المعنى (ن). ٦ – م: وكذا. ٧ – ل و م: فلما.

فصل ٧/ص ٩١ – ٩٣

١ – ل: فصل ثان. ٢ – م: وبالجزئية. ٣ – م: ما ليس من شأنه ذلك. ٤ – ل و م: جملة «اعني... واحد» (ن). ٥ – ف: سلب. ٦ – م: لفظة. ٧ – م: انه ان. ٨ – م: من (ز). ٩ – م: كل (ز). ١٠ – ل: جملة «اي... مطلقًا» (ن). ١١ – م: مهملة. ١٢ – م: ثلثة. ١٣ – م: لانه (ز). ١٤ – م: يكون (ن). ١٥ – ل: باحدهما سور كلي وبالآخر سور جزئي ؛ م: باحدهما سور جزئي وبالآخر سور كلي. ١٦ – م: وهذا. ١٧ – م: لانه (ز). ١٨ – م: بالسلب مقرونًا. ١٩ – م: السلب. ٢٠ – م: وهذا. ٢١ – ل: ما عدا هذه الاقسام (ن) ؛ م: «بالمحمول» ووردت على الهامش «بالموضوع». ٢٢ – م: مثل. ٢٣ – ل: جملة «او... ضحاك» (ن). ٢٤ – م: تقرأ كذب. ٢٥ – م: احدهما. ٢٦ – م: احدهما. ٢٧ – م: كذب. ٢٨ – ل و م: التصفح. ٢٩ – ف: جملة «اما المتضادة... حكم المتضادة» من سطر ١٨ الى ٢٦ وردت هكذا: «واما المتضادة فلا يمكن ان يصدقا معًا واما ما تحت المتضادة فيمكن فيها الصدق معًا واما للمهملات فقد يمكن فيها ان يكون حكمها حكم المتضادة». ٣٠ – م: احدهما. ٣١ – م: كذب. ٣٢ – م: احدهما. ٣٣ – م: المتضادين. ٣٤ – م: المتضادين. ٣٥ – م: فيها. ٣٦ – م: يصدقا. ٣٧ – م: مادة.

٣٨ – م: فقد. ٣٩ – ل وم: يصدقا. ٤٠ – م: كقولنا. ٤١ – م: «كقولنا الانسان حيوان الانسان ليس بحيوان» (ز) فوق السطر. ٤٢ – ل وم: الشرائط. ٤٣ – م: سلب. ٤٤ – ل: نأخذ. ٤٥ – م: نأخذ. ٤٦ – ل: لا. ٤٦ – ل: نأخذ. ٤٧ – ل وم: من المعاني الكلية او من المعاني الشخصية.

فصل ٨/ص ٩٣ – ٩٤

١ – ل: معنا. ٢ – ل: كلي (ن). ٣ – ل وم: ثوب. ٤ – م: عدد. ٥ – م: فههنا. ٦ – م: ثلثة. ٧ – ل: توجد؛ م: يوجد. ٨ – م: فيها. ٩ – م: وصفناه. ١٠ – م: احدهما. ١١ – ل وم: في احدهما (ز). ١٢ – م: مقابل. ١٣ – م: الايجاب. ١٤ – م: المقابلة. ١٥ – م: مقابلة.

فصل ٩/ص ٩٥ – ٩٩

١ – م: فنقول. ٢ – م: و. ٣ – ف: مضا. ٤ – م: سائر (ز). ٥ – م: زمان. ٦ – ل وم: الصدق. ٧ – م: في انفسها. ٨ – ل وم: يكونا. ٩ – ل وم: صادقين. ١٠ – ل وم: كاذبين. ١١ – ل وم: فيهما. ١٢ – م: الآخر. ١٣ – م: واللاكون. ١٤ – ل: خارج النفس (ن). ١٥ – م: ليس يمكن. ١٦ – م: ههنا. ١٧ – ل: انه (ن). ١٨ – م: وان لا. ١٩ – م: ضرورية. ٢٠ – م: منها. ٢١ – ل وم: من (ز). ٢٢ – م: كون (ن). ٢٣ – ف: اولا. ٢٤ – ل: اولا منه؛ م: اولى منه. ٢٥ – ل وم: ان لا. ٢٦ – ل وم: ان لا. ٢٧ – ل وم: ان لا. ٢٨ – م: ههنا. ٢٩ – ل وم: باتفاق. ٣٠ – م: لأن. ٣١ – ل وم: وان لا. ٣٢ – م: دائمًا (ز). ٣٣ – م: وايضًا (ن). ٣٤ – ف: عنهما. ٣٥ – ل وم: ان لا. ٣٦ – م: ان لا. ٣٧ – ل: يلزمه. ٣٨ – م: تقتسمها. ٣٩ – م: تقتسمها. ٤٠ – ف: شيء. ٤١ – م: يتحصّل. ٤٢ – ف: امر باطل واعتقاد فاسد. ٤٣ – ل وم: ان. ٤٤ – ل: روّا. ٤٥ – ف: وقطع على انه يحدث في (ن). ٤٦ – ل: جميع هذا الزمان في (ز). ٤٧ – م: ونظر في إعداد الاسباب التي تمنع حدوثه (ن). ٤٨ – ل: منها. ٤٩ – ل: روّا. ٥٠ – م: احد. ٥١ – م: ان لا. ٥٢ – ل وم: بجاريها. ٥٣ – ل: روّا. ٥٤ – ل: مثل (ن)؛ م: شبه. ٥٥ – ل: روّا. ٥٦ – ل: نرا. ٥٧ – م: ههنا. ٥٨ – ف: مبدء؛ م: مبد (؟). ٥٩ – ل وم: التي تفعل. ٦٠ – م: منها. ٦١ – م: «وفانه» بدل «اعني انها». ٦٢ – ف: وذلك من جهة الفاعل والقابل معًا (ن). ٦٣ – م: من (ز).

٦٤ – ل و م : ان لا . ٦٥ – ف : من جهة الفاعل والقابل (ن) . ٦٦ – ل : فان . ٦٧ – م : ثلثة . ٦٨ – ل : احرا . ٦٩ – ل : احرا . ٧٠ – ل : احرا . ٧١ – م : هي (ز) . ٧٢ – ف : ما (ن) . ٧٣ – م : موضوعها بها (؟) . ٧٤ – ل : تحصل . ٧٥ – ل و م : في الامور المستقبلة (ن) . ٧٦ – م : مادة . ٧٧ – ف : في الامور المستقبلة (ن) . ٧٨ – ف و ل : لاكن . ٧٩ – ل : احرا . ٨٠ – ف : يقتسم ؛ م : يقتسمان . ٨١ – ف : لاكن . ٨٢ – ل : احرا . ٨٣ – م : الثاني . ٨٤ – ل : احرا . ٨٥ – م : جملة «واما في الممكن... الثاني» من سطر ١٨ الى ١٩ (ن) .

فصل ١٠/ص ١٠١ – ١١٠

١ – م : ثلثية . ٢ – م : ثلثية . ٣ – م : اللانسان . ٤ – م : اللانسان . ٥ – ل : لاكن . ٦ – ف و ل : الغير محصلة . ٧ – ل و م : الاربعة . ٨ – ل و م : اربع . ٩ – ل و م : ستة ازواج . ١٠ – ل و م : «المتقدمة» بدل «التي تقدمت» . ١١ – ل و م : اربعًا وعشرين . ١٢ – ل : الثلاث ؛ م : الثلث . ١٣ – ل و م : في الاربع والعشرين . ١٤ – ل : اثنتين . ١٥ – م : وستًا وثلثين . ١٦ – م : الثلث . ١٧ – م : وستة عشر . ١٨ – م : الثلثية . ١٩ – م : قضايا . ٢٠ – م : لانه . ٢١ – م : بالبسيط . ٢٢ – ل و م : اما الموضوع واما المحمول . ٢٣ – م : الثلثية . ٢٤ – ل : المتقابلة منها ؛ م : المقابلة منها . ٢٥ – ف : والغير متقابلة ؛ م : والغير المقابلة . ٢٦ – ل و م : الست . ٢٧ – م : ههنا . ٢٨ – م : اشارة على هامش الصفح الى هذا الجدول الذي ورد بشكل آخر في ف و ل ص ١٠٣ سطر ١٥ .

الانسان يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد عادلا
موجبة بسيطة	سالبة بسيطة
سالبة معدولة	موجبة معدولة
الانسان ليس يوجد لا عادلا	الانسان يوجد لا عادلا
سالبة عدمية	موجبة عدمية
الانسان ليس يوجد جائرا	الانسان يوجد جائرا

٢٩ – م: اربعة اضلاع. ٣٠ – ف: المتصل (ن). ٣١ – ف: جـهـدز. ٣٢ – ف: ضلع (ن)؛ ل: ضلعه. ٣٣ – م: تأملت. ٣٤ – م: أشرنا الى ان الجدول ورد بشكل آخر في هذا المخطوط. ٣٥ – م: عرف. ٣٦ – ف و م: تأملت. ٣٧ – ف: عن (ن). ٣٨ – م: لا (ن). ٣٩ – م: ثلثة. ٤٠ – م: ان (ن). ٤١ – ف و ل: الغير مدفي. ٤٢ – م: صور (ن). ٤٣ – م: فيه (ن). ٤٤ – م: ثلثة. ٤٥ – م: تلازمها. ٤٦ – م: انما (ز). ٤٧ – م: تلفى (ن). ٤٨ – م: سالبة. ٤٩ – م: تلازمها. ٥٠ – م: ان (ن). ٥١ – م: تأملت. ٥٢ – م: وجدت. ٥٣ – ل و م: البسيطة. ٥٤ – م: الذي. ٥٥ – م: في للمستقبل. ٥٦ – م: واحدا. ٥٧ – ل و م: والعدل وعدم العدل (ن). ٥٨ – م: الثلثية. ٥٩ – م: معدولتها. ٦٠ – ل و م: تحدث. ٦١ – م: صنف. ٦٢ – ف و ل: الغير محصل. ٦٣ – م: اشارة على هامش الصفح الى هذا الجدول:

الله بصير يوجد عالما موجبة بسيطة	الله بصير ليس يوجد عالما سالبة بسيطة
الله بصير ليس يوجد عالما سالبة معدولة	الله بصير يوجد لا عالما موجبة معدولة
الله بصير ليس يوجد جائرا سالبة عدمية	الله بصير يوجد جائرا موجبة عدمية

٦٤ – م: ثلث. ٦٥ – م: فيها (ن). ٦٦ – ل و م: جملة «واعني ليس يقوم... صدق او كذب» من سطر ٥ الى ٨ (ن). ٦٧ – ف: يوجد (ن). ٦٨ – م: ثلثة. ٦٩ – ل: مثال. ٧٠ – م: التي (ن). ٧١ – ل: في ذوات السور؛ م: في ذوات الاسوار. ٧٢ – م: جملة «وهي التي... يمشي» (ن). ٧٣ – م: فكك (فكذلك). ٧٤ – م: قرنت. ٧٥ – م: لفظة (ز). ٧٦ – ف: والكذب (ن). ٧٧ – ل: «انه ان» بدل «اذا». ٧٨ – م: سئل. ٧٩ – ل و م: هل.

٨٠ – ل و م: هل هو (ن). ٨١ – ل: قولنا. ٨٢ – م: ههنا. ٨٣ – م: يوجد. ٨٤ – م: سلم، ووردت فوق السطر «لاحد مسلمه» (ز). ٨٥ – ل: لاكن. ٨٦ – ف: الملكة؛ ل: الملكة وردت على الهامش «كلمة».
٨٧ – ف و ل: يسئل. ٨٨ – ل و م: فاجاب. ٨٩ – ل و م: المتضادين.
٩٠ – ل و م: قد (ن). ٩١ – م: الغير المحصل. ٩٢ – ف: والغير محصّلة.
٩٣ – م: ليست. ٩٤ – ل و م: والسلب. ٩٥ – م: و(ن). ٩٦ – ل و م: الموجبة للعدولة. ٩٧ – م: ترتيب. ٩٨ – م: و. ٩٩ – م: القضايا (ز).
١٠٠ – ل و م: اعني (ن). ١٠١ – ل: يؤتا. ١٠٢ – ل و م: «اعني ان» بدل «او». ١٠٣ – ل: يؤتا. ١٠٤ – ل: يؤتا. ١٠٥ – ل: يؤتا. ١٠٦ – ل: يؤتا.
١٠٧ – م: به (ن). ١٠٨ – م: محفوظ. ١٠٩ – م: هي (ن).
١١٠ – ل و م: لزم. ١١١ – م: انسان. ١١٢ – م: وهي. ١١٣ – ف: جملة «من ان هاتين الموجبتين موجبة واحدة» (ن)؛ ل: جملة «فانه اعرف... واحدة» من سطر ٦ الى ٧ (ن). ١١٤ – م: من.

فصل ١١/ص ١١٠ – ١١٥

١ – م: اوجبت (ن). ٢ – م: سلب. ٣ – م: يكون (ن). ٤ – ل: و.
٥ – ل و م: الانسان. ٦ – م: رسما له ايضًا. ٧ – ل: ان (ن). ٨ – م: ان الانسان حيوان (ن). ٩ – م: و(ن). ١٠ – م: منها (ز). ١١ – م: الانسان.
١٢ – م: و(ن). ١٣ – م: مجموعًا. ١٤ – م: و. ١٥ – م: ليس (ز).
١٦ – م: متباثنة. ١٧ – م: متباثنة. ١٨ – ف و ل: معنا. ١٩ – ف: جملة «او كانت للمعاني الكثيرة في المحمول» (ن). ٢٠ – م: كانت لفظة. ٢١ – ل و م: واحد (ز). ٢٢ – م: صادق. ٢٣ – ل: يتبيّن. ٢٤ – م: يتناظران فيه.
٢٥ – ف: السائل (ن). ٢٦ – ل و م: ان يصلح. ٢٧ – ل و م: ما يدل عليه ذلك الاسم للمشترك. ٢٨ – م: لا يكون. ٢٩ – ل: يسئل. ٣٠ – م: للمجيب.
٣١ – م: ان. ٣٢ – ل و م: على (ن). ٣٣ – ل و م: يسئل. ٣٤ – ف و ل: يسئل. ٣٥ – ل و م: اذا كان السؤال (ن). ٣٦ – م: وكانت. ٣٧ – م: «ليست» بدل «ليس يكون». ٣٨ – ل و م: تتبيّن. ٣٩ – م: او. ٤٠ – م: قد (ن). ٤١ – م: عليه (ن). ٤٢ – م: فيه (ن). ٤٣ – م: بمجموعها.
٤٤ – م: ابيض. ٤٥ – م: كان (ن). ٤٦ – م: كثيرا. ٤٧ – م: يكون.
٤٨ – ل و م: للشترط فيه. ٤٩ – ل و م: الانسان (ز). ٥٠ – ل و م: ابيض.
٥١ – م: منها. ٥٢ – م: ان نقول. ٥٣ – م: وبالحي. ٥٤ – م: هو (ز).

٥٥ – م: ان لا. ٥٦ – م: الشيء. ٥٧ – م: الاربع. ٥٨ – م: اي (ز).
٥٩ – م: الحمل. ٦٠ – م: اي (ز). ٦١ – م: لفظة. ٦٢ – م: قولنا (ن).
٦٣ – ل وم: امرء القيس. ٦٤ – م: جهة وردت على الهامش: «اجل».
٦٥ – م: هو قول (ن). ٦٦ – م: بالاطلاق. ٦٧ – م: انه (ز). ٦٨ – م: بالاطلاق. ٦٩ – م: الشيء. ٧٠ – ل وم: هنالك (ز).

فصل ١٢/ص ١١٧ – ١١٨

١ – م: الجهات. ٢ – م: الجهات. ٣ – م: جهتان. ٤ – م: احدهما.
٥ – م: و (ن). ٦ – ل وم: منها ايضًا. ٧ – م: ايضًا (ن). ٨ – م: قد (ن).
٩ – م: لفظة. ١٠ – م: التي (ز). ١١ – م: السالب. ١٢ – م: لقولنا.
١٣ – م: الانسان يوجد. ١٤ – م: يقتسمان. ١٥ – م: انسان (ن). ١٦ – م: فيكون. ١٧ – م: انسان (ن). ١٨ – ف: جملة «لكن لما كان قولنا... الاستحالة» من سطر ٦ الى ٩ (ن). ١٩ – ف: الوجودية (ن). ٢٠ – ل: قولنا (ن). ٢١ – ل وم: ان لا. ٢٢ – م: ظهر. ٢٣ – م: الواحد (ز).
٢٤ – ل وم: ان لا. ٢٥ – م: و (ن). ٢٦ – م: ما يمكن. ٢٧ – ل وم: ان لا. ٢٨ – م: ان لا. ٢٩ – م: لأن. ٣٠ – م: ان لا. ٣١ – م: تبيّن.
٣٢ – م: ان لا. ٣٣ – م: واذ. ٣٤ – م: كنا (ن). ٣٥ – ل وم: ينترل.
٣٦ – ل وم: ينترل. ٣٧ – م: ههنا. ٣٨ – ل وم: ينترل. ٣٩ – ل وم: قد (ز). ٤٠ – ف ول: الوجودية. ٤١ – م: ههنا. ٤٢ – م: ان لا. ٤٣ – م: ان لا. ٤٤ – م: ان لا. ٤٥ – م: ان لا. ٤٦ – م: ليس بممتنع.
٤٧ – ل وم: ان لا. ٤٨ – ل وم: المتقابلة.

فصل ١٣/ص ١١٩ – ١٢٥

١ – ل وم: يمكن. ٢ – ل وم: اثنتان. ٣ – ل وم: ممتنعا. ٤ – ل وم: يمكن.
٥ – ل وم: ان لا. ٦ – م: الاعرف والاشهر. ٧ – ل وم: اثنتان. ٨ – م: احدهما. ٩ – م: الواجبة. ١٠ – م: وهي. ١١ – م: ان لا. ١٢ – م: السالبة.
١٣ – ل وم: ان لا. ١٤ – م: الممكنة. ١٥ – ل: اثنتان؛ م: اثنتين.
١٦ – ل: احداهما؛ م: احدهما. ١٧ – م: الموجبة. ١٨ – م: ان لا.
١٩ – م: للموجبة. ٢٠ – م: وهي. ٢١ – م: السالبة. ٢٢ – ل وم: اثنتان.
٢٣ – ل: احداهما؛ م: احدهما. ٢٤ – م: للموجبة. ٢٥ – م: للموجبة.
٢٦ – م: ان لا. ٢٧ – ل: ليس ممكنا. ٢٨ – ل وم: ان لا: وهكذا وردت

«الآ» في بقية الصفحة في هذين المخطوطين. ٢٩ – م: يمكن. ٣٠ – م: فتعقبناه. ٣١ – م: الممكن (ز). ٣٢ – م: «على ما وضع في الصفح» (ز) فوق السطر. ٣٣ – م: ان لا. ٣٤ – ل: جملة «وهي قولنا واجب الآ يوجد» (ن). ٣٥ – ف: «التي هي» بدل «هو»؛ ل: هذه المقدمة التي هي (ن). ٣٦ – م: ان لا. ٣٧ – ل: على ما وضع (ن). ٣٨ – م: ان لا. ٣٩ – ف: واجب. ٤٠ – ل و م: جملة «واذا كان هذا هكذا... واجب ألا يوجد» من سطر ٤ الى ٧ (ن). ٤١ – ل و م: موجبة الواجب. ٤٢ – م: السالبة. ٤٣ – م: الموجبة. ٤٤ – م: الوجود (ن). ٤٥ – ل و م: الضرورة. ٤٦ – ف: الموجبة البسيطة (ن). ٤٧ – م: و(ن). ٤٨ – ف: الموجبة البسيطة (ن). ٤٩ – م: الواجب. ٥٠ – م: الواجب. ٥١ – م: الواجب. ٥٢ – ل و م: الموجبة (ز). ٥٣ – ل و م: الموجبة (ز). ٥٤ – ل و م: الموجبة (ز). ٥٥ – ل و م: الموجبة (ز). ٥٦ – ل و م: الموجبة (ز). ٥٧ – ل: لاكن. ٥٨ – ف و ل: لاكن. ٥٩ – م: وصفها. ٦٠ – م: ان لا. ٦١ – م: ان لا. ٦٢ – م: ان لا. ٦٣ – م: ان يكون (ز). ٦٤ – م: ان لا. ٦٥ – م: واجبا. ٦٦ – م: ان لا. ٦٧ – ل و م: فيا. ٦٨ – م: قولنا (ن). ٦٩ – ف: ممكن؛ م: يمكن. ٧٠ – ف و ل: لاكن. ٧١ – م: بممكن. ٧٢ – م: ممتنعا. ٧٣ – م: احدى. ٧٤ – م: ان لا. ٧٥ – ل: الواجبة. ٧٦ – ل: الواجبة. ٧٧ – م: الموجبة الواجب. ٧٨ – م: الواجب. ٧٩ – م: الواجب. ٨٠ – م: ليس. ٨١ – ل و م: الواجب. ٨٢ – ل: لاكن. ٨٣ – م: وان لا. ٨٤ – م: اشارة على هامش الصفح الى هذا الجدول:

واجب ان يوجد	ليس واجب ان يوجد
ليس يمكن ان لا يوجد	ممكن ان لا يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس بممتنع ان لا يوجد
واجب ان لا يوجد	ليس واجب ان لا يوجد
ليس ممكن ان يوجد	ممكن ان يوجد
ممتنع ان يوجد	ليس ممتنع ان يوجد

٨٥ – م: وان لا. ٨٦ – ل وم: واجبا. ٨٧ – ل وم: ان لا. ٨٨ – م: القضايا. ٨٩ – م: ان لا. ٩٠ – م: ان لا. ٩١ – ل: كان. ٩٢ – ف ول: لاكن. ٩٣ – م: فيلزم نقيضه. ٩٤ – م: ان لا. ٩٥ – ف ول: لاكن. ٩٦ – م: يلزم. ٩٧ – م: عن. ٩٨ – م: ان لا. ٩٩ – ل وم: ان لا. ١٠٠ – ف: قولنا (ن). ١٠١ – ل وم: يمكن. ١٠٢ – ف ول: لاكن. ١٠٣ – ل وم: ان لا. ١٠٤ – م: وقد. ١٠٥ – م: جملة «يمكن ان يوجد و» (ن). ١٠٦ – م: ان لا. ١٠٧ – م: وللممكن. ١٠٨ – م: و. ١٠٩ – م: على ان لا يفعل وان لا يقبل. ١١٠ – م: وان لا. ١١١ – م: و (ن). ١١٢ – م: وان لا. ١١٣ – م: القوة. ١١٤ – ل وم: ما (ن). ١١٥ – ل وم: هو (ن). ١١٦ – ل وم: ان لا. ١١٧ – ل: الموضع. ١١٨ – ف: الغير ناطقة. ١١٩ – م: متواطئ. ١٢٠ – ف: الغير فاسدة. ١٢١ – ف: الغير متحركة. ١٢٢ – ف ول: لاكن. ١٢٣ – م: اذا. ١٢٤ – م: يكون (ن). ١٢٥ – م: وهو (ز). ١٢٦ – م: المبدء. ١٢٧ – ل: فارجأ؛ م: وارجئ. ١٢٨ – م: للمبدء. ١٢٩ – م: كلها (ز). ١٣٠ – ل وم: النظرية. ١٣١ – ف: الغير متناه؛ م: غير المتناهي. ١٣٢ – م: قضايا.

فصل ١٤/١٢٧ – ١٣٢

١ – ل: فصل. ٢ – م: ورد على هامش الصفح عنوان غير واضح: «القول ان الايجاب والسلب ان تضادا... من المتضادان»؟ ٣ – ل وم: التي. ٤ – م: ههنا. ٥ – م: ذلك (ز). ٦ – ل وم: والتباين. ٧ – م: الحيوه. ٨ – م: انه. ٩ – م: ههنا. ١٠ – م: اعتقادان. ١١ – م: متقابلان. ١٢ – م: هو (ن). ١٣ – م: التضاد. ١٤ – م: الحيوه. ١٥ – ف: ام لا (ن). ١٦ – م: مضادة. ١٧ – ف: و. ١٨ – م: الحيوه. ١٩ – ف: متضادين. ٢٠ – ل: احرا. ٢١ – م: مضادة. ٢٢ – ل: واذا كان ذلك كذلك (ن). ٢٣ – م: مضادة. ٢٤ – م: ان لا. ٢٥ – م: للمضادة. ٢٦ – م: بالاطلاق. ٢٧ – م: المضاد. ٢٨ – م: قبل (ن). ٢٩ – ل وم: والذي. ٣٠ – ل: من ان. ٣١ – م: فانه (ن). ٣٢ – ف: موجود. ٣٣ – م: لشيء. ٣٤ – ف: جزئ. ٣٥ – م: النقيض. ٣٦ – ف: جزمى. ٣٧ – م: النقيض. ٣٨ – ل وم: التغيّر. ٣٩ – م: مهية. ٤٠ – ل: محاك؛ م؛ محاكي. ٤١ – م: مهيته. ٤٢ – م: و. ٤٣ – م: ههنا. ٤٤ – ف ول: بالعرض (ن). ٤٥ – ل: فالذي. ٤٦ – ل وم: منه. ٤٧ – م: وهو. ٤٨ – م: و. ٤٩ – م: المتضادة.

٥٠ – م: قيل. ٥١ – م: ضد. ٥٢ – م: بالاطلاق. ٥٣ – م: نعني.
٥٤ – م: يتضاد. ٥٥ – م: شيء من (ز). ٥٦ – م: اشد. ٥٧ – م: فانه هو.
٥٨ – م: التي لها ضد و (ن). ٥٩ – م: مضادة. ٦٠ – م: وجد. ٦١ – م:
فاذا. ٦٢ – م: جملة «ليس بخير انه خير او فيما هو خير» وردت هكذا: «هو شر
انه ليس بشر وما هو خير». ٦٣ – م: وانه. ٦٤ – م: ثلثة. ٦٥ – ف: بخير.
٦٦ – م: واما. ٦٧ – م: وان. ٦٨ – م: ليس. ٦٩ – ل و م: المضاد.
٧٠ – ل و م: الذي. ٧١ – م: و (ن). ٧٢ – م: ههنا. ٧٣ – م: للمضادة.
٧٤ – م: «فيما» بدل «في كل ما». ٧٥ – م: اعتقاد. ٧٦ – م: كان (ن).
٧٧ – م: دليل. ٧٨ – م: ههنا. ٧٩ – م: الحق. ٨٠ – ل: و (ن).
٨١ – م: في (ن). ٨٢ – م: وفي (ن). ٨٣ – م: للمتضادين. ٨٤ – ف و م:
منها. ٨٥ – م: منها. ٨٦ – ف و م: منها. ٨٧ – ل: جملة «وهنا انقضى...
كثيرًا» من سطر ٤ الى ٦ وردت هكذا: «وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها
هذا الكتاب بانقضاء للمعاني التي تضمنها هذا الكتاب. والحمد لله وحده وصلى الله على
سيدنا محمد نبيه الكريم وعلى آله وسلم تسليما. يتلوه تلخيص كتاب انالوطيقي الاول وهو
كتاب القياس ان شاء الله تعالى وهو المعين لا رب سواه»؛ م: «وههنا انقضى تلخيص
المعاني التي تضمنها هذا الكتاب بانقضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب. ويتلوه كتاب
انالوطيقا وصلى الله على محمد وآله».

كتـاب العبـارة
فهرس المصطلحات المنطقية

(١٥)

لـوازم وفهـارس

فهرس المصطلحات المنطقية

(١٦)
تلخيص منطق أرسطو لابن رشد

(١٩)
لوازم وفهارس

(٢٤)
تلخيص منطق أرسطو لابن رشد

● ● ●

● بين المعلم الأول أرسطو والشارح الأكبر إبن رشد رابط عضوي جامع، تغلغل الفكر بين ثناياه ليُعيد بواسطته فيلسوف المغرب إحياء مذهب فيلسوف أسطاجيرا ومنطقه المتحكّم بمنهج ومنهجية العلوم الإسلامية. ويبدو تلخيص إبن رشد لهذا المنطق، شرحاً وتعليقاً، من أبرز المراجع في ميدان «المنطقيات» عند العرب الذين استغلّوا «الأورغانون» في ضبط علومهم برهانياً وجدلياً: من الفلسفة إلى الكلام، ومن الفقه إلى النحو.

● إننا إذ نقدّم إلى القارىء العربي هذه المجموعة المنطقية، نودّ أن نُشبع عنده رغبة العودة إلى العبّ من هذا المنبع الذي لا ينضب ذهنياً، محققين إحدى أمنياته ألا وهي إسهامنا المتواضع في تحقيق المخطوطات العربية النفيسة. إن هدفنا إحياء التراث الدفين الذي ما زالت أصداء منهجياته، ومصطلحاته، وآراء صانعيه، تتردّد مرشدةً الأجيال الطالعة تحقيقاً لنهضة علمية وفكرية أكيدة، تصِل بين الماضي والحاضر بمنهجية وضعية تطوّرية.

المؤلف

دار الفكر اللبناني